المركز الجامعي بلحاج بوشعيب – عين تموشنت–

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

تخصص محاسبة وجباية معمقة

الموضوع:

أثر التدقيق الداخلي كآلية داخلية للحوكمة في تحسين عمليات إدارة المخاطر

(دراسة ميدانية)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة

إعداد الطالبتان:

إكرام عفاف الحوسين

حياة الراشدي

إشراف الأستاذ:

بوغازي إسماعيل

أعضاء لجنة المناقشة

بن صابر سليمان أسماء	أستاذة محاضرة ب	رئيسا
بوغازي إسماعيل	أستاذ محاضر ب	مشرفا
عبد الرحيم نادية	أستاذة محاضرة ب	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

كلمة شكر

الحمد لله والصلاة والسلام على المصطفى سيدنا محمد ﷺ

نحمد الله حمدا كثيرا على نعمة العلم والبصيرة،

كما يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذنا الفاضل و مؤطرنا "**إسماعيل بوغازي**" على مجهوداته الكريمة التي بذلها و توجيهاته التي قدمها وعلى الثقة التي كانت حافزا لنا لإتمام هذا العمل المتواضع

والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه ، من أولى مراحل الدراسة حتى هذه اللحظة،

كما أرفع كلمة الشكر و التقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة، عمال المكتبة وأفراد عينة الدراسة ، فأسأل الله تبارك وتعالى أن يبارك لكم في وقتكم و أن يمد لكم في عمركم ويجزل لكم الثواب

ولكل من قدم لنا يد العون والنصح سواء من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة ودعوة صادقة.

الإهداء

من دواعي الفخر والاعتزاز أن أهدي ثمرة جهد هذا العمل

إلى من وصانا فيه شأنهما عز وجلإلى

الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لحياتي

.إلى سندي في الحياة إخوتي رضا، محمد، عماد، صارة

إلى الكتكوت الصغير ياسين

إلى صديقة دربي أسيا

إلى من قاسمتني هذا العمل حياة

إلى من كانوا معي في طريق النجاح والخير هاجر، وفاء

إلى كل من علمني حرفا حتى هذا اليوم

اهديكم حصاد عملي هذا

إكرام عفاف

الإهداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى

"والدتي العزيزة"

إلى "روح أبي" الطاهرة رحمه الله واسكنه فسيح جناته

إلى سندي في الحياة ومن ساعدني على حب العلم والعمل "زوجي"

إلى روحي ورفيقة دربي صاحبة القلب الطيب التي ترافقني دائما "نصيرة"

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى "اخواني وأخواتي"

إلى نور حياتي ونبع الصفاء والطهارة أولادي "ابتسام، أميرة، ناصر، نذير"

إلى من شاركتني هذا البحث "إكرام عفاف"

إلى من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات في العلم من صاغوا لي

من علمهم حرفا ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح

أساتذتي الكرام

حياة

الفهرس العام

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	II
الإهداءات	III
الفهرس العام	V
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	X
قائمة المختصرات	XI
قائمة الملاحق	XIII
الملخص	XV
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: التدقيق الداخلي بين التأصيل النظري والممارسات المهنية في المؤسسة	1
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: طبيعة التدقيق الداخلي	3
المطلب الأول: مفهوم االتدقيق الداخلي	3
المطلب الثاني: أنواع التدقيق الداخلي	7
المطلب الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بالوظائف الرقابية في المؤسسة	10
المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الداخلي	13

المطلب الأول: موقع خلية التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمؤسسة	13
المطلب الثاني: مراحل سير مهمة التدقيق الداخلي	15
المطلب الثالث: أنواع أدلة الإثبات في التدقيق الداخلي وكيفية الحصول عليها	21
المبحث الثالث: معايير التدقيق الداخلي الدولية وأخلاقيات المهنة	25
المطلب الأول: نبذة عن أعمال معهد المدققين الداخليينIIA	25
المطلب الثاني: معايير الممارسات المهنية للتدقيق الداخلي	27
المطلب الثالث: مبادئ أخلاقيات المهنة	31
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني: الحوكمة وإدارة المخاطر في المؤسسة	34
تمهيد الفصل الثاني	35
المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات	36
المطلب الأول: طبيعة حوكمة الشركات	36
المطلب الثاني: مبادئ و ركائز حوكمة الشركات	41
المطلب الثالث: حوكمة الشركات في الجزائر	43
المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر	47
المطلب الأول: تعريف وهيكل إدارة المخاطر	47
المطلب الثاني: وسائل و سياسات إدارة المخاطر	50
المطلب الثالث: كيفية التعامل مع الخطر داخل المؤسسة	52

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي و دوره في إدارة المخاطر في ظل الحوكمة	55
المطلب الأول: العلاقة بين التدقيق الداخلي والحوكمة وإدارة المخاطر	55
المطلب الثاني: مراحل تدقيق إدارة المخاطر	58
المطلب الثالث: التوجهات الحديثة نحو تدقيق مخاطر ومسارات الحوكمة في المؤسسة	60
خلاصة الفصل الثاني	62
الفصل الثالث: دراسة ميدانية	63
تمهيد الفصل الثالث	64
المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية	65
المطلب الأول: إعداد الاستبيان	65
المطلب الثاني: عينة الدراسة	66
المطلب الثالث: تحليل البيانات الديمغرافية	67
المبحث الثاني: اختبارات حول الاستبيان	71
المطلب الأول: اختبار صدق الاتساق الداخلي	71
المطلب الثاني: اختبار الثبات البنائي لمحاور الاستبيان	74
المطلب الثالث: اختبار اعتدالية التوزيع	78
المبحث الثالث: اختبار الفرضيات	79
المطلب الأول: نتائج تحليل البيانات لإجابات أفراد العينة	79

المطلب الثاني: معايير قراءة نتائج اختبار الفرضيات	83
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات	84
خلاصة الفصل الثالث	90
خاتمة	92
قائمة المراجع	96
الملاحق	103

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	درجات مقياس ليكارت الخماسي	66
2	توزيع الاستبيانات على المؤسسات	67
3	الارتباط بين فقرات المحور الأول ومتوسطه	71
4	الارتباط بين فقرات المحور الثاني ومتوسطه	72
5	الارتباط بين فقرات المحور الثالث ومتوسطه	73
6	معامل ألفا كرومباخ بعد حذف أحد فقرات المحور الأول	74
7	معامل ألفا كرومباخ بعد حذف أحد فقرات المحور الثاني	75
8	معامل ألفا كرومباخ بعد حذف أحد فقرات المحور الثالث	76
9	معامل ألفا كرومباخ لمحاور الاستبيان	77
10	نتائج أفراد العينة للمحور الأول	78
11	نتائج أفراد العينة للمحور الثاني	79
12	نتائج أفراد العينة للمحور الثالث	81
13	اختبارT.test للمحور الأول	82
14	اختبارT.test للمحور الثاني	85
15	اختبار T.test للمحور الثالث	86

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	موقع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي	14
2	تحليل النشاط	17
3	الحوكمة الحديثة للمؤسسات و النطاق الذي امتدت له	37
4	هيكل إدارة المخاطر	48
5	العلاقة بين التدقيق الداخلي والحوكمة وإدارة المخاطر	56
6	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	67
7	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	68
8	توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة	69
9	توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة	69

قائمة الاختصارات والملاحق

قائمة الاختصارات

المختصر	المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الأجنبة
IIA	معهد المدققين الداخليين	Institute of Internal Auditors
SPSS	الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية	Statistical Package for the Social Sciences
SCF	النظام المحاسبي المالي	Systéme Comptable Financier
ISA	المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي	International Standards for the professional Pravtice of Internal Auditig
QCI	استبيان الرقابة الداخلية	Questionnaire control Internal
FRAP	ورقة اظهار وتحليل المشاكل	Fluorescence Recovery After Photobleaching
AICPA	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين	American Institute of Certified Public Accountants
CIA	شهادة مدقق داخلي معتمد	Certified Internal Auditor
CGAP	شهادة التدقيق الحكومي المهني	Certificate Gouvernment audit professional
CFSA	شهادة مدقق خدمات مالية معتمد	Certified Financial Services Auditor
CCSA	شهادة في الرقابة على التقييم الذاتي	Certification in Control Self-Assessment
CIA	شهادة معتمدة من أجل اظهار الكفاءة في تحديد المخاطر	Certified Internal Auditor
QIAL	التأهيل في قيادة التدقيق الداخلي	Qualification in Internal Audit Leadership
OCDE	منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية	Organization Cooperation

Development Economic		
Certification in Risk Management Assurance	شهادة ضمان إدارة المخاطر	CRMA

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الاستبيان	108
3	مخرجات spssبرنامج	111

ملخص

لقد هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر التدقيق الداخلي كآلية داخلية للحوكمة في تحسين عمليات إدارة المخاطر، وقصد تدعيم الجانب النظري لهذه الدراسة حاولنا التأصيل في المفاهيم الأساسية لكل من التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والحوكمة، مع تبيان علاقة التأثير فيما بينها.

إذ تم الإستعانة بالاستبيان عن طريق معالجة البيانات المتحصل عليها وتحليلها وفق برنامجSPSS بعدما تم الحصول على عينة متكونة من 33 مفردة. وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود تأثير دال إحصائيا لمساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة على كل من: تحديد المخاطر، وتقييم المخاطر، والاستجابة للمخاطر بالمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: تدقيق داخلي، إدارة المخاطر، حوكمة المؤسسات.

Summary

This study aimed to demonstrate the impact of internal audit as an internal governance mechanism in improving risk management processes, and with the aim of strengthening the theoretical side of this study, we tried to root in the basic concepts of internal audit, risk management and governance, while showing the influence relationship between them.

The questionnaire was used by processing the obtained data and analyzing it according to the SPSS program, after obtaining a sample consisting of 33 individuals. This study concluded that there is a statistically significant impact of the internal audit contribution to governance on: risk identification, risk assessment, and risk response in the organization.

Key words: internal audit, risk management, corporate governance.

مقدمة

مقدمة

شهد العالم العديد من الأزمات المالية والانهيارات التي مست كبريات المؤسسات في العالم، مما أدى إلى زعزعت الثقة بمهنة التدقيق و للتقليل من فجوة التوقعات أصبحت مهنة التدقيق الداخلي تولي أهمية كبيرة باعتبارها وظيفة مستقلة داخل المؤسسة واهتمامها بمتطلبات الحوكم للعمل على إدارة المؤسسات ومراقبتها والتعبير عن الواقع الفعلي لها

كما أن وظيفة التدقيق الداخلي تقلل من حدة الصراع بين أصحاب المصالح باعتبارها أداة تزويد الإدارة بالمعلومات الدقيقة والمستقرة لاتخاذ القرارات، بالإضافة إلى الفحص والتقييم والتأكيد أصبح يقوم بتقييم المخاطر وتقديم الخدمات الاستشارية بما يضيف قيمة للمؤسسة والتي تؤدي إلى تطبيق الحوكمة

لأجل هذا دأبت مختلف الدول إلى وضع أطر للحوكمة والتي تعتبر وسيلة رقابية غاية في الأهمية من شأنها الكشف وتجنب تلاعبات تعمل على حماية حقوق أصحاب المصالح عن طريق إحكام التفاعل بين الياتها والمتمثلة بشكل أساسي في التدقيق الداخلي من خلال إيجاد إطار متكامل يضبط عملية إدارة المخاطر

إن الهدف من إدارة المخاطر هو التأكد من أن أنشطة المؤسسة وعملياتها لا تتعرض للخسائر وكذلك الكشف المبكر عن أية انحرافات وتجاوز الأخطار محددة من قبل الإدارة العليا، وتخفيض الاخطار التي تتعرض لها المؤسسة إلى أدنى مستوى ممكن. اصبح للتدقيق الداخلي اهمية بالغة في ظل متطلبات الحوكمة ويعتبر الاهتمام بجودته من أهم مداخل تطبيق الحوكمة، كما أن مجالات مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة تكون في تقييم، تحديد وتدقيق المخاطر ومعالجتها بالإضافة إلى التنبؤ بها والتصدي لها قبل وقوعها.

أولا: إشكالية الدراسة

انطلاقا مما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة وفق السؤال الجوهري التالي:

ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في دعم إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية استنادا على التوجه نحو الحوكمة؟

للإجابة على هذا السؤال سيتم التطرق إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

- هل يوجد تأثير دال إحصائيا لمساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة لتحديد المخاطر بالمؤسسة؟
- هل يوجد تأثير دال إحصائيا لمساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة لتقييم المخاطر بالمؤسسة؟
- هل يوجد تأثير دال إحصائيا لمساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة للاستجابة للمخاطر بالمؤسسة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

من خلال الأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يوجد تأثير دال إحصائيا لمساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة لتحديد المخاطر بالمؤسسة.
- يوجد تأثير دال إحصائيا لمساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة لتقييم المخاطر بالمؤسسة.
- يوجد تأثير دال إحصائيا لمساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة للاستجابة للمخاطر داخل المؤسسة.

ثالثا: أهمية الدراسة

تتزايد أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية لما لها من أثر على سير العمل داخلها وصولا إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في تعظيم الربح وضمان استمرارية العمل فيه والحفاظ على القوة الاقتصادية من خلال تقييم وفعالية إدارة المخاطر في المؤسسة مما يضمن كفاءة وفعالية هذه العملية.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى:

- التعرف على أهمية التدقيق الداخلي وتوضيح مكانته وفعاليته في المؤسسات الاقتصادية.
- التعرف على دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية.
- تقييم وتفعيل إدارة المخاطر في المؤسسة مما يضمن كفاءة وفعالية لهذه العملية.

خامسا: اسباب اختيار الدراسة

لم يكن اختيارنا لهذه الدراسة وليد الصدفة وإنما كان نتيجة لعدة اعتبارات منها:

- محاولة تقديم بحث أكاديمي يتناسب مع التخصص.

- رغبتنا في الاطلاع على الموضوع.
- حاجة المؤسسات للتدقيق الداخلي قصد تحقيق الفعالية، خاصة بعد التحولات الاقتصادية التي شهدها المحيط الاقتصادي.

سادسا: منهج الدراسة

لتحقيق اهداف الدراسة، استخدمنا المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري من خلال ما تم استخلاصه من الكتب والمقالات العلمية والمداخلات التي طرحت في الملتقيات العلمية وأهم الدراسات التي تناولت موضوع التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وحوكمة الشركات.

أما بالنسبة للدراسة الميدانية فقد استخدمنا فيه المنهج التحليلي حيث تمت معالجته من خلال استبيان، وقد تم الاعتماد في التحليل على البرنامج الإحصائيSpss بالاضافة إلى برنامج معالجة الجداولExel إصدار 2010 .

سابعا: حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على معرفة واقع التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل إدارة المخاطر في ظل حوكمة الشركات، بحيث تم تطبيق هذه الدراسة على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بحيث تتلخص حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود الزمانية: تمت هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من 200/03/08 إلى غاية 2020/08/15.

الحدود المكانية: شملت بعض المؤسسات الاقتصادية الموجودة بعين تموشنت وبعض الأساتذة الأكاديميين من خلال توزيع 33 استبانة.

ثامنا: صعوبات الدراسة

هذه الدراسة كغيرها من الدراسات التي تواجه صعوبات أثناء تحضيرها، ومن الصعوبات التي واجهتها ما يلي:

- الانتشار المفاجئ للمرض "كوفيد19".
- قلة الدراسات الجزائرية في مجال التدقيق الداخلي.
- مواجهة الصعوبات في توزيع الاستبيان.
- قلة المؤسسات التي تطبق التدقيق الداخلي بعين تموشنت.

تاسعا: الدراسات السابقة

يوجد بعض الدراسات التي سبق وأن تناولت هذا الموضوع ،غير أن عرضها كان من جوانب مختلفة ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

- **دراسة عامر حاج دحو**

بعنوان **"التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية"**. أطروحة دكتوراه تخصص تسيير محاسبي وتدقيق جامعة أحمد دراية أدرار 2018

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال الدراسة الميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية في ولاية معسكر ومعرفة الدور الذي يساهم به هذا الأسلوب في الرفع من كفاءة وفعالية العمليات الداخلية للمؤسسات محل الدراسة، وبالتالي مساعدتها على تحسين أدائها. وقد خلصت هذه الدراسة على أن هناك تكامل بين وظيفة التدقيق الداخلي ونظام إدارة **المخاطر**. وأن دور التدقيق الداخلي يتمثل في الدور التقييمي الاستشاري لنظام إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية.

- **دراسة هيا مروان ابراهيم لظن**

بعنوان " **مدى فعالية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار Coso**". مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين2016.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار Coso ووضع أهداف وتحديد الحدث لتقييم المخاطر مع الاستجابة لها وأنشطة الرقابة وتقييم نظام الابلاغ المالي والمراقبة

بالإضافة للوقوف على مفهوم إدارة المخاطر وأنواعها وأسس إدارتها وإجراءات متبعة للحد من المخاطر. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها: ضرورة تفعيل إدارة المخاطر في القطاعات الحكومية وضرورة الاهتمام لتفعيل دور التدقيق الداخلي في القطاعات الحكومية.

- **دراسة ابراهيم إسحاق النسمان**

بعنوان "**دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة**" مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية غزة 2009.

تبين هذه الأخيرة دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة والتعرف على الجوانب النظرية والعملية التي تعالج الدور الأساسي والمنوط بتلك الإدارات وتحقيق الربط بينها واليات تفعيل الحوكمة في المصارف الفلسطينية وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة العمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة لدى كافة الاطراف ذات العلاقة، واصدار النشرات والتعليمات التي تعكس دور وأهمية الحوكمة، والالتزام بقواعدها ومبادئها في المصارف العاملة لفلسطين.

عاشرا: تقسيمات الدراسة

سعيا للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، تناولنا هذا الموضوع من خلال ثلاثة فصول بحيث كل فصل يتضمن ثلاثة مباحث.

الفصل الأول يمثل نظرة شاملة عن التأصيل النضري والممارسة المهنية للمؤسسة، حيث ينقسم إلى ثلاثة مباحث، طبيعة التدقيق الداخلي، أساسيات التدقيق الداخلي، معيار التدقيق

الفصل الثاني يسلط الضوء على الحوكمة وإدارة المخاطر في المؤسسة وانقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، ماهية حوكمة الشركات في الجزائر، ماهية إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر في ظل الحوكمة.

أما الفصل الثالث فهو عبارة عن دراسة ميدانية للتدقيق الداخلي، حيث تم توزيع استبيان على عينة وتحليل الإجابات المتحصل عليها وفق ما يتيح برنامج SPSS من اختبارات.

الفصل الأول

التدقيق الداخلي بين التأصيل النظري والممارسات المهنية في المؤسسة

تمهيد

بعد قيام الثورة الصناعية تزايد حجم المؤسسات وانطلاقا من انفصال الملكية عن الإدارة، أصبح من الضروري الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي، من أجل تزويد الإدارة ومجلس الإدارة بشكل خاص وكل الأطراف الأخرى بشكل عام بالمعلومات اللازمة و إضفاء المصداقية عليها، حيث أصبحت هذه المهنة تشمل كل الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة و تساهم في إضافة قيمة لها.

و عليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول :طبيعة التدقيق الداخلي؛
- المبحث الثاني :أساسيات التدقيق الداخلي؛
- المبحث الثالث: معايير التدقيق الداخلي الدولية وأخلاقيات المهنة.

المبحث الأول :طبيعة التدقيق الداخلي

بما أن المؤسسة محل أنظار العديد من المتعاملين، ولكي تنال رضاهم لا بد أن تكون المعلومات المقدمة إليهم بعيدة عن الشكوك وتخضع للرقابة، فالتدقيق الداخلي يقدم تأكيدات وضمانات حول المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف التي لا يمكن الاستغناء عنها، وأصبحت لها أهمية كبيرة في المؤسسات الاقتصادية خاصة منها الكبيرة، وفيما يلي سوف نعرض بعض المفاهيم الخاصة بالتدقيق الداخلي.

1. التطور التاريخي للتدقيق الداخلي

لقد برزت حاجة المؤسسات إلى التدقيق الداخلي نتيجة لتطور وتوسع الأنشطة الاقتصادية، فقد ظهر التدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة الاقتصادية سنة 1929 التي أدت إلى انهيار البورصات، ولتفادي هذه الأزمات ألزم المشرع الأمريكي أن تكون حسابات المؤسسات المسعرة في البورصة مراقبة من طرف مدقق خارجي، وبالتالي أصبح واجبا على الشركات التعامل مع مكاتب التدقيق الخارجي، حيث أن هذه الأخيرة قامت برفع أسعارها نظرا لزيادة المعاملات، مما دفع الشركات تدريجيا إلى تعيين مدققين داخليين يتقاضون أجرة من المؤسسات، ولهم نفس مهام المدقق الخارجي.

وكانت مهمة التدقيق الداخلي آنذاك تقتصر على التأكد من مصداقية البيانات واثبات الوضعية المالية للمؤسسة، والتي تعرف حاليا بالتدقيق المالي والمحاسبي.

وفي سنة 1941 تم إنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من أجل تطوير مهنة التدقيق الداخلي، وتوسيع مجال التدقيق، وتوسيع مجال تدخلها من تدقيق محاسبي إلى تدقيق تشغيلي، ثم تدقيق معلوماتي، وحديثا تدقيق استراتيجي[1].

[1] صالحي مُحَّد يزيد، أثر التدقيق الداخلي كآلية داخلية للحوكمة على رفع تنافسية المؤسسة، أطروحة دكتوراه في التدقيق المحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، الجزائر،2016 ،ص41.

وقد ظهر وتطور التدقيق الداخلي نتيجة ما يلي[1]:

- تحول التدقيق من كامل تفصيليا إلى كامل اختياري؛ .
- اعتماد الإدارة على المعلومة المالية كوسيلة رقابة إدارية وحاجتها إلى التأكد من دقة وصحة هذه البيانات؛
- حاجة الإدارة لتقييم وتحليل عمليات المؤسسة الداخلية بهدف تحقيق أكثر كفاية إنتاجية ممكنة لاشتداد المنافسة وتضييق هامش الربحي بين المؤسسات المختلفة؛
- مسؤولية الإدارة اتجاه هيئات الرقابة الحكومية والتزامها بتنفيذ تعليماتها وقراراتها وتزويدها بالبيانات التي تطلبها مما أدى إلى اعتماد الإدارة على التدقيق الداخلي للتأكد من دقة وصحة البيانات والتقارير المطلوبة؛

كما أن اهتمام إدارة المؤسسة بضرورة التعرف على مدى كفاءة أداء العاملين فيها ومدى تنفيذهم لسياساتها وتوجيهاتها أدى كل ذلك إلى ظهور الحاجة إلى وجود محاسب داخلي يقوم بتقييم الأنشطة الداخلية في المؤسسة وفحص الأداء المحاسبي فيها ويطلق على هذا المحاسب "المدقق الداخلي"

ويمثل المدقق الداخلي عين الإدارة داخل المؤسسة حيث يقوم بفحص وتدقيق أداء العاملين فيها إلى جانب تقييم كفاءة وفاعلية هذا الأداء.[2]

2. تعريف التدقيق الداخلي

يعرف التدقيق الداخلي أنه عبارة عن عملية منظمة لجمع و تقييم أدلة إثبات بشكل موضوعي تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات و أحداث اقتصادية، بهدف تأكيد على وجود تطابق بين تلك التأكيدات مع المعايير المقررة و تبليغ تلك النتائج إلى المستخدمين المعنيين[3].

التدقيق الداخلي هو نشاط تقييمي مستقل داخل المؤسسة يهدف إلى فحص و تقييم و تحقيق النواحي المحاسبية والمالية وغيرها من النواحي التشغيلية، يقوم به جهاز داخلي مستقل عن إدارة المؤسسة، لتقديم ضمان

[1] يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة، التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية، أطروحة دكتوراه في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد تلمسان،2015/2014،ص ص.37-38.

[2] السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية المعايير والقواعد، دار الكتاب الحديث، بدون بلد النشر، الطبعة الأولى،2008 ص139

[3] محمد عبد الله حامد العبدلي، أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2012،ص26.

واطمئنان للإدارة عن مدى كفاية الإجراءات، وتنفيذ السياسات الموضوعة وقياس الأداء، وتقييم فاعلية إجراءات ووسائل الرقابة الداخلية وكفاية تصميمها لتحقيق أهدافها[1]

يقوم بهذا التدقيق هيئة داخلية أو مدققين تابعيين للمؤسسة وذلك من أجل حماية أموال المؤسسة، ولتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للمشروع وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.[2]

وقد عرفت جمعية المدققين الداخليين الأمريكيين التدقيق الداخلي سنة 1947 بأنه" نشاط تقويم مستقل يعمل بصفة أساسية في مجال الموضوعات المحاسبية و المالية و لكن من الجائز أن يتعامل في بعض المسائل ذات الطبيعة المستقبلية"[3].

إن أحدث تعريف الذي قدم للتدقيق الداخلي هو الذي صادق عليه مجلس إدارة المجمع الدولي المدققين الداخليين في شهر جوان من سنة 1999 و الذي مفاده " أنه نشاط مستقل و موضوعي يمنح للمؤسسة الضمان حول درجة التحكم في عملياتها و يقدم لها النصائح و الإرشادات التي تسمح بتحسينها، و هو بذلك يساهم في خلق القيمة المضافة لها و بالتالي يساعد التدقيق الداخلي المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال التقييم الدائم و بشكل منهجي لعمليات إدارة المخاطر و الرقابة و الحوكمة و ذلك بتقديم الاقتراحات التي تساعدها على تقوية و الرفع من فعاليتها"[4].

وأدى بهذا المفهوم الحديث للتدقيق الداخلي إلى إبراز توسيع مهام التدقيق الداخلي لتشمل مهمة تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر.[5]

---

[1] سامي مُحَّد الوقاد، لؤي مُحَّد وديان، تدقيق الحسابات(1)، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، الطبعة الأولى،2010،ص204.

[2] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان/الأردن، الطبعةالأولى،2000،ص30.

[3] عبد الرزاق مُحَّد عثمان ،أصول التدقيق والرقابة الداخلية للمرحلة الثالثة، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بدون بلد النشر، الطبعة الثانية،1999،ص150.

[4] العايب عبد الرحمان، دور التدقيق الداخلي في الممارسة السليمة لحوكمة الشركات على ضوء المعايير الدولية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد16، العدد16،جامعة فرحات عباس سطيف/الجزائر،2016/12/31،ص ص55-56.

[5] قواسمية هيبة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، المجلد5، العدد7 ،2017/06/11، ص5.

بحيث تساعد هذه الوظيفة في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إتباع أسلوب منهجي لتقييم و تحسين فعالية عمليات الحوكمة و الرقابة و إدارة المخاطر[1].

3. أهمية التدقيق الداخلي

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتميز بها المؤسسات الحديثة حيث أشار بعض الباحثين إلى أن سنة واحدة من التدقيق الداخلي توازي عمل ثلاث سنوات من التدقيق الخارجي، ومما لا شك فيه أن أهمية التدقيق الداخلي تكمن في مدى قدرة هذه الوظيفة على إضافة القيمة، حيث نص التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين بوضوح أن قيمة التدقيق الداخلي بدورها الاستشاري وكذا التأميني يهدف بالأساس إلى إضافة القيمة للمؤسسة، بحيث وضعها المعهد كهدف نهائي واستراتيجي لوظيفة التدقيق الداخلي، وأشار المعهد إلى إضافة القيمة يتم من خلال تحسين وزيادة فرص انجاز أهداف المؤسسة وتحسين الإجراءات والعمليات وتخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة[2].

وهو الأمر الذي يتطلب التقويم والمراقبة المستمرة على أعمالها، من خلال تقديم الخدمات التالية للمؤسسات وهي[3]:

- خدمة وقائية: حيث يقدم التدقيق الداخلي التأكيدات الدالة على وجود الحماية الكافية للأصول وحمايتها.
- خدمة تقويمية: حيث يعمل على تقويم فعالية نظم الرقابة الداخلية وإجراءاتها ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية
- خدمات إنشائية: يمكن تقديم هذه الخدمة من خلال اقتراح التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعة داخل المؤسسة.

وتظهر أهمية التدقيق الداخلي للمؤسسة من خلال تقديم الخدمات التالية[4]:

---

[1].صالحي مُحَمَّد يزيد، مرجع سبق ذكره، 2016،ص42.

[2]شملال نجاة تقييم أثر التدقيق الداخلي على فعالية و كفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم/الجزائر، المجلد03،العدد01،2016/03/01،ص167.

[3]عاصم أحمد حمد، ورقة عمل التدقيق المبني على المخاطر، موسوعة شورى لأبحاث التدقيق المبني علىالمخاطر،2015/04/20،ص3.
http://www.shura.com.kw/PortalFiles/Conference/1452017123240704.pdf

[4]ورود ناهض الشوا، دور المدقق الداخلي في إدارة مخاطر بيئة العمل، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية غزة،2014،ص17.

- مراجعة وتقويم مثانة و كفاية تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية، والرقابة على العمليات الأخرى، والعمل على جعلها أكثر فاعلية و بتكلفة معقولة.
- التحقق من مدى الالتزام بالسياسات المؤسسة وخططها وإجراءاتها الموضوعة؛
- التحقق من مدى وجود الحماية الكافية لأصول المؤسسة من جميع أنواع الخسائر؛
- التحقق من إمكانية الاعتماد أو الوثوق بالبيانات الإدارية التي تتولد داخل المؤسسة؛
- تقويم نوعية الأداء المنفذة على مستوى المسؤوليات التي كلف العاملين بالقيام بها؛
- تقديم التوصيات المناسبة لتحسين عمليات المؤسسة و تطويرها.

4. أهداف التدقيق الداخلي

تتمثل أهداف التدقيق الداخلي فيما يلي[1]:

- الفعالية التي يتم فيها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المؤسسة؛
- تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم؛
- يقدم الحلول الممكنة والتوصيات للمشاكل التي تواجهها المؤسسة وزيادة قيمتها وتحسين عملياتها؛
- كفاءة الطرق التي يعمل بها النظام المحاسبي، وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والموقف المالي؛
- التقييم الدوري للسياسات الإدارية والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها، وإبداء الرأي حيالها بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق أعلى فعالية إدارية.

المطلب الثاني: أنواع التدقيق الداخلي

سيتم إبراز أهم أنواع التدقيق الداخلي في المؤسسة كما يلي:

1. **التدقيق المالي**: يعرف التدقيق الداخلي المالي بأنه الفحص المنتظم للعمليات المالية و القوائم و السجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمتمثلة في النظام المحاسبي المالي SCF والسياسات الإدارية و أية متطلبات أخرى موضوعة مسبقا.

[1] بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، ،جامعة مستغانم/الجزائر،المجلد15،العدد01،2019/03/05،ص.ص 309-310.

يعتبر التدقيق المالي المجال التقليدي للتدقيق الداخلي والذي يتضمن تتبع القيود المحاسبية للأحداث الاقتصادية التي تحصل داخل المؤسسة وتدقيقها حسابيا ومستنديا ثم التحقق من سلامتها وموافقتها للأنظمة والتعليمات المتبعة والقوانين والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وذلك لإظهار البيانات بصورة واقعية ويتناول التدقيق المالي أيضا التحقق من وجود الأصول وتوافر الحماية المناسبة لها من الضياع أو سوء الاستعمال أو الاختلاس كذلك فحص وتقويم درجة متانة الرقابة المحاسبية الداخلية وكفايتها ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المولدة داخل المؤسسة والتي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات[1].

2. تدقيق العمليات:

استخدم تدقيق العمليات في السابق لمعرفة التنوع في الأنشطة والتي تتضمن تقييم أداء الإدارة، خطط الإدارة، ونظم رقابة الجودة، وأنشطة عمليات معينة فظلا عن تقييم الأقسام، إن هذا النوع من التدقيق يتعلق بالعمليات غير المالية للمؤسسة، أو بشكل عام فإن تدقيق العمليات يتم من قبل المدققين الداخليين، لكن في بعض الحالات يشارك المدققين الخارجيين في أداء هذا النوع من التدقيق.

1.2 **تعريف تدقيق العمليات:** يعرف تدقيق العمليات" بأنها أداة الإدارة التي تخدم أنشطة الإدارة من خلال تقييم الأنشطة منه للمؤسسة والتوصيات بالتحسينات الضرورية".

2.2 **أهداف تدقيق العمليات:** تدقيق العمليات ينبغي أن تنظر إلى اقتصاد وكفاءة العمليات معا، وفي أن واحد ضمن أن تعمل المؤسسة، بطريقة اقتصادية وتستعمل في الوقت نفسه طرق وإجراءات وأساليب ونظم تتسم بالكفاءة أو بالعكس، ويهدف تدقيق العمليات إلى تحقيق التالي:

- تحديد ما إذا كانت المؤسسة تدير وتستعمل طرقها المتاحة من موظفين وممتلكات وأموال وغيرها باقتصاد وكفاءة؛
- الوقوف على أسباب الاستعمالات التي تتسم بالكفاءة والاقتصادية؛
- التعرف على ما إذا كانت الجهة قد التزمت بالأنظمة والتعليمات التي تهتم بالكفاءة والاقتصاد؛
- توفير معلومات دقيقة عن العمليات وفي الوقت المناسب؛
- مدى الاتفاق مع السياسات والخطط والإجراءات والقواعد والقوانين؛
- حماية الأصول من سوء الاستعمال؛

[1] محي الدين عبد الرزاق حمزة، أصول مراجعة الحسابات(1)،قسم المحاسبة، جامعة دمشق، دار الإعصار العلمي، الطبعة الأولى،2017،ص120.

- استعمال الموارد بشكل اقتصادي وبأكبر قدر من المنافع أي الاستعمال الأقل للموارد وهو ما يعرف بالكفاءة.

ينبغي تحقيق هذه الأهداف المقررة بأكبر قدر من الفاعلية، كما يهدف هذا النوع من التدقيق إلى وضع الافتراضات التي تمكن الجهات المعنية من تحسين طرائق استغلالها لمواردها الاقتصادية المتاحة[1].

3. **التدقيق الإداري (المطابقة أو الالتزام)**:وهو التدقيق الذي يشمل فحص الإجراءات الرقابية الخاصة بنواحي النشاطات الأخرى غير الناحية المالية أو المحاسبية ولذا فهو يتطلب معرفة السياسات والإجراءات المطبقة في المؤسسة[2].

ويطلق عليها البعض تدقيق الإذعان والامتثال وهو عبارة عن مراجعة الضوابط المالية وضوابط الأنشطة، وماله علاقة بالقوانين والتنظيمات، لتحديد مدى الالتزام بالمعايير المعتمدة والتوقعات، وللتأكد من مطابقتها مع ما هو موضوع ومعد مسبقا، ومدى الالتزام بالقوانين والتنظيمات المعمول بها.

ويمكن أن يكون هذا التدقيق بمثابة التدقيق الإداري، ونلخص بعض مهام التوجيه الإداري للتدقيق الداخلي بما يلي:

- يشكل امتداد للتدقيق على العمليات ويتخطاه إلى النواحي الإدارية؛
- يبحث عن طرق إضافية لتحقيق الغاية والأهداف القصوى للمؤسسة؛
- يطبق المدققون مبادئ الإدارة العلمية والحوكمة والاستفادة من الخبرات العلمية؛
- يحدد التجاوزات التي قد تكون حصلت على المبادئ الإدارية وعلى القوانين والتنظيمات والتعليمات؛
- يقوم بتقديم الاقتراحات حول النقاط التي تتبين له إسداء النصح للإدارة عن رأيه بكيفية تصحيحها؛
- يساعد في رفع مستوى أداء الإدارة نفسها عن طريق تعزيز طاقتها على الإدارة؛
- من الممكن أن يعهد للمدققين الداخليين بمهام خاصة، مثل: تقييم مشتريات، تقييم الأسس المعتمدة في أخذ القرارات طويلة الأمد...إلخ.
- يجب أن يظهر المدقق الداخلي روحية التعاون والاهتمام بالمساعدة وليس الانتقاد؛

[1] شملال نجاة، مرجع سبق ذكره، 2016، ص ص170-171.

[2] زاهرة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن/عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص95.

- يجب أن يكون المدقق الداخلي على معرفة تامة بأعمال الشركة والقطاع، وبالمهام أو المبادئ الإدارية.. إلخ، وهو ما يمثل محركا أساسيا للتغيير و للتطوير و تحسين الأداء[1].

المطلب الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بالوظائف الأخرى في المؤسسة

يؤدي التدقيق الداخلي دورا حيويا في مجال الرقابة داخل المؤسسة، بحيث تتوفر المؤسسة على العديد من الوظائف الأخرى التي تدعم عملية الرقابة على نشاطاتها و تكمن العلاقة بين التدقيق الداخلي و الوظائف الأخرى فيما يلي:

1. التدقيق الداخلي و مراقبة التسيير

تشمل مراقبة التسيير مجموع الآليات والطرق التي تسمح للمؤسسة بالتأكد من أن مواردها تستخدم شروط فعالة، وتأخذ بعين الاعتبار التوجيهات الاستراتيجية والأهداف الجارية التي وضعتها الإدارة، وتعتبر مراقبة التسيير أحد الوظائف الأساسية في المؤسسة، وقد تطورت من مجرد تحليل التكاليف والموازنات إلى أداة فعالة لقيادة أداء المؤسسة وتحسين عملياتها، وهو ما يجعلها مماثلة للتدقيق الداخلي ومتكاملة معه.

وبالرغم من اختلاف الأساليب العملية في كل من التدقيق الداخلي يتشابه مع مراقبة التسيير في:

- كلا الوظيفتين شاملتان، أي أنهما تهتمان بكل أنشطة المؤسسة؛
- كل من المدقق الداخلي ومراقبة التسيير ليس له صلاحيات عملية وإنما يقدمان الاقتراحات والتوصيات؛
- الارتباط التنظيمي بأعلى مستوى إداري يمنحها الاستقلالية؛

2. التدقيق الداخلي والوظيفة الإدارية

أثناء ممارسة مهامه، يمكن للمدقق الداخلي ملاحظة بعض الأخطاء في التنظيمات التي قد تؤدي إلى نتائج خطيرة على المؤسسة مما يستدعي منها الإشارة إليها، غير أنه "ليس من مسؤوليات التدقيق الداخلي البحث عن أحسن الحلول للمشاكل التنظيمية المكتشفة، بل هذا واجب وظيفة التنظيم لكن هذا لا يمنع المدقق الداخلي منتقدي اقتراحات وإبداء رأيه في الحلول المقترحة".

إن التدقيق الداخلي يمكنه أن يدفع إعادة النظر في طرق العمل عندما يكتشف وجود خلل فيها ويشير إليها ويعطي رأيه حول الحلول التنظيمية الملائمة، ومن ثم فهو يساعد وظيفة التنظيم على تحديد وضبط الحلول لتقوم بتطبيقها بشكل جيد.

[1] داود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، دار النشر الاتحاد المصارف العربية ، لبنان، الطبعة الثانية، 2010، ص51.

في التدقيق الإداري يتجاوز دور المدقق الداخلي هنا الناحية المحاسبية إلى جميع أقسم المؤسسة، لرؤية مدى التقيد بسياسات المشروع المرسومة وخططه وعليه هنا ممارسة الحذر كله عند تعرضه للنواحي الإدارية لأنها تبعد به عن مجاله الرئيسي، فعليه مثلا عدم التعرض لنواحي تقنية تكون في الواقع ابعد من حدود معرفته.[1]

3. التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية

تعرف الرقابة الداخلية على أنها مجموعة من الإجراءات والوسائل والسلوكيات المصممة للتحكم في نشاط المؤسسة وضمان معلومات ذات جودة وكذا تحقيق الكفاءة والفاعلية. وبصفة عامة فإن الرقابة الداخلية تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التطبيق الجيد للقوانين واللوائح والسياسات؛
- تطبيق التعليمات والتوجيهات الصادرة عن مجلس الإدارة؛
- تحسين أداء عمليات المؤسسة؛
- ضمان موثوقية المعلومات المالية.

وتعتبر العلاقة بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية علاقة مباشرة، حيث يعتبر من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الفعال وجود قسم داخل المؤسسة وهو قسم التدقيق الداخلي، تتمثل مهمته في التأكد من مدى تطبيق كافة الإجراءات واللوائح والسياسات التي تموضعها، وكذا التأكد من دقة المعلومات المالية والتحقق من عدم وجود أي تلاعبات أو مخالفات، وبصورة مختصرة فإن "المهمة الرئيسية لقسم التدقيق الداخلي هي التأكد من تطبيق وانجاز مهمات نظام الرقابة الداخلية".

4. التدقيق الداخلي و لجنة التدقيق

لجنة التدقيق هي عبارة عن لجنة منبثقة من مجلس الإدارة تقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين ممن لديهم الخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق، وهي عنصر أساسي في حوكمة الشركات حيث تقوم بالإشراف الفعال على عملية إعداد التقارير وإظهارها بجودة عالية، وكذلك تعمل على حماية حقوق المساهمين ومصالح الأطراف الأخرى من خلال التأكد من جودة أعمال التدقيق الداخلي والخارجي، إذ تعتمد هذه اللجنة في عملها على المعلومات المقدمة من طرف المدققين الداخليين والخارجيين. وتعتبر العلاقة بين لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي

[1] عبد الرحماني ثورية، تكامل التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي و دوره في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2016،ص ص14-15.

تكاملية، حيث تعمل هذه اللجنة على زيادة فعالية التدقيق الداخلي من خلال دعم استقلالهم، التنسيق وزيادة الاتصال بين التدقيق الخارجي والداخلي بالشكل الذي يساعد كلا الطرفين بالوفاء بالتزاماتهم وخلق حوار صريح ومفتوح[1].

[1] صالحي محمد، التدقيق الداخلي و دوره في الرفع من تنافسية المؤسسة، مركز البحث و التطوير الموارد البشرية(الرماح)،الأردن/عمان، الطبعة الأولى، 2016،ص ص69-73.

المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الداخلي

على خلاف المبحث السابق، حيث تم من خلاله إعطاء صورة عن طبيعة التدقيق الداخلي جاء هذا المبحث ليعرض موقع التدقيق الداخلي داخل المؤسسة ومبينا مراحل سير التدقيق وأدلة الإثبات.

المطلب الأول:موقع خلية التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يعتبر التدقيق الداخلي جزءا هاما في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وهي إدارة مستقلة عن الإدارات الأخرى.

يجب أن يكون منصب الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تابعا لمستوى تنظيمي في المؤسسة بشكل يكفل أداء مسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي. كما يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يؤكد لمجلس الإدارة الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي.

ويعني استقلال المدقق الداخلي عندما يقوم بأداء عمله بحرية وبموضوعية ويسمح ذلك للمدقق الداخلي بإعطاء رأي غير متحيز، ويتحقق الاستقلال بناء على الوضع التنظيمي والموضوعية.[1]

وتتحقق الاستقلالية التنظيمية تحققا فعالا حين يكون الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تابعا من الناحية الوظيفية لمجلس الإدارة[2].

استقلالية التدقيق تقيم حسب المكانة التي يكتسبها بداخل المؤسسة، فالتدقيق الداخلي يجب أن يكون مرتبط بصفة أو رتبة عالية بالمؤسسة كالمدير العام أو مجلس الإدارة، فهذا الارتباط يضمن للتدقيق الداخلي تغطية مجمل نشاطات المؤسسة، كما أنها تضمن وصول تقرير المدقق الذي يكون على شكل مجموعة من النصائح والتصحيحات المقترحة إلى يد مسئول يتمتع بالخبرة التي تسمح له بتقييم هذه الاقتراحات ويقوم بالتصحيحات التي يراها واجبة كما أن مكانة التدقيق الداخلي يجب أن تكون محددة على شكل لائحة تحدد أهدافها، سلطتها ومسؤوليتها، فهذه اللائحة تعطي كيفية تنفيذ عملية التدقيق الداخلي، تقييم الحالات وتوزيع تقارير التدقيق.

بالإضافة إلى ذلك فإن هذه اللائحة تحدد مكانة التدقيق الداخلي بالمؤسسة ومجال نشاطه، مع حرية الحصول على الوثائق والتحاور مع الأشخاص وكل ما يمكن أن يحسن أو يساهم في تنفيذ مهمتها.

[1] عبد الفتاح الصحن وآخرون، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2008/2007،ص168.0

[2] عبد القادر مُحَّد العمراني، دليل إجراءات التدقيق الداخلي، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة العلوم و التكنولوجيا، اليمن، جوان 2017،ص4.

ويشترط في عمل المدقق الداخلي أن يتميز بالموضوعية فلا يجب على إدارة المؤسسة أن تسلمه مهنة أو مسؤولية وضع إجراءات وتحضير وثائق التسيير وتسجيل العمليات أو حتى أن يساهم في النشاطات التي هو مطالب بتقييمها، فكل هذا يجب أخذه بعين الاعتبار حتى يتمتع عمل المدقق بالموضوعية الواجبة للقيام بمهامه[1].

يقع على عاتق مدير إدارة التدقيق الداخلي اقتراح الهيكل التنظيمي المناسب لأداء المهام بكفاءة وفعالية والحصول على موافقة لجنة التدقيق عليه، يقوم مدير إدارة التدقيق الداخلي بتحديد احتياجات الإدارة من الموارد البشرية ومن نوعية المهارات المطلوبة بناء على استخدام خبراء من طرف خارجي، ولا بد من الحصول على موافقة لجنة التدقيق على متطلبات العمل، إضافة إلى كل هذه الاحتياجات والمتطلبات .إن المرونة في عملية تعيين المدققين الداخليين من الأهمية بمكان لضمان توافر المهارات المطلوبة لأداء العمل[2].

يوضح الشكل التالي موقع التدقيق الداخلي

الشكل رقم (1-1): موقع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي

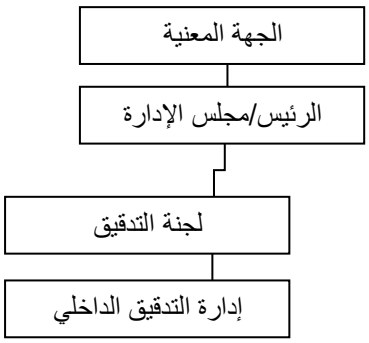

المصدر: دليل إدارة التدقيق الداخلي، جهاز أبو ظبي للمحاسبة، مبادرة من مركز أداء التمييز،جوان2010،ص15.

يعتمد التنظيم الداخلي للتدقيق الداخلي على عدة عوامل من بينها حجم المؤسسة ونوعها وطبيعة نشاطها وأهداف التدقيق الداخلي وإضافة إلى عدد العاملين في دائرة التدقيق الداخلي ومؤهلاتهم، كما يجب أن تكون دائرة التدقيق الداخلي منظمة وتحت إدارة شخص واحد على درجة عالية من التأهيل الفني والمهني، ومن

[1] حامد نور الدين، عمارة مريم، التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسات الاقتصادية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2018، ص ص 29-30.

[2] دليل إدارة التدقيق الداخلي، جهاز أبو ظبي للمحاسبة، مبادرة من مركز أداء التمييز،جوان2010،ص.15. 2020/03/21، 15سا00د، https://adaa.gov.ae/ar/Publications/ADAA%20Publications/أدلة%20الممارسات/Internal-Audit-Manual-June-2010.pdf

المستحسن تقسيم دائرة التدقيق الداخلي إلى وحدات تدقيق مالي وتدقيق إداري، حيث تكون الحاجة إلى التخصص في بعض الأحيان أمرا ضروريا، وفيما يلي وصف للمراكز الوظيفية في إدارة التدقيق الداخلي.

1. مدير التدقيق الداخلي

يخول لمدير التدقيق بإدارة شاملة واسعة النطاق للتدقيق الداخلي، ويقوم مدير التدقيق بتحديد الأهداف السنوية لدائرة التدقيق الداخلي والتي تبنى على أساس أهداف وغايات عملية التدقيق بناءا على مخطط وسياسات المؤسسة وتحديد الجهات التي توزع لها التقارير، كما تكون لديها حرية الاطلاع الكاملة على جميع العمليات داخل المؤسسة وسجلاتها وممتلكاتها وتقديم التقارير مباشرة إلى الإدارة العليا.

2. رئيس التدقيق الداخلي

يعتبر رئيس التدقيق مسئولا عن تنسيق مخطط التدقيق والموافقة على أوراق العمل اللانهائية، ويقوم برفع تقاريره مباشرة إلى مدير التدقيق.

3. المدقق الرئيس

يعتبر مسؤولا عن عملية التدقيق الجاري (التدقيق المالي والتدقيق العمليات) تحت إشراف رئيس التدقيق، كما يكون مشرفا على المدققين المساعدين أثناء عملية التدقيق، والتأكد من إتباع خطوات برامج التدقيق المعتمدة وإجراء بعض التعديلات على إجراءات التدقيق عند الحاجة.

4. المدقق المساعد

يكلف المدقق المساعد بأداء أعمال ومهام التدقيق التفصيلية تحت إشراف المدقق الرئيسي وتوجيهاته، ويتعين على إدارة المؤسسة أن تجري التدريب اللازم للمدققين المساعدين خلال الستة أشهر الأولى من تعيينهم كونهم مبتدئون وبحاجة إلى كسب الخبرة في مجال التدقيق الداخلي[1].

المطلب الثاني: مراحل سير مهمة التدقيق الداخلي

حتى ينفذ المدقق مهمة التدقيق يجب عليه تشخيص مخاطر النشاط محل التدقيق و تحديدها مع محاولة إيجاد حلول لتقديم تقريره النهائي. و تتمثل هذه المراحل في:

[1] إياد حسن سالم، واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة دراسة ميدانية تحليلية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،2012،ص ص.37-39.

1. مرحلة الدراسة (الاعداد)

1.1 الأمر بالمهمة : حسب JACQUES Renard رسالة المهمة هي مستند يسمح للمدقق الداخلي بالبدء بمهمته بشكل قانوني، وهي تترجم التفويض الممنوح من الإدارة العامة للتدقيق الداخلي.

لذا إذا اتبعنا JACQUES فإن رسالة المهمة هي وثيقة رسمية تسمح للمدقق بالوصول إلى المعلومات من أجل السعي للبحث عن المخاطر، كشف الأدلة.... إلخ.

وبالتالي فهي ليست وثيقة تعاقدية متبادلة بين الشركة وطرف خارجي لأن الأمر معني بذلك إلى المدققين الخارجيين والاستشاريين ... الخ، لتلخيص أمر المهمة تشكل الأموال التي تمنحها الإدارة العامة للتدقيق الداخلي.

2.1 تحليل الأشياء القابلة للتدقيق[1] :يجب على المدققين الداخليين الحصول على جميع المعلومات المتعلقة بالشركة (التاريخ، النشاط، المخطط التنظيمي، تحديد مجال التدقيق) وتحديد الأشخاص الذين سبق لهم لتسهيل عملهم.

بشكل عام يدرس هؤلاء المدققون جميع المعلومات المفيدة التي تم جمعها بخصوص المؤسسة أو الأنشطة المطلوب تدقيقها، تطوير الاستبيانات وحتى بعض المقابلات. كل هذا العمل يهدف إلى انشاء مخزن التدقيق من أجل تحليل المخاطر وتحديد أهداف التدقيق.

وفقا لجاك رينالد يعتبر هذا الجزء أهم جزء من المهمة لأن هذا هو المكان الذي يمكن للمدقق الداخلي بأن يمتلك المعرفة فيه نظرة عامة على الأعمال التجارية أي رؤية شاملة للمؤسسة.

[1] Jacques Renard,théorie et pratique de l'audit interne,5eme edition ,paris 2010p234.

الشكل رقم(2-1): تحليل النشاط

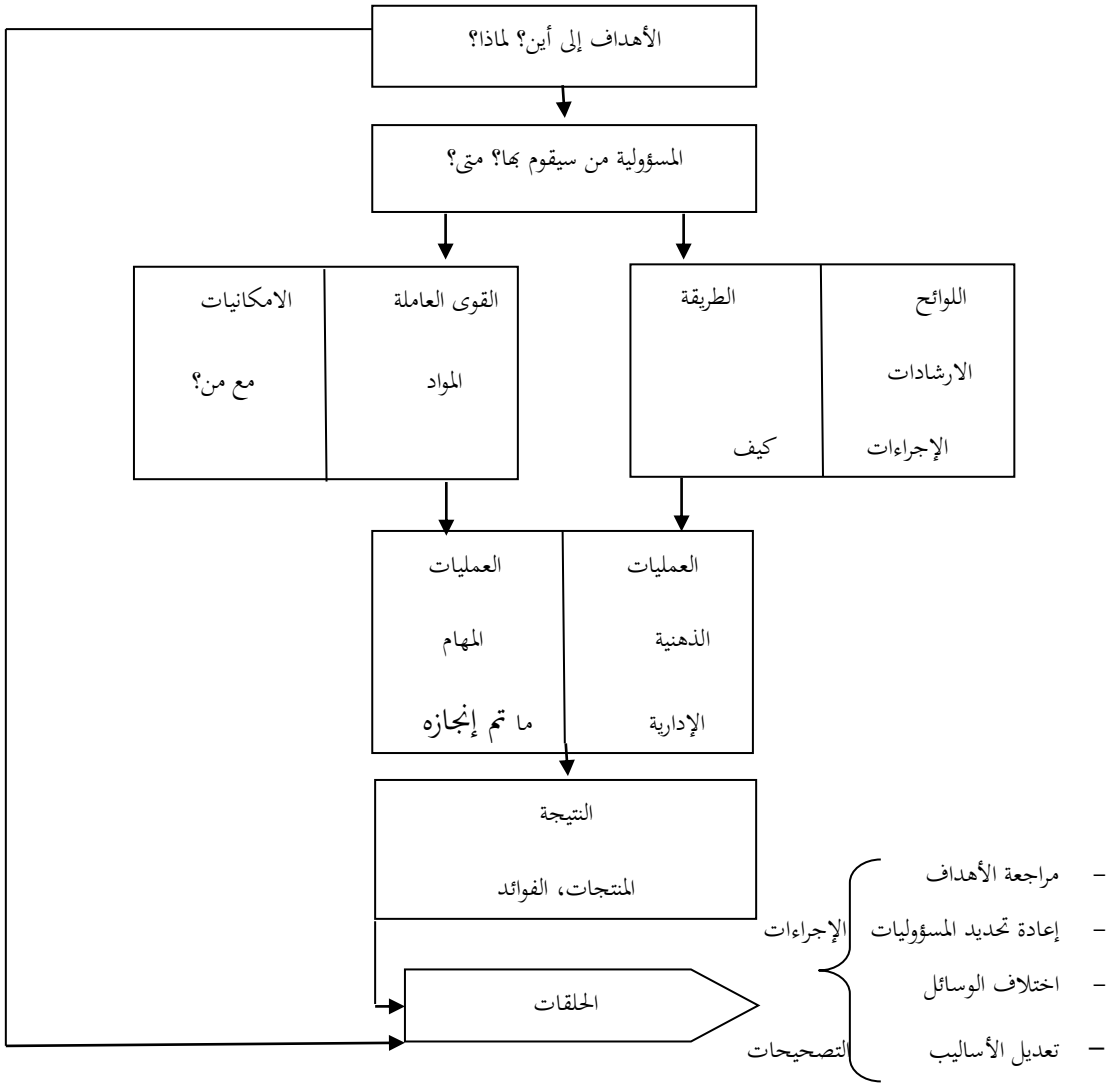

المصدر: Ziani abdelhak,le role de l'audit interne dans l'amélioration de la gouvernance d'entreprise : Cas entreprise algériennes, these de doctorat, en siences economiques, faculté des scienceseconomique et de gestion université abou bekr belkaid , telemcen,2013/2014 p58.

يسمح الشكل للمدقق بفهم مجال العينة القابلة للتدقيق وأهدافها فإنها منسجمة مع السياسة والاستراتيجية.

- المسؤوليات؛
- الأساليب والوسائل؛

- العمليات؛
- النتائج ومراقبتها ومقارنتها بالأهداف.

3.1 تقييم المهمة القابلة للتدقيق: تنقسم عملية الكيان المراد تدقيقه إلى عناصر مختلفة بسيطة مفهومة حتى يتمكن المدقق الداخلي من دراسة كل خطوة بطريقة خاصة.

على سبيل المثال: في تدقيق الفواتير نجد: مغادرة المصنع أو المخزن وحساب إصدار الفاتورة وتحديثها، احصاءات المحاسبة والأعمال. وبالمثل بالنسبة للمشتريات نجد:

- التعبير عن الحاجة؛
- اختيار الموردين؛
- تقديم الطلب مع المورد؛
- استلام بالبضاعة؛
- استلام الفاتورة ومحاسبة الفاتورة؛
- دفع الفاتورة ومحاسبة الدفع.

2 مرحلة التحقيق: هذه المرة سيغادر المدقق مكتبه ويبدأ عمله داخل الكيان المراد تدقيقه يبدأ بالجلسة الافتتاحية

1.2 الجلسة الافتتاحية: قبل البدء في التدقيق من الضروري قضاء بعض الدقائق في الجلسة الافتتاحية، والغرض منها تقديم عدد المدققين إذا لزم الأمر، تهيئة مناخ ثقة بين المدقق والجهة الخاضعة للرقابة من أجل التذكير بأهداف ومخطط التدقيق وذلك بتحديد وقت وتاريخ الجلسة الختامية، تلخيص الأساليب والإجراءات التي سيتم استخدامها لإجراء التدقيق. ومنه هذا الاجتماع يجب أن يكون مع الجهة الخاضعة للتدقيق وفي الاماكن التي تتم فيها مهمة التدقيق.

2.2 برنامج المراجعة (برنامج التدقيق) : برنامج المراجعة هو وثيقة داخلية أعدها فريق التدقيق أي الفريق المسؤول عن المهمة، تحت إشراف رئيس الفريق.

برنامج المراجعة يعمل لتحقيق أهداف التقرير، وهو وثيقة داخلية على مستوى قسم التدقيق الداخلي تسمح للمدقق الداخلي بمعرفة المهام التي يتعين القيام بها، من التحقيقات إلى السلوك والأسئلة التي يجب البحث عنها يسميها البعض "برنامج العمل". ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج ليس واجبا ولا عذرا.

برنامج المراجعة هو وثيقة رئيسية تسمح لفريق التدقيق الضمان لرئيس التدقيق الداخلي بأن جميع المخاوف بشأن الموضوع أخذت بعين الاعتبار ،يوجه المدققين ويجدبهم على التجاوز، يوثق مجريات المهمة.

3.2 ورقة الغلاف: ورقة الغلاف هي ويتم تأسيسها على مرحلتين: تصف كيفية تنفيذ مهمة محددة في برنامج التحقق، أي تحديد خصائص الاختبار ومحتوى الاستبيان والخطة المفصلة لدليل المقابلة ....الخ. تم وضع الاستنتاجات التي تم استخلاصها.

المعلومات التي تم جمعها عن جميع النقاط المعنية يجب أن تكون موثوقة، وذات صلة ومفيدة لأنه على أساسها يتخذ المدققون الداخليون التوصيات والمشورة.

في نهاية كل قسم يقدم المدقق الداخلي أوراق عمله مع اقتراح التوصيات لرئيس البعثة ومناقشتها مع الجهة الخاضعة للتدقيق.

4.2 كشف الوعي وتحليل المشكلة: هو عبارة عن ورقة عمل يمكن من خلالها المدقق الداخلي تقديم وتحليل كل عطل، تسهل التواصل مع الجهة الخاضعة للتدقيق، يتم تعميمه من خلال كتاب L'IFACI حول إجراء مهمة التدقيق الداخلي.

يتم تقديمه اليوم كوثيقة موحدة التي ستقود المدقق لغرض وحيد هو دفعه لتقديم توصية. لذا تملا ورقة العمل هذه من قبل المدقق الداخلي في كل مرة يلقى فيها عطل، يتم تقديم هذه الأوراق إلى المديرين المعنيين من أجل تحليلها ومناقشة التوصيات الرئيسية التي سوف يتطرق لها المدققون في تقرير التدقيق.

اليوم تتبنى العديد من الشركات هذه الوثيقة حسب شرط ISA(المعايير الدولية للممارسة المهنية الداخلية للتدقيق). حيث ينص المعيار 2320على: "ينبغي أن يبني مدقق الحسابات الداخليين استنتاجاتهم ونتائج مهنهم والتقييمات المناسبة"

1- البداية	التحقق	تقديم الأدلة.	
2- الرجوع إلى	سباقات	تقديم	
3- الاستنتاج	الاثار	إدراك الخطوة.	
4- تلخيص	المشكل	التسبب في العلاقة.	
5- اقتراح	الحلول	التحصل على الحدث.	

يعرض الشكل الخطوات المختلفة لتطوير FRAP، وهو أمر جيد يسمح باستخدام هذه الوثيقة للمدقق الداخلي بإدارة المخاطر بشكل أفضل.

يجب أن يكون تقرير التدقيق قابلا للقراءة من قبل الرئيس، كما يجب أن يكون مختصرا عبارة عن صفحتين واضحا ومتوازنا. عند قراءته يجب أن تفهم المخاطر وخطط العمل التي يتعين القيم بها. بشكل عام هذه الوثيقة هي الوثيقة هي وثيقة مهمة وأساسية.

3. المرحلة الختامية: عملية التدقيق انتهت بجمع المدققون لتسليط الضوء على النتائج التي توصلوا إليها وإعداد الجلسة الختامية.

1.3 الجلسة الختامية: هي التي تجمع المدققين الداخليين بالجهة الخاضعة للتدقيق. تهدف إلى تسليط نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية وإدانة وتبرير نتائج التدقيق وتحديد أهميتها وتقديم تقرير مكتوب. ومنه فإن الجلسة الختامية هي فرصة لحل نقاط الخلاف قبل كتابة التقرير النهائي.

2.3 تقرير التدقيق: يكتب من قبل رئيس التدقيق، وتحتوي بشكل عام على المعلومات التالية: هوية المدققين المؤسسة المدققة، الجهة الخاضعة للتدقيق، النطاق، الأهداف ومعايير التدقيق، خطة التدقيق، مدة التدقيق، الانحرافات ونتائج التدقيق.

3.3 متابعة تقرير التدقيق الداخلي: من أجل قياس الفعالية الحقيقية لأعمال المدققون الداخليون في تطبيق التوصيات، وهذا مبدأ موجود في تعريف التدقيق الداخلي" المدقق الداخلي ليس من يقوم بفعل الأشياء بل يشاهد كيف تتم الأمور".[1]

[1] Ziani abdelhak,le role de l'audit interne dans l'amélioration de la gouvernance d'entreprise : Cas entreprise algériennes, these de doctorat, en siences economiques, faculté des scienceseconomique et de gestion université abou bekr belkaid , telemcen,2013/2014 p. p 55-63.

المطلب الثالث: أدوات التدقيق الداخلي

يضع التدقيق الداخلي تحت تصرفه مجموعة كاملة من الأدوات في كل مرحلة من مراحل المهمة، يجب أن نذكر أيضا البرامج المحددة لعمليات التدقيق، لأن الأدوات تصبح مهمة جدا في إدارة مهمة التدقيق الداخلي خاصة إذا علمنا أن معظم الشركات تستخدم اليوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

عموما في ممارسة التدقيق الداخلي تتوفر ثلاثة خصائص المتعلقة بالأدوات التي يستخدمها وهي كالتالي:

- لا يتم تطبيقها بشكل منهجي، يختار المدقق الأداة الأكثر ملائمة للهدف؛
- يمكن استخدام هذه الأدوات من طرف المدقق الخارجي الاستشاري، متخصص تكنولوجيا بالمعلومات ... إلخ ؛
- يكمن استخدام أداتين خلال نفس البحث.

هناك نوعان من الأدوات: أدوات السؤال وأدوات الوصف.

1. **أدوات السؤال**: هي أدوات تساعد المدقق الداخلي على صياغة أسئلة أو الإجابة على الأسئلة، وتتمثل في:

1.1 استطلاعات إحصائية:

عموما الاستطلاعات الإحصائية هي طريقة تمكن من اختيار عينة أو مجتمع مرجعي لاستقراء السكان او الملاحظات تكون على نفس العينة. من أجل حسن سير الاستطلاع الإحصائي من الضروري احترام التوصيات التالية:

- استخدام الاستبيان فقط إذا كان متكيفا مع أهداف التدقيق؛
- معرفة السكان: لا ينبغي للمدقق الداخلي الدخول في الإحصائية على السكان غير المحددين
- يجب أن يكون الاختيار عشوائيا: الاستخدام المطلق بالطريقة العشوائية المطلقة؛
- لا يوجد تحيز شخصي: يجب أن يهدف المدقق من عقله أي فكرة عن نتيجة من شأنها أن تسعى لتحقيق أو تبرير؛
- تبقى العينة عشوائية على الرغم من التكوينات الخاصة للسكان؛
- لا تنبسط بشكل معقول: يجب أن تلتزم ببساطة النتيجة؛
- عدم الإغفال عن الواقع: التعامل الكثير مع الأرقام ينتهي بنسيان السياق؛
- عدم التردد في إجراء العديد من الاستطلاعات الإحصائية بدلا من واحد؛

- عدم القيام بتعيين مستويات ثقة عالية دون داعي؛
- عدم التوقف عند النتائج الإحصائية :البحث في الأسباب.

2-1 المقابلات : تعتبر المقابلة أداة مهمة يستخدمها المدقق الداخلي في مهمته، فهو يقوم بالاستماع وليس له الحق في الاتهام أو الاستنكار، يكون جو التدقيق الداخلي يتسم بالتعاون.

القواعد السبع للمقابلة الجيدة

- القاعدة الأولى: على المدقق احترام الهيكل أو التسلسل الهرمي، لا يجب إجراء المقابلة دون الرجوع إلى المسؤولية.
- القاعدة الثانية: يجب أن يعرف مدقق الحسابات الداخلي سبب و كيفية إجراء المقابلة، يجب أن يعرف مهمته و الأهداف منها.
- القاعدة الثالثة: يجب ذكر كل الصعوبات ، و نقاط الضعف، الأخطاء و الحالات الشاذة مع ذكر نتائج التحقيقات.
- القاعدة الرابعة: يجب وضع ملخص للمقابلة و لا يمكن التواصل مادام المدقق لم يعطي رأيه في النتيجة المتوصل إليها.
- القاعدة الخامسة: يجب منع كل سؤال ذا طابع شخصي و يسبب الإجابات .
- القاعدة السادسة: يجب على كل مدقق داخلي أن يعرف كيفية الاستماع، و يتجنب كونه يتحدث أكثر مما يستمع.
- القاعدة السابعة :يجب على المدقق في مهمته إجراء مقابلة و النظر في تدقيقها على قدم المساواة في إجراء الحوار.

3.1 أدوات تكنولوجيا المعلومات: يستخدم المدقق العديد من أدوات تكنولوجيا المعلومات يمكن ترتيبها كما يلي:

- أدوات عمل المدقق مثل: برنامج معالجة النصوص، برنامج الرسم والجداول.
- أدوات تنفيذ المهام: مثل الأدوات المنهجية التي تسمح بإنشاء ومتابعة التقدم المحرز في QCI.
- أدوات إدارة الخدمة: وهي ضرورية للمدقق من بينها

أ. برنامج لرصد ساعات عمل مدققي الحسابات؛

ب. أدوات لقياس فعالية مهام التدقيق؛

ت. مراقبة ميزانية الوحدة.

2. أدوات الوصف:

1.2 الملاحظة المادية: يجب على المدقق عدم البقاء في مكتبه و التنقل مثل الذهاب إلى المصنع أو القطاع التجاري أو إلى مكتب آخر. هناك ثلاثة شروط للممارسة الجيدة للملاحظة المادية:

- يجب على المدقق الداخلي إبلاغ المسئولين عن زيارته حتى يتسم التدقيق بالشفافية؛
- لا يجب أن تكون الملاحظة دقيقة يجب أن تتميز بالمرونة؛
- يجب دائما التحقق من صحة الملاحظة.

الملاحظة المادية من قبل المدقق الداخلي هي أداة للتطبيق العالمي، يمكن ملاحظة كل العمليات مثل عمليات التوظيف، عمليات خروج الشاحنات، مراقبة المخزون وسلوك الأفراد في العمل.

2.2 السرد: يستخدم المدقق الداخلي نوعين من السرد

- سرد الجمهور(المحاور) يكون شفهي أداة تمكن المستمع ليكون رجلا سلبيا يريد الاستماع وتحفيز كل ما قيل على عكس المقابلة.
- سرد المدقق: هي ترتيب الأفكار والمعرفة. بشكل عام يقوم على المعرفة الجيدة، السرد هو منظم على منطق.
- المخطط التنظيمي الوظيفي: هو مخطط مبني من قبل المدقق الداخلي إذ أنه هو الذي يحكم على مدى أهميته. ويؤسس هذا المخطط من المعلومات التي تجمعها عن طريق السرد والمقابلات والملاحظة، ومن أهم خصائص هذا المخطط الكلمات الموجودة في الصناديق لا تحمل أسماء الناس ولكن الأفعال التي تحدد وظائفهم.

نذكر أن المدقق ليس لديه الحق في الإبلاغ.

- مخطط المرور: هي أداة ديناميكية، البعض يقدمها . يسمح هذا الرسم البياني بإظهار دورة الوثائق بين مختلف الوظائف .

مزايا و عيوب مخطط المرور

المزايا:

- هو وسيلة سهلة لقراءة وفهم المستند. فكل عملية لها رمز خاص بها.
- يسمح للمدقق بطرح الأسئلة التالية:

كم عدد النسخ، من يرسلهم، أين يصلون.

العيوب:

- يتطلب استخدام هذه الأداة أساليب وتقنيات صعبة الاستخدام لهذا يجب على المدقق الداخلي ممارستها في الكثير من الأحيان لإتقانها بشكل جيد.
- استخدام المخطط البياني للمرور يتطلب التدريب العملي المستمر.
- ولكن مع البرنامج الجديد المتعلق بمخطط المرور في السوق يمكننا القول أن هذه الصعوبات قد تضاءلت.

المبحث الثالث: معايير التدقيق الداخلي الدولية وأخلاقيات المهنة

باعتبار أن ممارسة التدقيق الداخلي تتم داخل كل مؤسسة و هذه المؤسسات تنشط في بيئات عمل مختلفة فهذا ما يؤدي إلى تباين مخرجاتها، مما أدى إلى ضرورة وجود إطار مرجعي يمكن من توحيد الممارسات المهنية لنشاط التدقيق دوليا و الذي تمثل في معهد المدققين الداخليينIIA بالولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: نبذة عن أعمال معهد المدققين الداخليينIIA

استجابة للتطورات الحاصلة في بيئة الأعمال الدولية الحديثة قام معهد المراجعين الداخليينIIA بتطوير معايير و ميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي ليشمل مجالات مختلفة في المؤسسة.

يعد معهد المدققين الداخليين هو الرابطة المهنية الدولية الرئيسية، التي تنظم نطاق عمل مهنة التدقيق الداخلي في العالم بأسره، وهي مؤسسة تكرس جهودها للارتقاء بممارسة مهنة التدقيق الداخلي وتطويرها من خلال إصدار المعايير والتدريب ونشر البحوث لأغراض تطوير المهنة في جميع أنحاء العالم.

ويرى المؤرخ Dale L.Flesher إن تاريخ معهد المدققين الداخليين خلال 60 عاما الماضية هو الأبرز في تكريس دورة الريادي والقيادي لمهنة التدقيق الداخلي ومن أبرز النقاط التي ساهمت بهذا الدور الريادي كالآتي:

1. إن المعهد هو الجمعية المهنية الدولية الرئيسية المكرسة لترويج وتطوير ممارسة التدقيق الداخلي.
2. أنه السلطة المعترف بها، في مجال التدريب والتعليم والاشراف والتوجيه واصدار المعايير في جميع أنحاء العالم.

و إن دور IIA مشابه من حيث الدور والأهداف إلى AICPAمن خلال تحديد الأخلاقيات ومعايير الممارسة، فضلا عن توفير التعليم وتشجيع الأعضاء للاحتراف بمهنة التدقيق الداخلي لما يقارب 175.000 عضوا في جميع أنحاء العالم .

وتزامنا مع سعي المعهد إلى إصدار دليل تعريف المدققين الداخليين عام 1964 اصدر المعهد أول مدونة لأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي في عام 1968. ويعد الغرض من إصدار مبادئ وقواعد السلوك المهني من قبل معهد المدققين الداخليين، هي إرساء وتعزيز لثقافة أخلاقيات المهنة التي تحكم مهنة التدقيق الداخلي، ويعد اهتمام المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIAبقواعد السلوك المهني للارتقاء بمهنة التدقيق الداخلي، ليكون أول إصدار لتلك القواعد عام 1968 إذ طبقها المعهد على أعضائه.

ويرى Mc Donald الرئيس السابق لمعهد المدققين الداخليين الأمريكيين أن هناك مجموعة من العوامل الضرورية التي دعت إلى إنشاء المعهد:

- الحاجة إلى القيمة التي يضيفها المهنيون في مجال التدقيق الداخلي إلى الوحدة الاقتصادية وتعزيزها؛
- الحاجة إلى وجود جهة متخصصة مسئولة عن توفير فرص التعليم والتطوير المهني الشامل، إصدار المعايير السيطرة وإدارة المخاطر والحوكمة؛
- تثقيف الممارسين وغيرهم من الجماهير ذات الصلة بشأن أفضل الممارسات في مجال التدقيق الداخلي؛
- جمع المدققين الداخليين من جميع أنحاء البلدان تحت مظلة مؤسسة مهنية لتبادل المعلومات والخبرات[1].

وإذ أكد المعهد على ضرورة التزام المدققين الداخليين بالقواعد الذي اعتبرها الأساس المناسب للسلوك المهني للمدقق الداخلي لتأديتهم لعملهم بحيث لا يكون هناك أي شك في نزاهتهم وموضوعيتهم، وهذه القواعد تتضمن مكونين أساسيين هما المبادئ المتعلقة بمهنة وممارسة التدقيق الداخلي وقواعد السلوك التي تساعد في ترجمة هذه المبادئ إلى تطبيقات عملية وهي قواعد تعد بمثابة عامل مساعد في تحويل المبادئ إلى تطبيقات عملية.

يسعى معهد المدققين الداخليين الأمريكيين للتنمية المهنية للأفراد من خلال منح الشهادات بعد اجتياز الاختبارات النظرية والمهنية من أجل إثبات معرفته، والقابلية على أداء مهام التدقيق الداخلي، وهذه الشهادات تبين مدى التزام المعهد بإضفاء الاستحقاق العلمي والمهني لمن يرغب في ممارسة مهنة التدقيق الداخلي، تعد الشهادات التي يمنحها المعهد إجازة رسمية لممارسات مهنة التدقيق فضلا عن أساس التواصل المباشر مع المعهد للاستفادة من كافة المستجدات الحاصلة على مهنة التدقيق الداخلي:

وأهم الشهادات التي يمنحها معهد المدققين الداخليين IIA كالآتي:

1. شهادة مدقق داخلي معتمد CIA: الشهادة الوحيدة المعترف بها عالميا للمدققين الداخليين وتم العمل بها لأكثر من 40عام لتوفير مدقق عالي الأداء في معالجة احتياجات أصحاب المصلحة.
2. شهادات التدقيق الحكومي المهنيCGAP: شهادة مصممة للمدققين العاملين في جميع مستويات القطاع العام، بما في ذلك الحكومي والوحدات الممولة من القطاع العام.

[1] حسن فائز حسين، اوده التشابه والاختلاف بين معايير ال IIA ودليل عمل وحدات التدقيق الداخلي في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية،المجلد13، العدد43،2018،ص ص198-199.

3. شهادة مدقق خدمات مالية معتمدCFSA: شهادة مهنية في الخدمات المصرفية والتأمين، الخدمات المالية. الهدف منها اكتساب وتحديث المعلومات الخاص بالخدمات المالية التدقيق المهني.
4. شهادة في الرقابة على التقييم الذاتيCCSA: تساعد هذه الشهادة المدقق في توفير معلومات للمدراء التنفيذيين والأفراد عن أساسيات الرقابة في التحكم الذاتي وما يتصل بها من موضوعات مثل المخاطر، ضوابط أهداف العمل.
5. شهادة ضمان إدارة المخاطرCRMA: يعمل الشخص الذي يحصل على شهادة ضمان إدارة المخاطر في مجال آثار المخاطر من خلال اكتسابه للمعلومات عن الحد من آثار المخاطر وضمان المخاطر، وعمليات الإدارة، وضمان الجودة، ومراقبة التقييم الذاتي.
6. التأهيل في قيادة التدقيق الداخلي QIAL: إن النمو والتغيير في مجال التدقيق الداخلي يتطلب نوع جديد من القائد الذي يقود فريق تدقيق يكون ذو كفاءة عالية في الوقت الذي يوفر فيه القيمة باستمرار من خلال تلبية احتياجات أصحاب المصلحة وإدارة المخاطر من الأعلى إلى الأسفل وتوقعات السوق المتطورة.

كما يحرص المعهد على أن تتوفر لدى المدققين الداخليين الحاليين والمرتقبين الحصول على الأقل واحد من الشهادات التي يمنحها المعهد فضلا عن شهادةCIA المعتمدة من أجل إظهار الكفاءة في تحديد المخاطر ومعالجتها بالشكل الملائم وتنفيذها بطريقة توفر قيمة للمؤسسة[1].

المطلب الثاني: معايير الممارسات المهنية للتدقيق الداخلي

تتطلب الخدمات المقدمة من طرف المدقق قياسات تتحكم في عملية التدقيق و قواعد تواجه عمل المدقق تتم ممارسة التدقيق الداخلي من قبل أشخاص من داخل المؤسسات أو من خارجها. ومع أن تلك الاختلافات قد تؤثر في ممارسة التدقيق الداخلي في كل بيئة على حدة فإن التقيد بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (المعايير) يشكل أمرا أساسيا لكي يتمّكن المدققين الداخليين ونشاط التدقيق الداخلي من الوفاء بمسؤولياتهم

يتمثل الغرض من المعايير في :

1. توجيه الالتزام بالعناصر الإلزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي؛

[1] حسن فائز حسين، دور معايير التدقيق الداخلي لل IIA في تحسين الدليل الاسترشادي المحلي وانعكاسه على كفاءة أداء وحدات التدقيق الداخلي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد24، العدد108، 2018، ص685.

2. توفير إطار مرجعي لأداء وتعزيز مجال واسع من خدمات التدقيق الداخلي ذات القيمة المضافة؛
3. إرساء الأسس لتقييم أداء التدقيق الداخلي؛
4. تعزيز تحسين عمليات وأعمال المؤسسة.

المعايير هي مجموعة من المتطلبات الإلزامية المستندة إلى المبادئ، وتتألف من :

5. تصريحات توضح المتطلبات الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، ولتقييم فعالية الأداء، وهي متطلبات واجبة التطبيق دولياً على مستوى المؤسسات والأفراد على السواء..
6. تفسيرات تُوّضح المصطلحات والمفاهيم الواردة في المعايير[1].

وتعتبر معايير الممارسة الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الأكثر انتشارا في العالم، حيث تشكل أدلة إرشادية متكاملة تساعد في ضمان تنفيذ أنشطة التدقيق الداخلي بشكل فعال، كما تتألف معايير التدقيق الداخلي من:

- معايير الخصائص
- معايير الأداء
- معايير التنفيذ

المجموعة الأولى: معايير الخصائص

ويتفرع من هذا المعيار إلى ما يلي:

2.2 1000معيار الغرض والسلطة والمسؤولية

ينبغي أن يحدد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي بشكل رسمي في دستور التدقيق الداخلي، وبما يتماشى مع تعريف التدقيق الداخلي، وقواعد أخلاقيات المهنة والمعايير الحاكمة لهذه المهنة[2].

2.1 1100 معيار الاستقلالية والموضوعية

ينص هذا المعيار على استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي في جميع مراحل التدقيق ويتفرع منه ثلاثة معايير فرعية، معيار يتعلق باستقلال التنظيمي للتدقيق الداخلي من خلال موقعه في أعلى الهرم الوظيفي

[1] بالاطلاع على موقع معهد المدققين الداخليين على الرابط www.internalauditor.me،2020،14/03/01سا30د

[2] عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته واخرون، دراسات في الرقابة و المراجعة الداخلية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية الطبعة الأولى،2018،ص238.

وعدم تدخل أي جهة لتحديد نطاق أداء عمله وتوصل نتائجه، ومعيار يتعلق بالموضوعية الشخصية بنص على أن المدققين الداخليين يجب أن يتميزوا بالنزاهة والتجرد وتجنب أي تعارض في المصالح، ومعيار يتعلق بمعالجة الضعف في الاستقلالية والموضوعية والكشف عنه للجهات ذات الاختصاص.

1.1 1200 معيار الكفاءة والعناية المهنية اللازمة

يحتوي هذا المعيار على ثلاثة معايير فرعية، معيار يتعلق بالكفاءة(المعرفة والمهارة) الواجب توافرها بالمدققين الداخليين، ومعيار يتعلق بالعناية المهنية اللازمة والذي ينص على قيام المدققين الداخليين ببذل العناية المهنية المعقولة عند عملية التدقيق، ومعيار يتعلق بكفاءة المدقق الداخلي والذي يوضح أنه على المدققين الداخلين أن يعملوا على تعزيز وتطوير قدراتهم ومهارتهم بشكل مستمر.

4.3 1300 معيار تأكيد الجودة وبرامج التحسين

ينص هذا المعيار على أن أنه يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يطور ويحتفظ بضبط تأكيد الجودة وبرامج التحسين وتغطية جميع جوانب أنشطة التدقيق الداخلي مع مراقبة استمرارية فعاليتها مع توافقها مع المعايير المهنية ودليل أخلاقه المهنة، ويتفرع هذا المعيار إلى أربعة معايير، المعيار الأول يتعلق بتقييم برنامج الجودة من خلال المراقبة وتقييم الفعالية داخليا وخارجيا، والمعيار الثاني يتعلق بالتقرير عن برنامج الجودة ورفع تقرير ذلك لمجلس الإدارة، والمعيار الثالث يتعلق حول اتساق عمل المدقق الداخلي وفقا للمعايير، والمعيار الرابع يتعلق بالإفصاح عن حالات عدم الالتزام الكامل بالمعايير والذي يؤثر على نتائج عملية التدقيق الداخلي وبالتالي رفع تقرير ذلك لمجلس الإدارة[1].

المجموعة الثانية: معايير الأداء

تتعلق معايير الأداء بتحديد طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس بها، كما تصنف طبيعة الخدمات التي يقدمها مع أهمية وضع معايير للجودة يمكن من خلاله قياس أداء تلك الخدمات.

كما تعطي وصفا لتطبيق المعايير في أنواع معينة من مهام التدقيق الداخلي عن طريق النشاطات التأكيدية والاستشارية التي يقوم المدققين الداخليين وهي تتضمن كلا من المعايير التالية:

1.2 2000إدارة نشاط التدقيق الداخلي

[1] بالإطلاع على معهد المدققين الداخليين على الرابط www.internalauditor.me ،2020/03/23، 9سا.

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يدير نشاط التدقيق الداخلي بفاعلية لضمان تحقيق قيمة مضافة للمؤسسة ويتفرع هذا المعيار إلى سبعة معايير، المعيار الأول التخطيط، المعيار الثاني التبليغ والموافقة، المعيار الثالث إدارة الموارد، المعيار الرابع السياسات و الإجراءات، المعيار الخامس التنسيق، المعيار السادس إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة، المعيار السابع الجهات التي تقدم الخدمات الخارجية و المسؤولية التنظيمية عن التدقيق الداخلي.

2.2 2100 طبيعة العمل

يجب أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم–والإسهام في تحسين– عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، وذلك من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم، ويتفرع هذا المعيار إلى ثلاثة معايير، المعيار الأول الحوكمة، المعيار الثاني إدارة المخاطر، المعيار الثالث الرقابة.

1.2 2200 تخطيط مهام لتدقيق الداخلي

يجب أن يقوم المدققون الداخليون بتطوير وتوثيق خطة عمل لكل مهمة من مهام التدقيق، تتضمن أهداف المهمة، نطاقها، توقيتها و الموارد المخصصة لها، ويتفرع هذا المعيار إلى خمسة معايير، المعيار الأول اعتبارات التخطيط، المعيار الثاني أهداف مهمة التدقيق، المعيار الثالث نطاق مهمة التدقيق، المعيار الرابع تخصيص الموارد اللازمة لمهمة التدقيق، المعيار الخامس برنامج عمل مهمة التدقيق.

4.2 2300تنفيذ مهام التدقيق الداخلي

يجب أن يقوم المدققون الداخليون بتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية واللازمة لتحقيق أهداف المهمة، ويتفرع هذا المعيار إلى أربعة معايير، المعيار الأول تحديد المعلومات، المعيار الثاني التحليل والتقييم، المعيار الثالث توثيق المعلومات، المعيار الرابع الإشراف على مهمة التدقيق.

5.2 2400 تبليغ النتائج

يجب على كل المدققين الداخليين تبليغ نتائج المهام، ويتفرع هذا المعيار إلى سبعة معايير، المعيار الأول مقاييس التبليغ، المعيار الثاني جودة التبليغات، المعيار الثالث حالات الخطأ والسهو، المعيار الرابع استخدام تعبير، المعيار الخامس الإفصاح عن حالات عدم التقيد، المعيار السادس نشر النتائج، المعيار السابع الآراء الكلية العامة.

6.2 2500 مراقبة سير العمل

يجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بوضع وإرساء وصون نظام لمتابعة ما يتخذ إزاء النتائج التي تم إبلاغها إلى الإدارة.

7.2 2600 حسم مسألة قبول الإدارة العليا للمخاطر

عندما يعتقد الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن الإدارة العليا قد قامت بقبول مستوى من المخاطر المتبقية يمكن أن يكون باعتقاده مستوى غير مقبول للمؤسسة، يجب أن يناقش تلك المسألة مع الإدارة العليا إذا لم يتم حسم مسألة القرار بشأن المستوى المقبول للمخاطر المتبقية، فيجب على المدقق الداخلي رفع المسألة إلى مجلس إدارة المؤسسة لحسمه بمعرفته[1].

المجموعة الثالثة: معايير التنفيذ

تتوسع هذه المجموعة في شرح معايير الخصائص ومعايير لأداء من خلال تقديم إرشادات ملزمة حول تطبيق معايير الخصائص ومعايير الأداء[2].

المطلب الثالث : مبادئ أخلاقيات المهنة

على كل مدقق الالتزام بقواعد السلوكيات و الأخلاق من أجل تسيير مهنته وتقديم خدمات ذات جودة عالية.

مبادئ أخلاقيات المهنة الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين، هي مجموعة من المبادئ الوثيقة الصلة بمهنة التدقيق الداخلي وممارستها، قواعد السلوك التي تصف وأيضا حدود السلوكيات المتوقعة من المدققين الداخليين. وتنطبق مبادئ أخلاقيات المهنة على كل الأطرافً والجهات التي تتولى تقديم خدمات التدقيق الداخلي. إن الغرض من مبادئ أخلاقيات المهنة هو تعزيز ثقافة أخلاقية رفيعة في أوساط مهنة التدقيق الداخلي بصفة عامة[3].

من هذا المنطلق فإن مبادئ أخلاقيات المهنة يمتد نطاقها إلى ما هو أبعد من تعريف مهنة التدقيق الداخلي لكي تشمل أيضا عنصرين أساسيين، هما :

- ❖ .المبادئ الوثيقة الصلة بمهنة التدقيق الداخلي وممارستها .

[1] احمد قايد نور الدين، مفاهيم في الرقابة الداخلية، دار الإعصار العلمي، جامعة بسكرة/ الجزائر، الطبعة الأولى،2017،ص ص 35-41.

[2] www.na.theiia.org 14/07/2020 16h

[3] ناجي فياض،https://na.theiia.org/translations/PublicDocuments/IPPF-Standards-2017-Arabic.pdf، 2020/03/15،ص.ص.21-22.

❖ قواعد السلوك المهني التي تحدد المعايير التي يتوقع من المدققين الداخليين مراعاتها، وهي قواعد تعد بمثابة عامل مساعد في تحويل المبادئ إلى تطبيقات عملية، كما أن المقصود بها توجيه السلوك الأخلاقي للمدققين الداخليين .

هذا مع العلم بأن "المدققين الداخليين" المشار إليهم في هذه القواعد يقصد بهم أعضاء جمعية المدققين الداخليين، وكذلك الأفراد الذين حصلوا على – أو المرشحين للحصول على – الشهادات المهنية الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين، وكذلك الذين يقدمون خدمات التدقيق الداخلي ضمن تعريف التدقيق الداخلي[1].

نصت المعايير الدولية لمهنة التدقيق الداخلية والصادرة عن المعهد الدولي للمدققين الداخليين على مبادئ أخلاقيات المهنة وهي كالتالي[2]:

1. الاستقامة

استقامة المدققين الداخليين من شأنها إرساء دعائم الثقة وهذا يشكل الأساس للاعتماد على آرائهم وأحكامهم.

2. الموضوعية

الموضوعية في جمع وتقييم وتبليغ المعلومات المتعلقة بالجهة محل المراجعة دون التأثر بآراء أو مصالح شخصية

3. الحفاظ على السرية

حيث تكون المعلومات التي يتم الحصول عليها سريه يجب عدم الإفصاح عنها

4. الكفاءة

مهنة المراجعة تحتاج معرفة بالمعايير الدولية وقدرة على تحسين وتطوير المهارات

[1]https://na.theiia.org/standards-guidance/Public%20Documents/Codes%20of%20Ethics.pdf 14:17 ،2019/12/25،

[2]https://audit.psau.edu.sa/ar/page/1-168،جامعة2019،13:00/12/25، الامير سطام عبد العزيز

خلاصة الفصل

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي ذو اهمية بالغة في ظل بيئة الاعمال الجديدة ويظهر هذا في تطور المعايير الدولية للتدقيق الداخلي. الغرض من هذه الوظيفة ضمان حسن سير عمل أية مؤسسة مع اظهار النتائج بصورة سليمة.

كما نصت المعايير الدولية لممارسة المهنة التدقيق الداخلي على مختلف الضوابط والأسس التي تحكم الجانب الميداني و الاخلاقي للمدقق ويمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها بفعالية وكفاءة وهذا باعتمادها على أدوات واتباعها لمراحل من أجل التطبيق السليم.

الفصل الثاني

الحوكمة وإدارة المخاطر في المؤسسة

تمهيد

بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدة دول من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عهد التسعينيات من القرن الماضي أصبح ينظر إلى المدقق الداخلي على أنه المؤهل لإدارة هذه المخاطر والرقابة الداخلية وحوكمة هذه المؤسسات وذلك من خلال المساهمة في تحديد وتقييم المخاطر ومعالجتها بالإضافة إلى التنبؤ بهذه المخاطر والتصدي لها قبل وقوعها.

وقد تضمن هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر في ظل الحوكمة

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

لقد أصبحت حوكمة الشركات من بين المواضيع الحديثة بعد ما تم التطرق إليها في جميع الميادين وعلى كافة المستويات سعيا منها للتحكم الرشيد في المؤسسات من أجل ضمان مصالح مختلف الأفراد.

المطلب الأول: طبيعة حوكمة الشركات

بالرغم من الاستخدام الواسع لمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الدول المتقدمة والدول السائرة في النمو إلا أن وجهات النظر اختلفت حول تعريفه.

1. نشأة حوكمة الشركات

يرجع مصطلح الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة ومهارته في القيادة وسط الأمواج والأعاصير، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة شريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب.
كما تبث تاريخيا بأن للفراعنة المصريين دورا رئيسيا في الحوكمة وإرساء التعاليم الحاكمة و المتحكمة في سلوك الأفراد و التجار و المشروعات.

أما حوكمة الشركات فإنها نظام يضمن حصول كل ذي حق حقه في العلاقة العقدية، لذلك فقد أشار جانب من الشراح الأمريكيين إلى أن حوكمة الشركات كانت ردة فعل على القوة المتزايدة التي تفصل المساهمين في المؤسسة عن إدارتها وكان ذلك سنة 1932 في كتاب "الشركة الحديثة و الملكية الخاصة" للكاتبين أدولف بيرل وغاردينرمينز حيث كان ذلك التاريخ ظهورا نظريا لمفهوم حوكمة الشركات وقد ساعد على ظهور قواعدها التطور الواضح لأسواق المال في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كان الظهور الأبرز على المستوى النظري لقواعد حوكمة الشركات عام 1987 حينما أصدرت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية تقريرها المسمى TREAD WAYالذي تضمن إيضاحا واضحا لمفهوم حوكمة الشركات[1].

ومن هنا يمكننا تحديد أسباب ظهور حوكمة الشركات كما يلي:

- حالات الإفلاس والانهيارات المالية التي تعرضت لها كبريات المؤسسات وذلك بسبب عدم كفاية الأنظمة الإدارية و الرقابية في حفظ حقوق المتعاملين مع تلك المؤسسات.

[1] عمار حبيب جهلول، النظام القانوني لحوكمة الشركات، منشورات زين الحقوقية، دون مكان النشر، الطبعة الأولى، 2011، ص10.

- ترابط وحدات الاقتصاد العالمي بين الدول إضافة لتوحيد النظم و معايير الرقابة العالمية المعبر عنه بالعولمة الاقتصادية[1].

2. تعريف حوكمة الشركات

ارتبط مصطلح الحوكمة بالعديد من المواضيع، لذا لا يوجد تعريف محدد لحوكمة الشركات، لكن من الممكن التمييز بين التعريفين، التعريف التقليدي لحوكمة الشركات والتعريف الحديث، فقد عرفها كادبوري على أنها "النظام الذي يسير ويراقب الشركات ".كما عرفها شلايفروفيشني على أنها "مختلف الطرق التي يضمن من خلالها عارضو الأموال على الشركات حصولهم على عائد مقابل استثمارهم في هذه الشركات"

حديثا، صار مفهوم حوكمة الشركات أوسع، ومن بين التعاريف التي قدمت تعريف مارتن هيلب الذي ضمه كتابه المعنون "الحوكمة الحديثة للشركات" الصادر سنة 2012، على أنها" النظام الذي يسمح بالإدارة الاستراتيجية التسيير التكاملي والرقابة الكلية بطريقة مقاولاتية و أخلاقية، وبأسلوب يتناسب مع كل سياق خاص"[2].

عرف معهد المراجعين الداخليين IIA بالولايات المتحدة الأمريكية حوكمة الشركات بالعمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر في الشركات و التأكيد على كفاءة الضوابط لإنجاز الأهداف و المحافظة على قيمة الشركة من خلال أداء الحوكمة فيها[3].

[1] عمار حبيب جهلول مرجع سبق ذكره،2011، ص10.

[2] محمد الشريف بن زواي، حوكمة الشركات و الهندسة المالية، دار الفكر الجامعي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، الطبعة الأولى،2012،ص ص52-53.

[3] كريم قوبة، أثر تطور مهنة المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات، معارف مجلة علمية دولية محكمة، المجلد12،العدد22،ص 130.

الشكل رقم (2–1): الحوكمة الحديثة للمؤسسات و النطاق الذي امتدت له

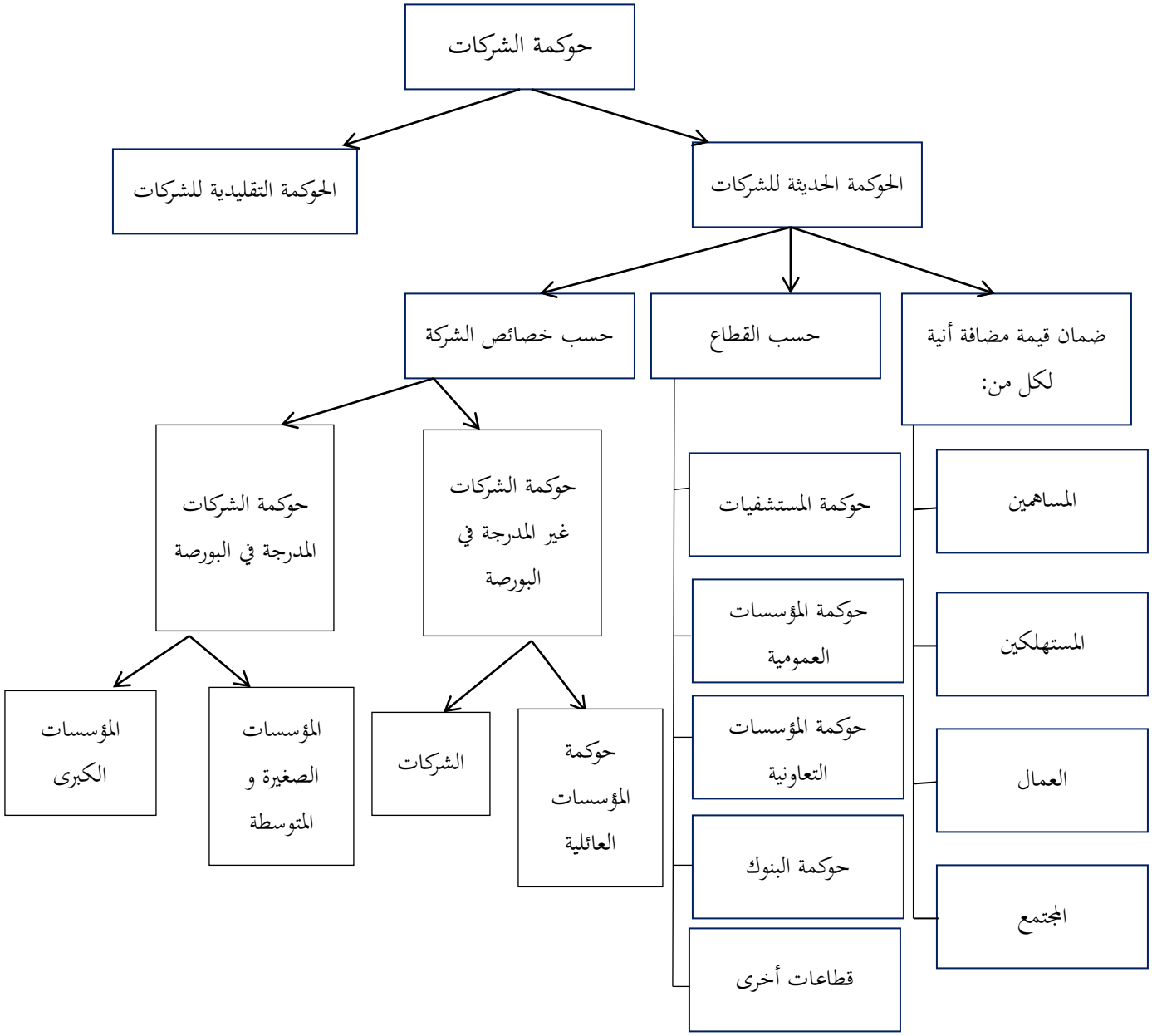

المصدر: مُحَمَّد الشريف بن زاوي، حوكمة الشركات والهندسة المالية، دار الفكر الجامعي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي/ الجزائر، الطبعة الأولى، 2012ص 55.

يعطي الشكل أعلاه صورة واضحة عن الحوكمة الحديثة للشركات و النطاق الذي امتدت إلية

3. نظريات حوكمة الشركات

لم يكن ظهور مفهوم حوكمة الشركات إلا نتاجا لسلسلة من النظريات الاقتصادية من أهمها نظرية حقوق الملكية نظرية الوكالة ونظرية تكاليف الصفقات و التي يتم إدراجها كما يلي[1]:

1.3نظرية حقوق الملكية

يعرف ألشيان ارمن (AlchianArmen) حق الملكية على أنه حق مقرر للفرد، مخصص وقابل للتحويل عن طريق التبادل مقابل حقوق مماثلة. ويرى فيشر(Fisher) أن حقوق الملكية هي علاقات تنشأ بين الأفراد نتيجة الزيادة في ندرة المواد بسبب زيادة استخدامها، ومن خصائص حق الملكية:

- حق حصرية الملكية؛
- حق الاستعمال؛
- حق الاستغلال؛
- حق التصرف؛
- حق الإدارة والحق في الحصول على عائدات الأصل.

2.3نظرية الوكالة

تعود دراسة علاقة الوكالة و الأسئلة المترتبة عنها إلى الأعمال التي قام بها آدم سميت Adam Smith إضافة إلى دراسة بارلومينز Berle Means حول مشكل العلاقة بين المالك والمسير في المؤسسة المساهمة، غير أن هذه الدراسات كانت بمثابة حالة خاصة كما يعرف بنظرية الوكالة، فقد قامت هذه النظرية بتوسيع مفهوم اقتسام المخاطرة ليضم ما يعرف بمشكل الوكالة.

ترتبط نظرية الوكالة بعلاقة الوكالة التي يقوم من خلالها أحد الأطراف يدعى الرئيس بإيكال عمل من أجل تنفيذه للطرف الثاني يدعى الوكيل، ويترتب عن ذلك تفويض جزء من سلطة الرئيس في اتخاذ القرار إلى الوكيل، كما يمكن وصف هذه العلاقة بالعقد.

[1] محمد الشريف بن زواي، مرجع سبق ذكره،2012،ص ص14-32.

3.3نظرية تكاليف الصفقات

الصفقة هي عبارة عن تبادل منتج بين وحدتين مستقلتين استقلالا كاملا أو جزئيا، ويمكن لهاتين الوحدتين أن تشمل فردين أو ورشتين.

أما تكاليف الصفقات فهي التكاليف التي تسمح بتحقيق الصفقة و هي تكاليف سير السوق، المكان الذي تتم فيه العلاقات بين الأفراد، أين يكونون مضطرين للبحث عن المعلومات لتحقيق الصفقة، وهذا ما ينجز عنه تكاليف تسمى تكاليف الصفقات.

4. الأطراف التي تتأثر بحوكمة الشركات

تأتي حوكمة الشركات كضرورة حياة لا غنى عنها للمؤسسات، خاصة في ظل الظروف التي قد تنشأ من تعارض المصالح بين الاطراف العلمية الاقتصادية، للقضاء على الفساد، هناك أربعة أطراف تتأثر بحوكمة الشركات ولها تأثير جوهري في تطبيق قواعدها، وتضم

1.4 المساهمون: وهم من يقومون بتقديم رأس المال للمؤسسة عن طريق ملكيتهم للأسهم و ذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة عن استثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل كما يحق لهم اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

2.4 مجلس الإدارة وهم من يمثلون المساهمين و الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح حيث يقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين و الذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المؤسسة، بالإضافة إلى الرقابة على أداءهم.

3.4 الإدارة: هي المسئولة عن الإدارة الفعلية للمؤسسة و تقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة و تعتبر الإدارة هي المسئولة عن تعظيم أرباح المؤسسة و زيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤولياتها اتجاه الإفصاح و الشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

4.1 أصحاب المصالح: وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل المؤسسة كدائنين، الموردين، العمال وغيرهم، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان،

فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة المؤسسة على السداد، في حين يهتم العمال و الموظفون على مقدرة المؤسسة على الاستمرار[1].

المطلب الثاني: مبادئ وركائز حوكمة الشركات

يتسم نظام حوكمة الشركات بمجموعة من الركائز و المبادئ تتركز على ضبط و تنظيم نشاط المؤسسة بالقدر الذي يضمن التزامها ببنود عقدها و بالقوانين من أجل ضمان التطبيق السليم و الفعال لحوكمة الشركات، التي تساهم في الوصول إلى الهدف الأسمى لحوكمة الشركات ألا وهو ضمان حقوق المساهمين و أصحاب المصالح الآخرين.و عليه يمكن تحديد اهم المبادئ والركائز لحوكمة الشركات وفق ما يلي:

1. مبادئ حوكمة الشركات

لكل دولة ظروفها الاقتصادية و السياسية التي تجعلها تتبنى بعض المبادئ التي تختلف عن تلك المطبقة في دولة أخرى، ومن اهم المبادئ التي أقرتها منظمة التعاون الاقتصادية والتنميةOCDE والتي تعتبر معايير تقاس في ضوئها مدى تطبيق وتقدم الحوكمة في أي دولة من الدول، وهي خمسة مبادئ اختيارية كالتالي[2]:

المبدأ الأول: حقوق المساهمين

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين، ضرورة إتاحة الفرصة للمساهمين من أجل المشاركة الفعالة و التصويت في اجتماعات الجمعية العامة من خلال تزويدهم بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب، وحق توجيه الأسئلة لأعضاء المجلس.

المبدأ الثاني: المعاملة المتكافئة للمساهمين

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب. كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

[1] مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية دورية دولية علمية محكمة و مفهرسة، دار التل للطباعة، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر،العدد18،جامعة البليدة2، 2018،ص9.بالطلاع على الموقع

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/275 15/05/2020, 10 :15

[2] بالاطلاع على موقع منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية

http://www.oecd.org/general/name,71139,en.htm,08/09/2020, 12 :15

المبدأ الثالث: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يجب أن ينطوى إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثو=روة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق- وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة، ومن بينها الموقف المالي، والأداء، والملكية، وأسلوب ممارسة السلطة.

المبدأ الخامس: مسئوليات مجلس الإدارة

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه المؤسسات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين.

2. ركائز حوكمة الشركات

تعتبر هذه الركائز الضمان لتحقيق أهداف حوكمة الشركات التي تسعى إلى تحسين الأداء من خلال تفعيل الرقابة بشقيها المالي و الإداري لدعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة في المدى الطويل، وتتمثل هذه الركائز فيما يلي:

1.2 السلوك الاخلاقي

أي ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالمؤسسة والشفافية عند عرض المعلومات المالية

2.2 الرقابة و المساءلة

تتحقق هذه الركيزة من خلال تفعيل دور أصحاب المصالح، سواء الأطراف الرقابية العامة مثل:

السوق المالي و البنك المركزي في حالة البنوك، أو الأطراف الرقابية المباشرة مثل :المساهمين، مجلس الإدارة، لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، أيضا الأطراف الأخرى المتعلقة بالموردين، العملاء، المستهلكون والمقرضون[1].

[1] عمار بلعادي ورضا جاوحدو، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسات واقع، رهانات وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي،07/08ديسمبر2010،ص06.

3.2 إدارة المخاطر

تتحقق من خلال ضبط نظام سليم لإدارة المخاطر، وأيضا تحقيق الإفصاح وتوصيل المخاطر إلى أصحاب المصالح[1].

1.2 دور أصحاب المصالح

ويتضمن[2]:

أ. لجنة المراجعة: حيث تساهم بدورا فعالا فيما يلي:

- الإشراف على القوائم المالية التي تعد قيل إجراء المراجعة الخارجية؛
- النظر في كافة نظام الرقابة الداخلية؛
- المشاركة في تعيين المراجعين الداخليين؛
- التأكد من وجود نظام فعال لإدارة المخاطر؛
- فحص التمويل والإنفاق في المؤسسة.

ب. مجلس الإدارة

ت. المراجعة الداخلية

ث. المراجعة الخارجية

المطلب الثالث: حوكمة الشركات في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى إحداث تغيرات في الأداء الاقتصادي للدولة وقد فرض دعم الإصلاحات من قبل المنظمات الدولية كالصندوق النقد الدولي والبناء العالمي أن تكون مبادئ الحوكمة ضمن الحزمة المقدمة للسلطات العمومية.

من منطلق ورغبة الجزائر في التكامل مع الاقتصاد العالمي، بذلت الحكومة الجزائرية جهودا كبيرة لإيجاد إطار مؤسسي لحوكمة الشركات، مع العلم أن قضية الحوكمة بشكل عام لم تكن مطروحة للنقاش في الجزائر، إلا أنه بعد

[1] صالحي محمد يزيد، مرجع سبق ذكره،2015،ص ص 80-81.

[2] جهان عبد المعز الجمال، المراجعة وحوكمة الشركات، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2014،ص ص 494-495.

إلحاح المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بات من الضرورة بمكان تبني مبادئ حوكمة الشركات سواء على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات.

ففي شهر جويلية من سنة2007، انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول- الحكم الراشد للمؤسسات – وقد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسة، وخلال فعالية هذا الملتقى تبلورت فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة كأول توصية وخطوة عملية تتخذ، حيث يعتبر هذا الميثاق الذي صدر سنة 2009 والذي قامت بوضعه مجموعة عمل حوكمة الشركات متعددة الأطراف وسيلة عملية مبسطة وتسمح بفهم المبادئ الأساسية للحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية قصد الشروع في مسعى يهدف إلى تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع.[1]

كما يندرج هذا الميثاق ضمن سياق القوانين والنصوص التنظيمية السارية المفعول، وموافقا لمضامينها، ورغم أنه لا يمثل مجموعة شاملة لمدونة النصوص القانونية والتنظيمية إلا أنه يمثل وثيقة مرجعية ومصدر هام في متناول المؤسسات، هذا ويعتبر الانضمام إلى الميثاق مسعى حر وتطوعي كليا، وهو مرتبط بدرجة الوعي بضرورة استغلال فرصة مثل هذا المسعى من طرف المالكين بالدرجة الأولى، وعزمهم الراسخ على بعث مبادئ الحكم الراشد على المستوى الداخلي للمؤسسة ودعمها واستدامتها، وقد لاقت فكرة الميثاق دعما كبيرا من السلطات الحكومية الرسمية، كما يتضمن الميثاق جزأين هامين نلخصهما فيما يلي:

- الجزء الأول: يوضح الدوافع التي أدت إلى جعل الحكم الراشد للمؤسسات اليوم ضروريا في الجزائر، كما أنه يربط الصلات مع إشكاليات المؤسسات الجزائرية، لاسيما المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- الجزء الثاني يتطرق إلى المقاييس الأساسية التي يبنى عليها الحكم الراشد للمؤسسات، فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة(الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية) ومن جهة أخرى علاقات المؤسسة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبنوك والمؤسسات المالية والموردون والإدارة.

[1] شراطي سميرة، دراسة تقييميه لأطر حوكمة الشركات في الجزائر مقارنة بالأردن،مجلة البحوث للدراسات للعليا، جامعة الدكتور يحي فارس، مدية،المجلد12، العدد2،ص 7.

ويختتم هذا الميثاق بملاحق تجمع في الأساس إجراءات ونصائح عملية يمن للمؤسسة اللجوء إليها بغرض الاستجابة للانشغالات بدقة ووضوح.[1]

إن موضوع حوكمة الشركات حسب ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر هو تحديد العلاقات بين الأطراف الشريكة، حيث يميز في هذا الشأن بين الأطراف الشريكة الداخلية والأطراف الشريكة الخارجية.

1. الأطراف الشريكة الداخلية

الأطراف الشريكة الداخلية تتمثل في: مالكي المؤسسة، الأشخاص الذين تم تفويضهم من قبل المالكين لجزء من حقوقهم وصلاحياتهم مثل الإداريين والمسيرين، كل واحد من هؤلاء الأطراف يتصرف في حدود إطار هيئة التسيير الخاص به، طبقا للأحكام القانونية التي تحكم المؤسسة، وتتحكم الأطراف الداخلية في:

- الجمعية العامة والتي تضم المالكين المساهمين أو أصحاب الحصص.
- مجلس الإدارة الذي يجمع ويتداول فيه الإداريون.
- المديرية العامة المتمثلة في الفريق التنفيذي(المسيرون).

2. الأطراف الشريكة الخارجية

يتشكل المحيط الخاص للمؤسسة من أطراف فاعلة، والذين بالرغم من أنهم خارجيين إلا أنهم يعتبرون أطرافا فاعلة في المؤسسة بسبب التأثير المباشر والفوري الذي يمكنهم ممارسته على مسارها ومستقبلها، وتتمثل الأطراف الخارجية في كل من:

- الإدارات العمومية: باعتبارهم فروعا للدولة، هم مكلفون بتنفيذ السياسات الاقتصادية بواسطة تطبيق القوانين والتي تنتج عنها حقوق ومزايا متعددة لفائدة المؤسسة (كإجراءات الدعم والتشجيع)، ولكن أيضا في حالة الإخلاص تتعرض المؤسسة لعقوبات ومتابعات قد تكون ضارة لها.
- الجهاز المالي كالبنوك: كل مؤسسة بالإضافة إلى رأس مالها والتدفقات النقدية التي يمكن ان تحوزها، تبقى في الحاجة إلى الموارد المالية الخارجية لدعم أنشطتها وضمان تطورها.

[1] عبد المجيد كموش،واقع ممارسة الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر(الشركات المدرجة في بورصة الجزائر نموذجا)،مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة فرحات عباس، سطيف1، المجلد7، العدد1، مارس 2019، ص94.

- الموردون ومقدمو الخدمات: حيث يتعين على كل مؤسسة، لتمويل نفسها، اللجوء إلى الموردين ومقدمي الخدمات.
- الزبائن: في مناخ تنافسي حاد، يمثل الزبائن المؤسسة الجزء الأول من الأطراف المعينة للمؤسسة، وعليه فإن إرضاءهم وكسب ولائهم هو الهدف الأساسي.
- العمال: يعينون من سوق العمل يربطهم بالمؤسسة عقد، وبعيدا عن كونهم مجرد مقدمي خدمات والممارسين في داخل المؤسسة، فإنه يجب عليهم أن تعتبرهم أول الزبائن، لأن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها تعتمد عليه إلى حد كبير.
- المنافسون: لا تقتصر المنافسة على التخاصم حول حصص السوق وشرائح الزبائن، بل تمتد إلى كيفية التمويل من عند الموردين ومقدمي الخدمات، وكذا توظيف الكفاءات التقنية أو التنفيذية، وعلى نطاق أوسع صورة المؤسسة بالنسبة للآخرين، والعلاقة مع المنافسين تتجاوز حالات الاضطرار للتعاون في إطار العمل والزمالة لتتبلور في ترقية التشاور بشأن الانشغالات القطاعية المشتركة كالمنافسة الغير المشروعة.

لقد كان لميثاق حوكمة الشركات أثر بالغ في الأعمال في الجزائر فكان حافزا لانطلاق مركز "حوكمة الشركات" في أكتوبر2010، الذي يعتبر المرجعية التي يستند عليها لتحقيق الشفافية، المساءلة والمسؤولية، من خلال التوسع في نشر الوعي الجماهيري بحوكمة الشركات ومساعدة الشركات على الالتزام بمحتوى هذا الميثاق، وسواء كانت محتوياته من معايير ومبادئ إلزامية أو تطوعية، فإن سر نجاحها يمكن من فهم القائمين على الشركات بأنها تساعدهم على جمع منافع أكبر من المعتاد حتى مع التقدم التدريجي تجاه تلك المبادئ. ويعزز أخلاقيات العمل لصالح القطاع العام والقطاع الخاص والمصلحة العامة.

إن إقدام الجزائر على الاستثمار في مجال حوكمة الشركات سعيا منها لتعزيز إجراءات الرقابة والشفافية والإفصاح والارتقاء بمستوى الممارسات الأخلاقية للمدراء التنفيذيين. والحفاظ على استمرارية المؤسسات، لاسيما ذات الطابع العائلي منها[1].

[1] زعيش محمد، خياري زهية، واقع تطبيق ميثاق حوكمة الشركات في الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، عنابة/ الجزائر، العدد11، المجلد4، جوان 2019، ص ص68-70.

المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر

تنشط المؤسسة في بيئة متقلبة مما يهدد استقرارها ويجعلها عرضة لمختلف المخاطر التي تهدد انجاز أهدافها وقد تؤثر سلبا على استمرارية المؤسسة الهادفة إلى تحقيق رسالتها. هذا ما يفسر لنا اتجاه مسيري اليوم نحو تسيير الأخطار لضمان مكانة لائقة وسط منافسيها. هذا ما حاولنا التعرض له في هذا المبحث من خلال تحديد مفهوم إدارة المخاطر وتحديد وسائلها وكيفية التعامل مع الخطر داخل المؤسسة.

المطلب الأول: تعريف وهيكل إدارة المخاطر

لقد عرف مفهوم المخاطرة بتعاريف متعددة وقد اختلفت هذه التعاريف نتيجة الاختلاف وجهات النظر التي ينظر من خلالها إلى هذا الموضوع وإلى اختلاف التوجيهات الفكرية للباحثين.

1. تعريف إدارة المخاطر

طبيعة العمل في المؤسسة تحتاج إلى تحديد وفهم وتقييم كافة المخاطر التي تواجهها من حيث التكلفة و الأثر والاحتمال وذلك من خلال معالجة تلك المخاطر بشكل استباقي، وأن تتم إدارة المخاطر على مستوى جميع وحدات المؤسسة من خلال وجود فريق متخصص من المهنيين لإدارة المخاطر لتنفيذ برنامج إدارة المخاطر بفاعلية[1].

يعرف طارق عبد العال حماد الخطر على أنه "حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة".

كما يعرف معهد المراجعين الداخليين الخطر على أنه "حادث أو فعل، أو الامتناع عن فعل معين يؤدي إلى منع المؤسسة من تحقيق أهدافها، وتقدر قيمته من خلال أثره واحتمال وقوعه"[2]

تعرف إدارة المخاطر على أنها مجال التوصل لمنع الخطر، والتقليل من حجم الخسائر عند حدوثه، والعمل على عدم تكراره بدراسة أسباب حدوث كل خطر لتلافيه مستقبلا، كما تمتد إدارة المخاطر إلى تدبير الأموال اللازمة

[1] عبد الشكور عبد الرحمان الفرا، قياس فاعلية الأطر والمعايير الحديثة في تقويم نظام الرقابة الداخلية، مجلة جامعة الأزهر/ غزى، المجلد20،العدد1، سلسلة العلوم الإنسانية2018، ص9، http://www.alazhar.edu.ps تاريخ الاطلاع 2020/03/02.

[2] جيهان عبد المعز الجمال، مرجع سبق ذكر ،2014،ص18.

لتعويض المشروع عن الخسائر التي تحدث حتى لا يتوقف عن العمل والإنتاج، وأصبح القائمون على إدارة أي مشروع يهتمون إلى حد بعيد بدراسات تكاليف إدارة المخاطر[1].

إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحثة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى[2].

كما يقصد بإدارة المخاطر على أنها الإدارة التي تكلف بالتعامل مع الأخطار البحثة و معالجة أثارها الضارة عند تحققها بأقل تكاليف ممكنة، وعلى هذا الأساس فإن اكتشاف الأخطار و تحليلها ومحاولة إيجاد الوسائل المحددة للتحكم فيها تمثل الجوانب الرئيسية لمهام إدارة الخطر[3]

يعرف معهد المدققين الداخليين IIA إدارة المخاطر على أنها "هيكل متناسق أو عمليات مستمرة عبر المؤسسة ككل لتحديد وتقييم وتقرير عن الاستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر غلى إنجاز الأهداف"[4].

2. هيكل إدارة المخاطر

إن هيكل إدارة المخاطر هو نظام تم تصميمه بشكل واعي بهدف حماية المؤسسة من تعرضها لأي مفاجئات غير مرغوب فيها، وتمكينها من الاستفادة من الفرص، حيث يقوم الهيكل الفعال لإدارة المخاطر على ما يلي:

- إدخال مجموعة من العمليات المنتظمة على عمليات المؤسسة؛
- تقوم بتحديد، قياس، ومراقبة أنواع عديدة من المخاطر؛
- اعتبار مختلف الاحتمالات حيث يمكن للمخاطر أن تتفاعل مع بعضها البعض مما يؤدي إلى تفاقمها؛
- رفع مسؤولية إدارة المخاطر إلى الإدارة العليا و مجلس الإدارة؛
- تشجيع عمليات صنع القرار ذات التكلفة الفعالة و الاستخدام الأكثر فعالية للموارد؛

---

[1] عاطف عبد المنعم، محمود محمد الكاشف، مرجع سبق ذكره،2008،ص6.

[2] بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم، مرجع سبق ذكره،ص310.

[3] عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس،عمان/الأردن، الطبعة الأولى،2013،ص ص 208-209.

[4] بوسكار ربيعة، مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر على ضوء المعايير الدولية للتدقيق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر/بسكرة،العدد46،2017،ص419.

- خلق ثقافة داخلية حول الإشراف الذاتي تمكن من تحديد و إدارة المخاطر قبل فترة من ظهورها أمام أصحاب المصالح أو المسئولين التنظيمين[1].

الشكل رقم (2-3): هيكل إدارة المخاطر

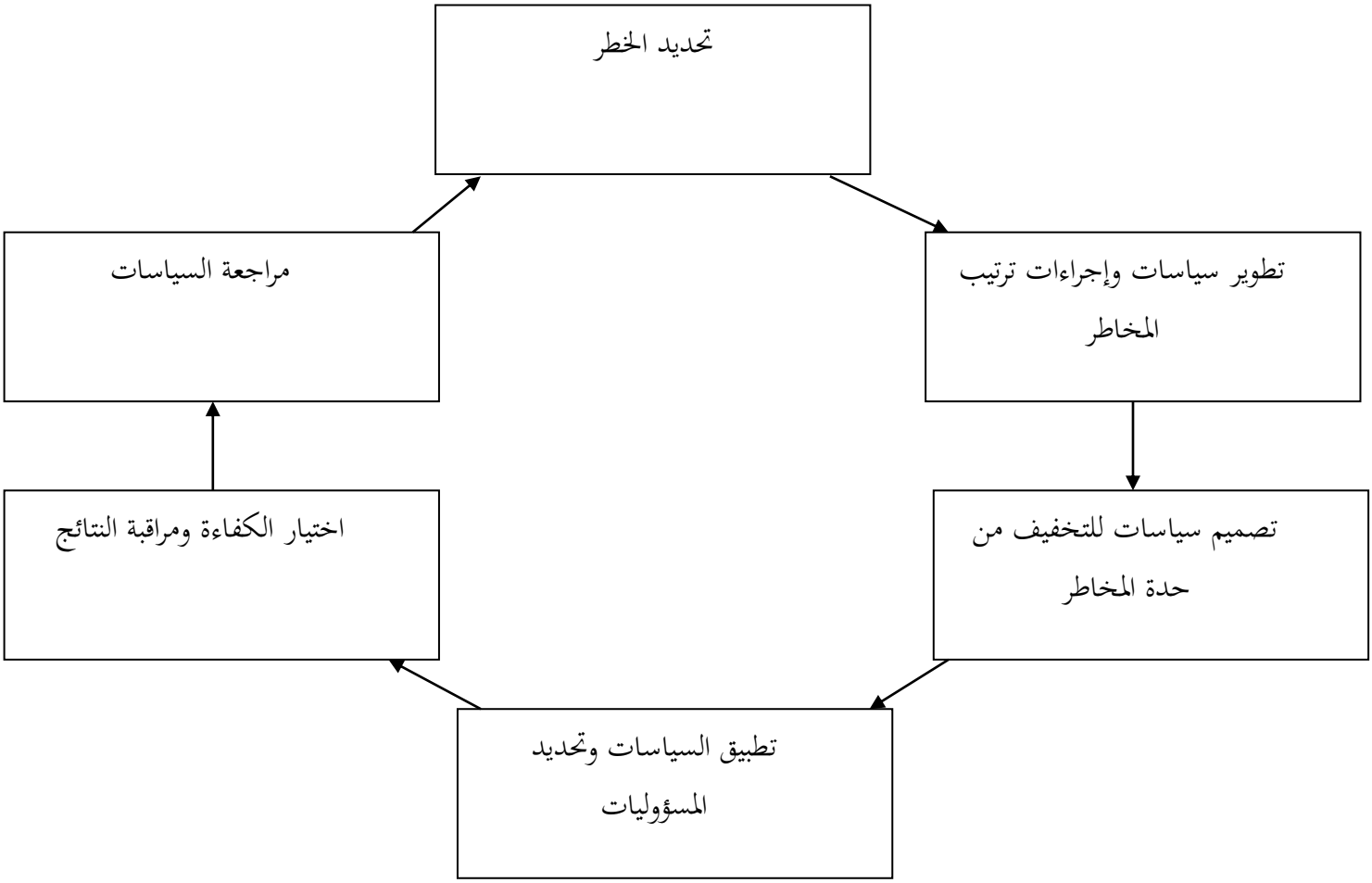

المصدر: www.microfinancegatteway.org,28/08/2020,12:10 .

[1] أوصيف لخضر، مرجع سبق ذكره2017،ص165.

المطلب الثاني: وسائل وسياسات إدارة المخاطر

إن الجزء الجوهري والأساسي من وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي المترتب على الخسائر المتكبدة إلى الحد الأدنى ويمكن عرض وسائل وسياسات إدارة المخاطر كما يلي[1]:

1. وسائل إدارة المخاطر

يقصد بوسائل التحكم في المخاطر أن تقلل بأدنى التكاليف ممكنة لتلك المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، وتشمل أساليب التحكم في المخاطر والمداخل المختلفة في تقليل المخاطر من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم، وهي حالة تحاشي المخاطرة يرفد الفرد أو المؤسسة تقبل التعرض لخسارة ناشئة عن نشاط معين.

ويتكون خفض المخاطر من جميع التقنيات لهدف خفض إمكانية حدوث الخسارة أو الشدة المحتملة للخسائر التي يتم تكبدها ومن الشائع التمييز بين منع حدوث الخسارة، أي تلك الجهود التي تستهدف منع التحكم في الخسائر أي المجهودات الرامية إلى تقليل درجة شدة الخسارة إذا قدر لها أن تحدث، وتشمل أمثلة تقنيات منع الخسائر خطوات لخفض عدد إصابات العاملين عن طريق تركيب أجهزة واقية حول الماكينات، وتهدف تقنيات خفض المخاطر الأخرى إلى التقليل من شدة الخسائر التي تقع فعلا فمثلا تركيب أنظمة رش المياه لإطفاء الحرائق، وهذه التدابير للتحكم في الخسارة وتشمل أساليب التحكم.

2. سياسات إدارة المخاطر

تعد سياسات إدارة المخاطر عبارة عن أساليب معالجة الخطر، ولقد اختلف الكتاب في تقسيمهم لسياسات إدارة الخطر، فنجد من يقسمها إلى طرق سلبية (تجنب الخطر أو افتراض الخطر و تحمل نتائجه) وطرق إيجابية تتضمن (تكوين احتياطي التأمين الذاتي، تنويع وتوزيع أو اقتسام الخسارة، نقل أو تمويل الخطر، الوقاية أو المنع).

ويقصد بسياسات إدارة المخاطر على أنها الأساليب العلمية التي يتقرر إتباعها بعد دراسة وتحليل القرارات وما ينتج عنها من أخطار وبعد أن يتأكد متخذ القرار من مقدرته على ممارسة تلك القرارات وهذه الأخطار. بحيث تقسم سياسيات إدارة المخاطر إلى ثلاثة مجموعات رئيسية وهي:

[1] عبد الناصر براني أبو شهد، مرجع سبق ذكره،2013، ص212.

المجموعة الأولى: سياسة افتراض الخطر وتحمله

وتشمل:

أ. سياسة افتراض الخطر بدون تخطيط مسبق؛

ب. سياسة افتراض الخطر حسب خطة موضوعة؛

ت. سياسة الوقاية والتحكم في قيمة الخسارة؛

المجموعة الثانية: سياسة نقل الخطر

وتشمل:

أ. عقود التشييد؛

ب. عقود الإيجار؛

ت. عقود النقل؛

ث. عقود الأمانة.

المجموعة الثالثة: سياسة تخفيض الخطر

وتشمل:

أ. طريقة الفرز والتنويع؛

ب. طريقة تجميع الأخطار؛

ت. سياسة التأمين على الأخطار[1].

يجب على سياسة إدارة المخاطر بالمؤسسة أن تضع منهجها وميولها اتجاه المخاطر وكذلك منهجها في إدارة المخاطر. كما يجب على سياسة المخاطر تحديد المسؤوليات تجاه إدارة المخاطر داخل المؤسسة، يجب أن تشير المؤسسة إلى متطلبات قانونية فيما يخص بيان سياسة المؤسسة مثال الصحة والسلامة.

ترتبط بعمليات إدارة المخاطر مجموعة مندمجة من الوسائل و التقنيات يتم استخدامها في المراحل المختلفة للنشاط وللعمل بشكل فعال، تتطلب عملية إدارة المخاطر:

[1] عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدرة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، الطبعة العلربية2009، ص ص64-65.

- التزام الرئيس التنفيذي ومدراء المؤسسة؛
- توزيع المسؤوليات داخل المؤسسة؛
- تخصص الموارد الملائمة لتدريب وتطوير الوعي بالمخاطر من قبل أصحاب المصلحة[1].

المطلب الثالث: كيفية التعامل مع الخطر داخل المؤسسة

إن عملية إدارة الخطر داخل المؤسسة هي نهج منظم لتقييم ومراقبة الأخطار داخل المؤسسة وذلك بالاعتماد على مجموعة من الخطوات الاستراتيجية الموصى بها نظرا لاحتمالية تأثيرها ايجابيا في إدارة الخطر والمحافظة على استمرارية وتطور المؤسسة.

يمكن أن تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر، كقبول الخطر، تجنبه أو التخفيف منه استنادا إلى درجة احتمال حدوثه ودرجة تأثيره[2] مع الأخذ في الحسبان عوامل أخرى، يمكن لإدارة المؤسسة أن تقرر "تجنب خطر معين قبل البدء في النشاط الذي يتسبب في هذا الخطر، أو إيقاف هذا النشاط في حالة قد بدأ العمل فيه من قبل، تحمل مخاطر إضافية مقابل عائد أعلى عن طريق تنفيذ أنشطة تواجه مخاطر أكثر، التحكم في المخاطر عن طريق التخلص من مصدره، أو تغيير احتمالات حدوثه، أو تغيير طبيعته، أو حجمه، أو المدى الزمني لعواقبه"[3].

بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من أربعة مجموعات رئيسية:

1. تجنب الخطر: هذه الاستراتيجية تتم من خلال التوقف عن نشاط معين تعتقد المؤسسة بتحمل خسائر من خلال القيام به، أو تحويله لغرض تفادي مخاطره، كأن تمتنع المؤسسة عن دخول سوق ما تتوقع بوجود منافسة شديدة فيه ووفرة عرض منتجات مشابهة لمنتجاتها أو بديلة عنها، وأكثر جودة وأقل أسعار منها، أو أن تقوم بغلق مصنع معين ليست له أي مردودية وتتحمل تكاليف عالية من جراء تشغيله.

[1] عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد/تلمسان، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات،2012،ص32.

[2] قواسمية هيبة، مرجع سبق ذكره، ص8.

[3] أوصيف لخضر، مرجع سبق ذكره، ص172.

2. التخفيض: إن هدف هذه الاستراتيجية هو تخفيف أو تقليل احتمال أو عواقب خطر معين إلى حد مقبول. إن اتخاذ بعض الإجراءات التي تقلل من احتمال حصول الخطر أفضل من اتخاذ إجراءات لمعالجة الآثار أو العواقب الناجمة عن ذلك الخطر وهو التأكد من أن الخطر في أدنى مستوياته كلما أمكننا ذلك، ويكون التخفيض قبل الحادث وبعد الحادث

- التخفيض قبل الحادث: ويشمل كافة الخطوات والإجراءات المستخدمة في تحديد الخطر وتشخيصه وذلك قبل وقوع أية خسارة، من خلال تقديم جميع التعليمات والتوصيات والنصائح قبل القيام بتنفيذ الأعمال والتي من شأنها تقليل الخسائر، إلا أن عملية تحديد الخطر قبل وقوعه تبقى محدودة جدا.
- التخفيض بعد الحادث: ويتمثل في جميع الخطوات التي من شأنها تخفيض درجة الخسارة عند وقوع الحادث، مثل استخدام نظام الرش لمكافحة الحرائق، فعند وقوع الخطر يقلل هذا النظام من أثار الحريق بعد وقوعه مباشرة.

3. نقل الخطر إلى طرف آخر: يقصد بنقل الخطر إلى طرف ثالث وهذا يعني تحويل مسؤولية إدارة الخطر إلى آخرين دون إزالته أو تجنبه. إن هذا شائع في الالتزامات المالية وهنا فإن المنفذ سيتحمل أعباء مالية مقابل نقل أعباء عواقب أو نتائج الخطر إلى جهة أخرى[1]، بحيث يتم تقسيم المخاطر من خلال عدة سبل منها التأمين، حيث تلجأ المؤسسة إلى شركات التأمين بدفع أقساط معينة مقابل تأمينها لمخاطر الحرائق وحوادث العمل والكوارث الطبيعية، وفي حالة وقوع الخطر تعود المؤسسة على شركة التأمين لتعويضها عن الخسائر التي لحقت بها، وبذلك تقتسم المؤسسة الخسارة مع طرف اخر والمتمثلة في شركة التأمين، ويمكن تحويل المخاطر جزئيا أو كليا مقابل علاوة التأمين، كما قد تلجأ المؤسسة لاقتسام المخاطر من خلال التعاضديات وغيرها.

4. الاحتفاظ (الاحتجاز): هو قبول الخطر فإذا كان مسير المؤسسة يعتقد بحصول عوائد من جراء تحمل المخاطر فإنه يقبل بالتعرف لهذه المخاطر، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى استبقاء المخاطر وتحمل المخاطر يكون عادة في المخاطر التي تؤدي إلى خسائر قيمة نسبيا، فعملية تحويلها لبعض المؤمنين تكون مكلفة، فالمؤمن يسعى إلى مواجهة وتغطية طلبات المؤمنين بالإضافة إلى المصاريف المترتبة على عمليات التأمين وكذا

[1] أيمن حسن طوباسي، إدارة المخاطر في مؤسسات القطاع الثالث، ص27، بالاطلاع على الموقع https://www.slideshare.net/AymamTobasee/ss-80741202 2020/09/09، 14:37.

الأرباح، ولهذا فمن الملائم احتجاز الخسائر بدلا من اتفاق مبالغ على التأمين دون مبرر، ويكون الاحتفاظ طوعي مثلا في حالة عدم وجود بدائل أخرى أكثر جاذبية، أو غير طوعي عندما لا يكون بالإمكان تقليل المخاطر أو تحويلها، كأن تكون تكلفة التغطية أمر غير مسموح به.

والاحتفاظ بالمخاطر أمر مشروع بل أنه يكون الحل الأفضل في بعض الحالات، وعلى المؤسسة أن تقرر على مستوى الخطوة الثانية من خطوات إدارة المخاطر، أي المخاطر تحتفظ بها و أيها ينبغي تحويلها حسب ما تقتضيها الحاجة[1].

مما سبق يتبن لنا أن المخاطر هي حدث لم يحدث بعد ولكنه قد يحدث ويتسبب في مشكلة أو على النقيض يكون فرصة لنا.

من خلال هذا يتبين أن إدارة المخاطر أصبحت تعد من الإدارات ذات الأهمية الكبرى في المؤسسة باعتبارها الأداة الوحيدة التي تكفل المؤسسة عنصر البقاء والتطور المتواصل والمستمر، من خلال فتح الطريق أمامها لكي تبصر ما يخفيه المستقبل من الأحداث هذا ما جعل المؤسسات تعتبر إدارة المخاطر من الأولويات وأن تلقي بها إلى مراتب عالية على مستويات الإدارات العليا.

[1] عز الدين عطية، مرجع سبق ذكره، ص 342.

المبحث الثالث : التدقيق الداخلي و دوره في إدارة المخاطر في ظل الحوكمة

يعتبر التدقيق الداخلي عبارة عن تدقيق تفصيلي منظم لبرنامج إدارة المخاطر، بحيث أكدت العديد من الدراسات والاصدارات المهنية على أهمية للتدقيق الداخلي دوره في إطار إدارة المخاطر في ظل متطلبات الحوكمة.

المطلب الأول: العلاقة بين التدقيق الداخلي والحوكمة وإدارة المخاطر

يعتبر التدقيق الداخلي مفتاح أساسي من مفاتيح حوكمة الشركات، لذا بادر معهد المدققين الداخليين بتطوير معايير وميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي لمواجهة المتغيرات البيئية الجديدة التي حصلت نتيجة الانهيارات المالية في مختلف دول العالم، وعلى هذا يجب على المدققين الداخليين أن يهتموا بالمخاطر الرئيسية المؤثرة على الأهداف أو العمليات، وبذلك فهم يساهمون في تحسين أنظمة إدارة المخاطر[1].

التدقيق الداخلي بالمفهوم الحديث أصبح له أهمية في ظل متطلبات الحوكمة وهي من أهم مدخلات نظام هذا الأخير وبالتالي يجب الاهتمام بجودتها لتحسين تطبيق مفهوم الحوكمة في الشركات، وتكمن علاقة التدقيق الداخلي بالحوكمة وفق ما أقرته معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادر عن معهد المدققين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية من مدخلين هما: المدخل الأول من خلال تقييم نظم الرقابة الداخلية و إدارة المخاطر للمؤسسة والمدخل الثاني هو تفاعلها مع باقي أطراف الحوكمة في المؤسسة[2].

حيث ساهم التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات من خلال[3]:

- تقييم نظام الرقابة الداخلية المطبقة بالإدارات التنفيذية وذلك عن طريق تقييم الإجراءات التنفيذية والرقابية وتحدي مدى إمكانية الاعتماد عليها وتنفيذ الاختبارات اللازمة لتحديد نقاط القوة والضعف؛
- تقديم التوصيات اللازمة التي تراها إدارة التدقيق مناسبة لتقوية نقاط الضعف فينظم الرقابة الداخلية للمديرين التنفيذيين حيث أن مسؤولية نظام الرقابة الداخلية هي مسؤولية المدير التنفيذي؛

---

[1] بوشمبة بدرة، دور التدقيق الداخلي في تحقيق التطبيق الفعلي لحوكمة الشركات داخل المؤسسات،المجلد5، العدد1، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة الجزائر3، ديسمبر2018، ص 60.

[2] كريم قوية، أثر تطور مهنة المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات، مجلة علمية دولية محكمة ، مجلة علوم اقتصادية،العدد22، المجلد، جوان2017، ص 138.

[3] حامد نور الدين، عمارة مريم، التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسات الاقتصادية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2018ص ص 133-134.

- مراجعة جميع الأنشطة التي تمارس في المؤسسة سواء كانت أنشطة خدمات، إنتاج، مبيعات، نظم مالية، نظم محاسبية، نظم فنية، حيث سمحت معايير التدقيق الداخلي بإمكانية الاستعانة بخبراء في بعض المجالات طبقا لرأي مدير إدارة التدقيق الداخلي وتحت إشرافه ومسؤوليته؛
- مراجعة مدى التزام العاملين بالقوانين واللوائح والنظم والتعليمات والقرارات الخاصة بممارسة أنشطة المؤسسة؛
- من أهم أسباب التعثر المالي والفساد وانهيار الشركات هو ضعف التحكم المؤسسين الناتج عن ضعف عملية التدقيق الداخلي.

إن مفهومي إدارة المخاطر وحوكمة الشركات مترابطان ولا يكمن فصلهما، فإذا كانت إدارة المخاطر تعبر عن جملة الإجراءات التي يقوم بها مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، المسير وجميع أصحاب المصالح والتي تهدف إلى وضع استراتيجيات على مستوى جميع نشاطات المؤسسة، لغرض التعرف على جميع الأحداث وتحديدها والتي يمكن أن تأثر عند حدوثها على المؤسسة ونتائجها، وكذا تسيير المخاطر في حدود قبول المؤسسة لهذه المخاطر مما يسمح بضمان معقول للأضرار التي يمكن أن تهدد أهداف المؤسسة.

إن التدقيق الداخلي يمثل أداة تهدف إلى تعظيم قيمة المؤسسة وتحسين أداءها، وإدارة المخاطر المحيطة بالمؤسسة، إذا كان الهدف من إدارة المخاطر هو تحسين الأداء وزيادة قيمة المساهمين فإن حوكمة الشركات هي جملة الآليات والإجراءات التي تضمن للمستثمرين مردودية من خلال استثماراتهم. وبالتالي فإن رهان كل من حوكمة الشركات وإدارة المخاطر هو الوقاية ضد المخاطر الداخلية والخارجية التي من شأنها إلحاق الضرر بالأهداف المسطرة، وزيادة مردودية المساهمين في المؤسسة.

كما يعتبر التدقيق الداخلي من الاليات المهمة للحوكمة التي من شأنها تخفيض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة[1].

كما أوضح معيار إدارة المخاطر رقم 2120 على أن " نشاط التدقيق الداخلي يجب أن يساعد المؤسسة على تحديد وتقييم المخاطر الهامة التي تتعرض لها، وأن يساهم في تحسين إدارة المخاطر ونظم السيطرة عليها"

[1] عز الدين عطية، دور حوكمة الشركات في تعزيز فعالية إدارة المخاطر: مدخل نظري تحليلي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد4 العدد2، جامعة العربي التبسي-تبسة، 23ديسمبر 2018، ص ص 342-343.

كما أشار معهد المدققين الداخليين إلى أن دور التدقيق الداخلي يتمحور حول ثلاث نقاط رئيسية:

- مساعدة المدراء في تقييم المخاطر؛
- مساعدة المدراء في كيفية الاستجابة والتعامل مع المخاطر؛
- تزويد الإدارة العليا بتأمين عن مدى نجاح المؤسسة في التعامل مع المخاطر[1].

يكمن تمثيل العلاقة القائمة بين كل من التدقيق الداخلي والحوكمة وإدارة المخاطر في الشكل التالي:

الشكل رقم(2-4): العلاقة بين التدقيق الداخلي والحوكمة وإدارة المخاطر

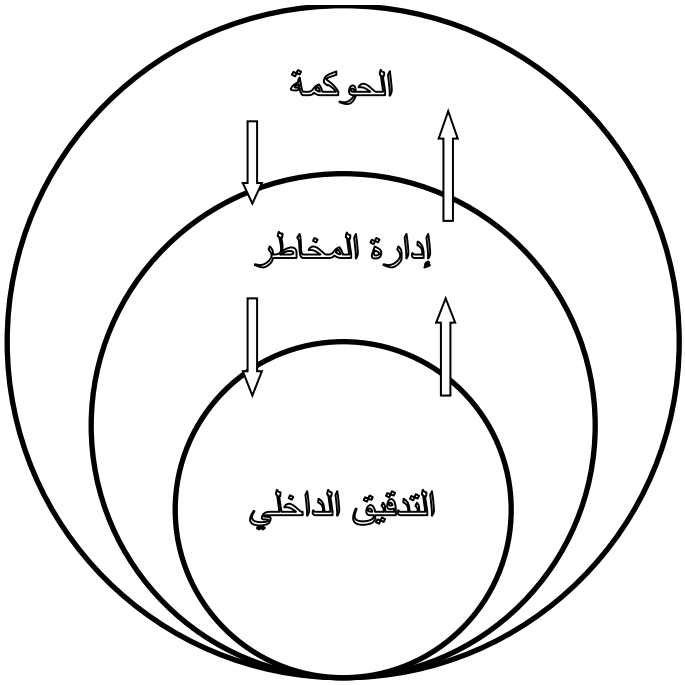

المصدر: من إعداد الطالبتان

يتضمن خلال هذا الشكل أن العلاقة القائمة بين كل من الحوكمة و إدارة المخاطر و التدقيق الداخلي هي علاقة احتواء. فالتدقيق الداخلي يشكل جزءا لا يتجزأ من إدارة المخاطر، وهذه الأخيرة تمثل جزءا أساسيا من عمليات الحوكمة. كما تشير تلك الأسهم في الشكل إلى التدفقات المختلفة للمعلومات بين تلك العمليات حيث تعمل إدارة المخاطر ضمن هيكل الحوكمة على:

[1] قواسمية هيبة، مرجع سبق ذكره، ص7.

- اكتشاف المخاطر الممكنة التي يمكن أن تؤثر على نجاح المؤسسة وتتولى تسييرها.
- استغلال كل الفرص التي تقود إلى نجاح المؤسسة.

أكد معهد المدققين الداخليين على العلاقة القائمة بين الحوكمة وإدارة المخاطر و التدقيق الداخلي من خلال الإرشادات الواردة في دليل التطبيق العملي التي تأكد على أن فعالية الحوكمة تعتمد على فعالية إدارة المخاطر فالحوكمة الجيدة هي التي تأخذ في الحسبان محددات إدارة المخاطر(ثقافة المخاطر، متابعة تسيير المخاطر، القابلية للخطر، ..)[1]

المطلب الثاني: مراحل تدقيق إدارة المخاطر

عرف الدكتور إبراهيم هذه المراحل على أنها" منهجية جديدة في التدقيق تعتمد على تقييم المخاطر الداخلية والخارجية في مؤسسات الأعمال بشكل مستمر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تحديد هذه المخاطر وإدارة السيطرة عليها هو من مسؤولية جميع العاملين في المؤسسات وفي مختلف المستويات للوصول بها إلى مستويات مقبولة وبشكل مستمر أيضا"[2]

يقوم التدقيق الداخلي على أساس إدارة المخاطر في المؤسسة بناء مراحل تستند إلى تقييم نوعية المخاطر والتخطيط للتدقيق له في إطار استراتيجية شاملة تعمل على خلق قيمة لأعمال التدقيق إذ تمر عملية التدقيق على المراحل التالية[3]:

- ✓ المرحلة الأولى (تحديد المخاطر): تتمثل هذه المرحلة في توثيق المخاطر التي تعيق تحقيق أهداف المؤسسة، عن طريق ربط المخاطر بالأنشطة والعمليات المتعلقة بها للمساعدة في تصنيف وترتيب الأنشطة وفقا لدرجة تعرضها للخطر وبالتالي مدى التأثير على تحقيق على تحقيق أهداف المؤسسة. كما تتم عملية تحديد المخاطر بمساعدة الإدارة المسئولة عن كل نشاط، حيث أن الإدارة العليا والإدارات المباشرة للعمليات والأنشطة هي الأقدر على المساعدة (مساعدة إدارة التدقيق الداخلي) في تلك العملية وربطها بالأهداف المتعلقة بها.

[1] كشاط منى، تطوير واقع التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفقا لعناصر الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية، أطروحة دكتوراه، قسم علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2018،ص ص 120-121.

[2] عاصم أحمد حمد، ورقة عمل التدقيق الشرعي المبني على المخاطر، موسوعة شورى لأبحاث التدقيق الشرعي، 2015/04/20، الإمارات ص 442.

[3] أوصيف لخضر، مرجع سبق ذكره،2017،ص ص 166-167.

- ✓ المرحلة الثانية (تحديد الأنشطة القابلة للتدقيق): العمليات والأنشطة القابلة للتدقيق هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يتم إتباعها من قبل مجموعة من الموظفين لإتمام نشاط معين، والتي يجب أن تساهم في تحقيق أهداف الإدارة وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة حيث تتعلق الأنشطة القابلة للتدقيق الداخلي بمجالات تختلف باختلاف طبيعة وحجم المؤسسات، والتي نذكر منها:

- الجانب المالي: مثل إعداد وتنفيذ الميزانيات، الإيرادات الفعلية والمتوقعة، الحسابات الختامية، الحسابات قيد التسوية... إلخ؛
- الجانب الإداري: مثل تعيينات، ترقيات، مكافآت، استقالات، إجراءات... إلخ؛
- الجانب التشغيلي: مثل مدى تعقد العمليات والإجراءات، حجم المعاملات... إلخ؛
- لجانب الخاص بنظم المعلومات: مثل النظم المستخدمة، الربط بين الأنظمة المختلفة، صلاحيات الدخول على الأنظمة... إلخ.

- ✓ المرحلة الثالثة (تقييم الخطر وسجل المخاطر):بعد الانتهاء من عملية تحديد المخاطر وكذلك تحديد العمليات والأنشطة القابلة للتدقيق، ينبغي تقييم تلك المخاطر التي تتعرض لها الأنشطة، ويتم تقييم تلك المخاطر عن طريق قياس احتمال تعرض الأنشطة لتلك المخاطر، وكذلك قياس التأثير الناتج عن التعرض لتلك المخاطر. هذا ويتم تقييم احتمالية وأثر المخاطر المتعلقة بكل نشاط من الأنشطة على مقياس من صفر إلى ثلاثة لكل من الاحتمالية و التأثير على أن يتم القياس وفقا للعوامل التالية:

- أنظمة المعلومات: المخاطر المرتبطة بأنظمة تشغيل الكمبيوتر مثل (فقدان البيانات الناتج عن ضعف إجراءات الحماية، أو قصور في خطة استعادة البيانات عند حدوث طارئ...إلخ؛
- الموارد البشرية: تتمثل في المخاطر الناجمة عن نقص العدد أو الخبرة أو المهارة لدى موظفي الإدارة والأنشطة التشغيلية؛
- تعقد العمليات الإجرائية وتأثيرها على العميل: تتمثل في المخاطر الناجمة عن الأخطاء والعمليات غير المكتملة، نتيجة للطبيعة المعقدة أو الطويلة للعمليات أو إجراءات العمل؛
- البيئة الرقابية والتشريعية: تتمثل في المخاطر الناجمة عن تعقيد أو كثافة أو وضوح التشريعات المتعلقة بحيثيات العمل؛

- الموارد المالية: تتمثل في المخاطر الناجمة عن الخسائر أو الاستخدام الغير مسموح للأصول المؤسسة، فكلما زادت درجة سيولة الأصول كلما زادت احتمالية التعرض للخسارة أو إساءة الاستعمال.

✓ المرحلة الرابعة (متابعة المخاطر وإعادة التقييم)

نظرا للتغيرات المستمرة في بيئة الأعمال المحيطة بالمؤسسة تظهر الحاجة إلى التقييم المستمر لتلك المخاطر، مما سيؤدي إلى ترتيب الأولويات للأنشطة أو الإدارات الخاضعة لعملية التدقيق الداخلي، وبالتالي سيكون له انعكاس على خطة التدقيق الداخلي السنوي من خلال الحصول على بيانات إضافية أخرى لم تلاحظ في مرحلة تقييم المخاطر، بالإضافة إلى إمكانية اكتشاف عدم فاعلية إجراءات الرقابة الموضوعة من خلال الإدارة لمواجهة بعض المخاطر التي تتعرض لها الأنشطة، مما سيزيد من إمكانية تعرض تلك الأنشطة للمخاطر وبالتالي إعادة تقييم المخاطر المتعلقة بهذه الأنشطة.

المطلب الثالث: التوجيهات الحديثة نحو تدقيق المخاطر ومسارات الحوكمة في المؤسسة:

ينبغي أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بالتقييم والإسهام في تحسين كل من مسار الحكومة وإدارة المخاطر والرقابة في المؤسسة، حيث يتضمن معيار التدقيق الداخلي الدولي رقم 2100طبيعة العمل في فقراته ما يلي:

2110 الحوكمة: ينبغي على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مسار الحوكمة في الوحدة وتقييم التوصيات المناسبة لتحسين أساليب حوكمة المؤسسة عبر:

- أخذ قرارات إستراتيجية وعملية؛
- الإشراف على عمليات إدارة المخاطر والرقابة؛
- تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة في المؤسسة؛
- ضمان فعالية إدارة الأداء والمساءلة داخل المؤسسة؛
- ابلاغ المعلومات حول المخاطر والرقابة إلى الجهات المناسبة داخل المؤسسة؛
- تنسيق الأنشطة وتبادل المعلومات.

على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مستوى تصميم وتنفيذ وفعالية أهداف أنشطة المؤسسة المتعلقة بالقيم الأخلاقية، وتقييم ما إذا كانت حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة تدعم وتساند استراتيجيات وأهداف المؤسسة.

2120إدارة المخاطر: ينبغي على نشاط التدقيق الداخلي تقييم فعالية والمساهمة في تحسين مسار إدارة المخاطر من خلال:

- تحديد أهداف المؤسسة تساند وتتفق مع مهمة المؤسسة.
- تحديد المخاطر الهامة وتقييمها.
- اختيار الاستجابة المناسبة للمخاطر بحيث يكون مستوى المخاطر في انسجام مع قابلية المؤسسة للمخاطر.
- التقاط المعلومات المتعلقة بالمخاطر والابلاغ عنها في الوقت المناسب عبر المؤسسة، لتمكين الموظفين والإدارة ومجلس الإدارة من القيام بمسؤولياتهم.

كما يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم احتمال حدوث عمليات احتيال وكيفية إدارة المؤسسة لمخاطر الاحتيال. بحيث عندما يساعد المدققون الداخليون الادارة في وضع أو تحسين عمليات إدارة المخاطر فإنه يجب عليهم أن يمتنعوا عن الاضطلاع بأي مسؤولية إدارية من خلال قيامهم بإدارة المخاطر فعليا.

2130الرقابة: ينبغي أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي للمؤسسة في الحفاظ على الضوابط الرقابية من خلال تقييم فعاليتها وكفايتها والدفع لتحسينها المستمر من خلال:

- تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.
- فعالية وكفاءة العمليات والبرامج.
- الامتثال للقوانين والانظمة والسياسات والاجراءات والعقود.

بحيث على المدققين الداخليين استعمال معرفتهم بالضوابط الرقابية المكتسبة من خلال انجازهم للمهمات الاستشارية وذلك عند تقييم عمليات الرقابة في المؤسسة[1].

مما سبق ذكره تعد الحوكمة أحد أدوات تقييم مسار المؤسسة وكيف يتم تحسين مسار إدارة المخاطر من خلال تقييم فعالية نشاط التدقيق الداخلي، كما أوضح عمل نشاط التدقيق الداخلي من خلال تقديم مساعدة للمؤسسة للحفاظ على الضوابط الرقابية من خلال تقييم فعاليتها والدفع إلى تحسينها المستمر.

[1] حسن فائز حسن، مرجع سبق ذكره، 2018، ص203.

خلاصة الفصل الثاني

تعزز دور إدارة المخاطر في ظل متطلبات حوكمة المؤسسات باعتبارها ذات اهمية بالغة في المؤسسة والأداة الوحيدة التي تكفل المؤسسة النجاح والاستمرارية، كما تم ضبط الحوكمة وتنظيمها لما يعمل على حماية حقوق ومصالح الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

فالتدقيق الداخلي يعد من الاليات المهمة للحوكمة الذي بدوره يخفض من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، فهي تشكل علاقة احتواء يكملان البعض مع الحفاظ على استقلالية كل منهم.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية

تمهيد

بعد إتمام الجانب النظري للدراسة من خلال عرض أهم المفاهيم الخاصة بالتدقيق الداخلي والحوكمة وإدارة المخاطر والعلاقة بينهما، ولتدعيم ذلك قمنا بدراسة ميدانية على عينة الدراسة لاختبار الفرضيات باستعمال استمارة الاستبيان للحصول على المعلومات الضرورية وإجراء الاختبارات الاحصائية الملائمة.

للإلمام أكثر بالدراسة الميدانية تم تقديم استبيان يحتوي على مجموعة من الأسئلة والفقرات، بهدف الوصول إلى استخلاص النتائج الميدانية التي تقود للتأكد من صحة الفرضيات الموضوعة من عدمها، تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية
- المبحث الثاني: اختبارات حول الاستبيان
- المبحث الثالث: عرض نتائج الإجابات واختبار الفرضيات

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

من خلال هذا المبحث سنحاول توضيح منهجية تصميم استبيان مع عرض عينة الدراسة مع استعراض حدود الدراسة والمشاكل التي واجهتها خلال توزيع الاستبيان، وفي الأخير سنقوم بتحليل المعلومات الديمغرافية بواسطة البرنامج الاحصائي SPSS.

المطلب الأول: إعداد الاستبيان

للإجابة على الاشكالية المطروحة لهذه الدراسة واختبار فرضياتها يجب الاستعانة بالاستبيان لتحقيق الأهداف المرجوة.

1. أجزاء الاستبيان

اعتمدنا جمع البيانات من خلال الدراسة الميدانية عن طريق تصميم استبيان[1] حيث أخذنا بعين الاعتبار العناصر التالية عند إعداده، والمتمثلة في الأسلوب البسيط واللغة المفهومة وذلك لتفادي عدم الفهم من أفراد العينة، والتسلسل المنطقي عند إعداد الفقرات، فشمل هذا الاستبيان ضمن الجزء الأول المعلومات الديمغرافية التي تخص الموظفين الذين وزع عليهم وتتمثل في العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، أما الجزء الثاني فكان خاص بموضوع دراستنا وقسمناه إلى ثلاثة محاور ويتكون من 22 فقرة، وذلك من أجل التأكد من صحة الفرضيات المطروحة، حيث كانت المحاور كالتالي:

- **المحور الاول**: دراسة مساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة لتحديد المخاطر بالمؤسسة، ويتكون من (8) فقرات.
- **المحور الثاني**: دراسة مساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة لتقييم المخاطر بالمؤسسة، ويتكون من (7) فقرات.
- **المحور الثالث**: دراسة مساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة للاستجابة للمخاطر بالمؤسسة، ويتكون من (7) فقرات.

[1] انظر استمارة الاستبيان النهائية في الملحق رقم 1.

2. مقياس ليكارت الخماسي

تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول رقم 3-1 التالي:

الجدول رقم(3-1) :درجات مقياس ليكارت الخماسي

الاستجابة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتان

المطلب الثاني: عينة الدراسة

إن لكل دراسة طريقة يتم الاعتماد عليها وتختلف هذه الأخيرة من دراسة إلى اخرى، حيث في هذا المطلب سيتم تحديد الحدود المكانية والزمانية التي تمت فيها الدراسة، إضافة إلى تحديد عينة الدراسة.

1. حدود الدراسة

تم الاخذ بعين الاعتبار حدود الدراسة كالتالي:

الحدود الزمانية: تمت هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2020/03/08 إلى غاية 2020/08/15.

الحدود المكانية: شملت بعض المؤسسات الاقتصادية الموجودة بعين تموشنت وبعض الأساتذة الأكاديميين والتي تمثلت في:

- شركة الاسمنت ببني صاف.
- شركة التوزيع الكهرباء والغاز بعين تموشنت.

2. صعوبات الدراسة

بالرغم من أهمية الموضوع فإنه وبالحديث عن أثر التدقيق الداخلي كآلية داخلية للحوكمة في تحسين عمليات إدارة المخاطر، إلا وأنه قد واجهتنا بعض الصعوبات من بينها:

- قلة المؤسسات التي تستخدم التدقيق الداخلي؛
- عدم تجاوب بعض المؤسسات مع الدراسة؛
- الانتشار المفاجئ والكبير للوباء.

3. عينة الدراسة

من أجل إتمام هذه الدراسة قمنا بتوزيع 36استبانة موضحة في الجدول كما يلي:

الجدول رقم(3-2): توزيع الاستبيانات على المؤسسات

المؤسسات	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المسترجعة	الاستبيانات الضائعة	الاستبيانات الملغاة	الاستبيانات الصالحة للدراسة
عدد الاستمارات	36	36	0	3	33
نسبة الاستمارات	100	100	0	8.33	91.67

المصدر: من إعداد الطالبتان

نستنتج أن 33 من الاستبيانات كانت صالحة للدراسة.

المطلب الثالث: تحليل البيانات الديمغرافية

سنقوم بتحليل البيانات الديمغرافية والوظيفية الخاصة بالعينة المستهدفة، مما يساعد في تفسير بعض نتائج الدراسة.

1. العمر

كان توزيع العينة حسب متغير العمر كما يلي:

الشكل رقم (1-1): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

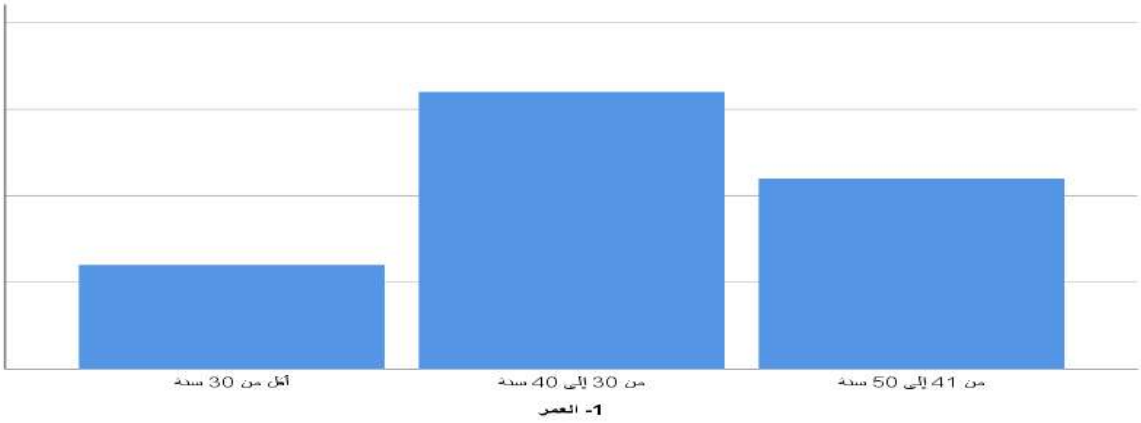

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن أعمار الفئة الأقل من 30سنة هي 6عمال ما يقابله نسبة 18.2%،في حين الفئة المحصورة بين (30-40) سنة هي 16 عامل ما يقابله نسبة 48.5% وهذا ما يدعم فئة الشباب في المؤسسات حيث تعتبر أكبر فئة، أما الفئة المحصورة ما بين (41-50) سنة تمثل 11 عاملا ما يقابله نسبة 33.3% حيث تعتبر هذه الفئة من أصحاب الخبرات.

2. المؤهل العلمي

كان توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى العلمي كما يلي:

الجدول رقم (3-3): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

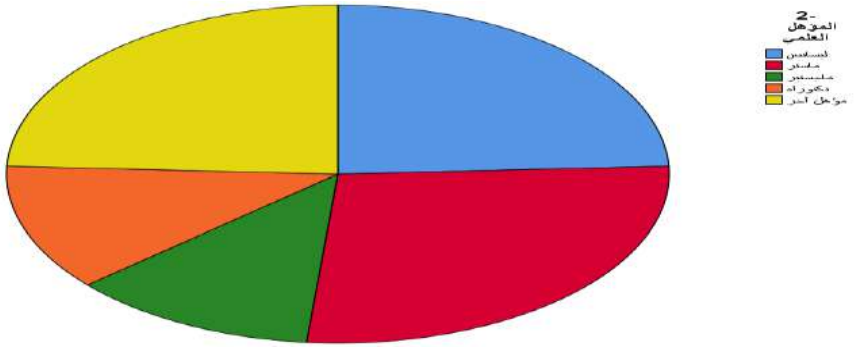

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد العمال الذين يحملون شهادة ليسانس 24.2% حين بلغت نسبة ماستر 27.3% أما الدراسات العليا ماجستير ودكتوراه فقد بلغت كل منها نسبة 12.1% أما المؤهلات الأخرى فبلغت 24.2% هذا ما يدل على أن مهنة التدقيق تحتاج إلى مؤهلات علمية كبيرة.

3. الخبرة المهنية

الشكل رقم (3-2): توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة

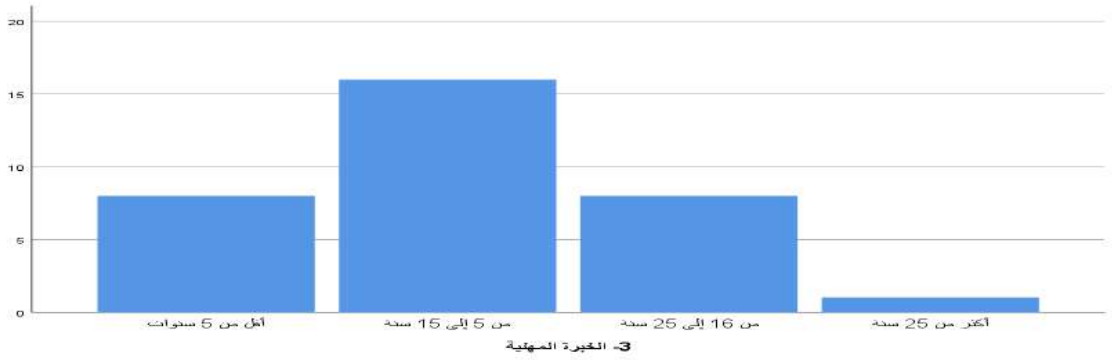

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن النسبة كانت متفاوتة حيث كانت نسبة 24.2% لأقل من 5سنوات، ونسبة 48.5% من (5-15) سنة، اما فئة (16-25) سنة كانت نسبتهم 24.2% و3% بالنسبة للفئة التي تتراوح عدد سنوات خبرتهم أكثر من 25سنة، وهذا ما يدل على أن المؤسسات محل الدراسة كانت تعتمد على الفئة من (5إلى15) سنة، كما أن هناك مهارات مكتسبة.

4. الوظيفة أو المهنة

الشكل رقم (3-3): توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة

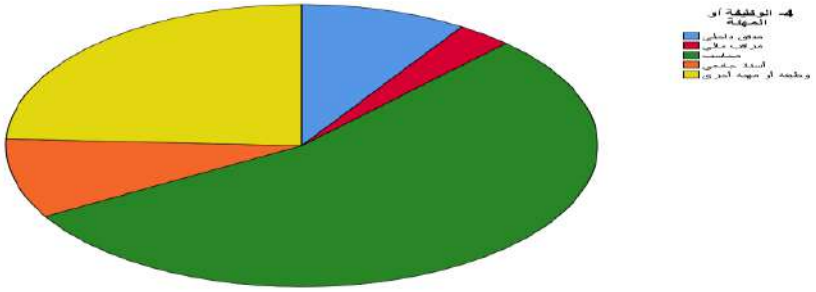

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الشكل أن عدد المدققين الداخليين3 ما يمثل نسبة 9.1% ومراقب مالي واحد بنسبة3%، 18 محاسب ما يقابله 54.5%، 3أساتذة جامعيين بنسبة 9.1% و8 عمال يمتهنون وظائف أخرى بنسبة 24.2%. هذا ما يجعلنا نلاحظ أن مهنة التدقيق الداخلي قليلة على مستوى المؤسسات محل الدراسة.

المبحث الثاني: اختبارات حول الاستبيان

بعد التعرف على العينة من حيث المعلومات الشخصية، سنتطرق في هذا المبحث إلى الاختبارات التي تستخدم للتحقق من صدق وثبات الاستبيان واعتدالية توزيع البيانات المتحصل عليها.

المطلب الأول: اختبار صدق الاتساق الداخلي

يعتبر هذا الاخير أحد مقاييس صدق الاداة، والذي يقيس مدى تحقق الأهداف المرجوة من الأداة، وذلك من خلال التعرف على مدى ارتباط كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه.

1. اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

يوضح الجدول التالي صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول باستعمال معامل ارتباط سبيرمان كما يلي:

الجدول رقم(3-4): الارتباط بين فقرات المحور الأول ومتوسطه

الرقم	البيان	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يقوم المدقق الداخلي بتحديد الأحداث السلبية التي يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة	0.509	0.002
2	يعتمد المدقق الداخلي على نظام إدارة المخاطر لتحديد المخاطر الهامة المحيطة بالمؤسسة	0.663	0.000
3	لدى المدقق الداخلي المهارات اللازمة من أجل تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال	0.573	0.000
4	يعمل المدقق الداخلي على مراجعة الأدوات المستخدمة في تحديد المخاطر	0.687	0.000
5	نظام المعلومات في المؤسسة يمتاز بسهولة تدفق المعلومات بين الإدارة والمدقق	0.435	0.011
6	يعمل المدقق الداخلي على إجراء مقابلات مع مختلف المستويات الإدارية لتحديد أهداف كل منها والمخاطر المتعلقة بها	0.665	0.000

7	يجد المدقق الداخلي صعوبة في تحديد المخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسة	0.440	0.010
8	يقوم المدقق الداخلي بمساعدة الإدارة في تحديد مستويات المخاطر	0.662	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول السابق الذي يوضح معاملات الارتباط سبيرمان لفقرات المحور الأول ككل والذي يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة لتحديد المخاطر بالمؤسسة، نلاحظ وجود ارتباط بين هذه الفقرات والمعدل الكلي للمحور الاول، حيث بلغت معاملات الارتباط من الفقرة الأولى إلى الفقرة الثامنة بين (0.435- 0.687) وهذا ما يعبر عن اتساق هذه الفقرات مع المحور. وبذلك في تعتبر صادقة لها وضعت لقياسه وتعبر عن موضوع المحور ككل.

2. اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

يوضح الجدول التالي صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني باستعمال معامل ارتباط سبيرمان كما يلي:

الجدول رقم(3-5): الارتباط بين فقرات المحور الثاني ومتوسطه

الرقم	البيان	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	وسائل القياس المستخدمة في عملية تقييم المخاطر معروفة جيدا لدى المدقق الداخلي	0.761	0.000
2	الإجراءات المتبعة للتدقيق الداخلي تحقق الالتزام بالنزاهة من قبل إدارة المؤسسة	0.583	0.000
3	يتأكد المدقق من أن الإدارة تؤدي الفحص الدوري لوظائف الأنشطة الرقابية	0.721	0.000
4	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من مدى التزام الإدارة بالقوانين	0.749	0.000
5	يقوم المدقق الداخلي بتصنيف وتقييم المخاطر حسب أهميتها	0.818	0.000
6	تقييم كافة المخاطر التي تواجه مختلف أنشطة المؤسسة بصورة مستمرة ومنتظمة.	0.645	0.000

7	تقديم خدمات تأكيدية للإدارة بأن عملية تقييم المخاطر تمت بالشكل المناسب وباستخدام الطرق اللازمة	0.678	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من خلال الجدول السابق الذي يوضح معاملات ارتباط سبيرمان لفقرات المحور الثاني والذي يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة لتقييم المخاطر بالمؤسسة انه يوجد علاقة طردية بين فقرات المحور ومتوسط هذا المحور. إذ بلغت معاملات الارتباط (0.583- 0.818) وفي العموم نقول أن جميع الفقرات صادقة لما وضعت لقياسه وتعبر عن موضوع المحور ككل.

3. اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث

يوضح الجدول التالي صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث باستعمال معامل ارتباط سبيرمان كما يلي:

الجدول رقم(3-6): الارتباط بين فقرات المحور الثالث ومتوسطه

الرقم	البيان	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يساعد التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر ومعالجتها	0.496	0.003
2	يتأكد التدقيق الداخلي من فعالية نظام الرقابة الداخلية لمواجهة المخاطر	0.696	0.000
3	تقديم خدمات استشارية للإدارة حول البديل المناسب لمواجهة المخاطر المكتشفة	0.545	0.001
4	يقوم المدقق الداخلي بوضع إجراءات وأساليب تهدف إلى الحد من المخاطر	0.820	0.000
5	يقوم المدقق الداخلي بوضع إجراءات وأساليب للتقليل من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر	0.766	0.000
6	يراقب المدقق الداخلي نتائج تحليلات المخاطر	0.776	0.000
7	يتولى المدقق الداخلي التأكد من أن إدارة المخاطر تعمل بالكفاءة والفعالية.	0.838	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول الذي يوضح معامل ارتباط سبيرمان لفقرات المحور الثالث مع المحور ككل والذي يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة للاستجابة للمخاطر بالمؤسسة، حيث نلاحظ وجود ارتباط بين هذه الفقرات والمعدل الكلي للمحور الثالث، تتراوح قيمة معاملات الارتباط بين (0.496- 0.838) وهذا ما يعبر عن ارتباط هذه الفقرات مع المحور فهي بذلك تعتبر صادقة لها وضعت لقياسه وتعبر عن الموضوع ككل.

المطلب الثاني: اختبار ثبات الاستبيان

لإجراء اختبار الثبات لفقرات الاستبيان استخدمنا معامل ألفا كرومباخ، حيث يأخذ هذا الاخير قيمة تتراوح بين (0-1) فإذا لم يكن الثبات في الفقرات فإن قيمة معامل ألفا تساوي (0)، والعكس إذا كان هناك ثبات كلي تكون قيمة المعامل تساوي الواحد (01)، وكلما اقتربت قيمة معامل الفا من الواحد (01) كان الثبات مرتفعا ويعني مصداقية الفقرات، وعلى العموم يجب أن تتجاوز قيم ألفا كرومباخ 0.6 حتى نستطيع القول أنه يوجد ثبات في أداء القياس.

1. اختبار ثبات الاستبيان لفقرات المحور الاول

يوضح الجدول التالي اختبار تباث الاستبيان للمحور الاول باستعمال معامل ألفا كرومباخ كما يلي:

الجدول رقم(3–7): معامل ألفا كرومباخ بعد حذف أحد فقرات المحور الأول

الرقم	البيان	معامل ألفا كرومباخ
1	يقوم المدقق الداخلي بتحديد الأحداث السلبية التي يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة	0.676
2	يعتمد المدقق الداخلي على نظام إدارة المخاطر لتحديد المخاطر الهامة المحيطة بالمؤسسة	0.662
3	لدى المدقق الداخلي المهارات اللازمة من أجل تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال	0.674
4	يعمل المدقق الداخلي على مراجعة الأدوات المستخدمة في تحديد المخاطر	0.639
5	نظام المعلومات في المؤسسة يمتاز بسهولة تدفق المعلومات بين الإدارة والمدقق	0.691
6	يعمل المدقق الداخلي على إجراء مقابلات مع مختلف المستويات الإدارية لتحديد أهداف كل منها والمخاطر المتعلقة بها	0.630
7	يجد المدقق الداخلي صعوبة في تحديد المخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسة	0.726
8	يقوم المدقق الداخلي بمساعدة الإدارة في تحديد مستويات المخاطر	0.646

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول معاملات ألفا كرومباخ بعد حذف فقرة من فقرات المحور الأول (مساهمة التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر للمؤسسة) حيث يتراوح معامل ألفا كرومباخ من الفقرة الأولى إلى الفقرة الثامنة ما بين، (0.630- 0.726).

2. اختبار ثبات الاستبيان لفقرات المحور االثاني

يوضح الجدول التالي اختبار تباث الاستبيان للمحور الثاني باستعمال معامل ألفا كرومباخ كما يلي:

الجدول رقم(3-8): معامل ألفا كرومباخ بعد حذف أحد فقرات المحور الثاني

الرقم	البيان	معامل ألفا كرومباخ
1	وسائل القياس المستخدمة في عملية تقييم المخاطر معروفة جيدا لدى المدقق الداخلي	0.815
2	الإجراءات المتبعة للتدقيق الداخلي تحقق الالتزام بالنزاهة من قبل إدارة المؤسسة	0.849
3	يتأكد المدقق من أن الإدارة تؤدي الفحص الدوري لوظائف الأنشطة الرقابية	0.823
4	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من مدى التزام الإدارة بالقوانين	0.809
5	يقوم المدقق الداخلي بتصنيف وتقييم المخاطر حسب أهميتها	0.811
6	تقييم كافة المخاطر التي تواجه مختلف أنشطة المؤسسة بصورة مستمرة ومنتظمة.	0.817
7	تقديم خدمات تأكيدية للإدارة بأن عملية تقييم المخاطر تمت بالشكل المناسب وباستخدام الطرق اللازمة	0.819

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول معاملات ألفا كرومباخ لكل فقرة من فقرات المحور الثاني (مساهمة التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر بالمؤسسة) وبما أن ألفا كرومباخ لكل فقرة أكبر من 0.60 فهذا يدل على أن كل فقرة من الفقرات تتميز بمعامل ثبات جيد واتساق عالي وهي صالحة للدراسة والتحليل.

3. اختبار ثبات الاستبيان لفقرات المحور الثالث

يوضح الجدول التالي اختبار تباث الاستبيان للمحور الثالث باستعمال معامل ألفا كرومباخ كما يلي:

الجدول رقم(3–9): معامل ألفا كرومباخ بعد حذف أحد فقرات المحور الثالث

الرقم	البيان	معامل ألفا كرومباخ
1	يساعد التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر ومعالجتها	0.836
2	يتأكد التدقيق الداخلي من فعالية نظام الرقابة الداخلية لمواجهة المخاطر	0.773
3	تقديم خدمات استشارية للإدارة حول البديل المناسب لمواجهة المخاطر المكتشفة	0.809
4	يقوم المدقق الداخلي بوضع إجراءات وأساليب تهدف إلى الحد من المخاطر	0.754
5	يقوم المدقق الداخلي بوضع إجراءات وأساليب للتقليل من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر	0.771
6	يراقب المدقق الداخلي نتائج تحليلات المخاطر	0.760
7	يتولى المدقق الداخلي التأكد من أن إدارة المخاطر تعمل بالكفاءة والفعالية.	0.746

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول معاملات ألفا كرومباخ لكل فقرة من فقرات المحور الثاني (مساهمة التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر بالمؤسسة) وبما أن ألفا كرومباخ لكل فقرة أكبر من 0.60 فهذا يدل على أن كل فقرة من الفقرات تتميز بمعامل ثبات جيد واتساق عالي وهي صالحة للدراسة والتحليل.

المطلب الثالث: اختبار الثبات البنائي لمحاور الاستبيان

يوضح الجدول التالي اختبار الثبات البنائي للمحاور الخمس باستعمال معامل ألفا كرومباخ كما يلي:

الجدول رقم(3-10): معامل ألفا كرومباخ لمحاور الاستبيان

المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرومباخ
المحور الأول	8	0.698
المحور الثاني	7	0.842
المحور الثالث	7	0.806

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة ألفا كرومباخ للمحاور الثلاث تتراوح ما بين 0.698 و0.842 (أكبر من 0.6) وهذا ما يعكس ثبات الاستبيان.

المبحث الثالث: عرض نتائج الإجابات واختبار الفرضيات

يتضمن هذا المبحث عرضا لتحليل بيانات أفراد العينة وفقا لمحاور الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال إجابة أفراد العينة عن أسئلة الدراسة واستعراض ابرز النتائج التي تم التوصل إليها.

المطلب الأول: نتائج تحليل البيانات لإجابات أفراد العينة

سيعرض في هذا المطلب نتائج تحليل البيانات الخاصة بأفراد العينة وذلك بنا على مخرجات برنامج SPSS.

1. نتائج أفراد العينة للمحور الأول

قمنا بتحليل أفراد العينة وذلك لمعرفة إجابات كل مستجيب، وفيما يلي الجدول يوضح ذلك:

الجدول رقم(3-12): نتائج أفراد العينة للمحور الأول

الفقرات	تكرار النسبة المئوية	الاجابات					المجموع
		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	
الفقرة 01	التكرار	3	2	9	16	3	33
	النسبة	9.1	6.1	27.3	48.5	9.1	100
الفقرة02	التكرار	1	2	10	16	4	33
	النسبة	3.0	6.1	30.3	48.5	12.1	100
الفقرة03	التكرار	1	2	10	16	4	33
	النسبة	3.0	6.1	30.3	48.5	12.1	100
الفقرة 04	التكرار	-	5	11	13	4	33
	النسبة	-	15.2	33.3	39.4	12.1	100
الفقرة05	التكرار	2	4	9	12	6	33
	النسبة	6.1	12.1	27.3	36.4	18.2	100
الفقرة06	التكرار	3	5	10	12	3	33
	النسبة	9.1	15.2	30.3	36.4	9.1	100

الفقرة07	التكرار	5	8	12	7	1	33
	النسبة	15.2	24.2	36.4	21.2	3.0	100
الفقرة08	التكرار	1	4	9	15	4	33
	النسبة	3.0	12.1	27.3	45.5	12.1	100

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه الذي يشمل نتائج العينة وإجاباتهم عن فقرات المحور الأول تركزت الفقرة الأولى على نسبة الإجابة موافق 48.5% في حين نسبة الإجابة محايد 27.3% وذلك بناء على عينة الدراسة، أما الفقرة الثانية (02) بلغت نسبة الموافقة 48.5% ونسبة المحايدة 30.3% في حين بلغت نسبة موافق تماما 12.1% وذلك بناء على عينة الدراسة، أما الفقرة الثالثة(03) بلغت فيها نسبة الموافقة 48.5% ونسبة المحايدة 30.3% و12.1 %نسبة موافق تماما بناء على عينة الدراسة. الفقرة الرابعة (04) بلغت فيها نسبة الموافقة 39.4% ونسبة المحايدة 33.3 %في حين كانت نسبة غير موافق 15.2 %وذلك بناء على عينة الدراسة أما الفقرة الخامسة بلغت نسبة موافق 36.4%، محايد 27.3 %،نسبة موافق تماما 18.2%ونسبة غير موافق 12.1% وذلك بناء على عينة الدراسة، أما الفقرة السادسة فقد بلغت نسبة موافق تماما 36.4% ونسبة محايد 30.3 %في حين كانت نسبة غير موافق 12.2 % وهذا بناء على عينة الدراسة، الفقرة السابعة (07) قد بلغت نسبة محايد 36.4 %ونسبة غير موافق 24.2%، موافق 21.2%، غير موافق تماما 15.2%و الباقي 0.3 %موافق تماما وذلك بناء على عينة الدراسة، أما الفقرة الثامنة (08) فقد بلغت نسبة موافق 45.5% حين كانت نسبة محايد 27.3 %بينما كانت نسبة غير موافق و موافق تماما 12.1 %ذلك بناء على عينة الدراسة.

2. نتائج أفراد العينة للمحور الثاني

قمنا بتحليل أفراد العينة وذلك لمعرفة إجابات كل مستجيب، وفيما يلي الجدول يوضح ذلك:

الجدول رقم(3–13): نتائج أفراد العينة للمحور الثاني

الفقرات	تكرار النسبة المئوية	الاجابات					المجموع
		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	
الفقرة 01	التكرار	1	2	5	19	6	33
	النسبة	3.0	6.1	15.2	57.6	18.2	100
الفقرة02	التكرار	–	1	8	19	5	33
	النسبة	–	3.0	24.2	57.6	15.2	100
الفقرة03	التكرار	1	2	11	14	5	33
	النسبة	3.0	6.1	33.3	42.4	15.2	100
الفقرة 04	التكرار	1	1	11	14	6	33
	النسبة	3.0	3.0	33.3	42.4	18.2	100
الفقرة05	التكرار	–	1	9	18	5	33
	النسبة	–	3.0	27.3	54.5	15.2	100
الفقرة06	التكرار	–	1	13	15	4	33
	النسبة	–	3.0	39.4	45.5	12.1	100
الفقرة07	التكرار	–	1	14	13	5	33
	النسبة	–	3.0	42.4	39.4	15.2	100

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه الذي يشمل نتائج العينة وإجاباتهم عن فقرات المحور الأول تركزت الفقرة الأولى على نسبة الإجابة موافق57.6%، موافق تماما 18.2 %بينما نسبة محايد 15.2% وذلك بناءا على عينة الدراسة، أما الفقرة الثانية (02) بلغت نسبة الموافقة 57.4% ونسبة المحايدة 24.2% في حين

بلغت نسبة موافق تماما 15.2% وذلك بناء على عينة الدراسة، أما الفقرة الثالثة(03) بلغت فيها نسبة الموافقة 42.4% ونسبة المحايدة 33.3% و15.2 %نسبة موافق تماما بناء على عينة الدراسة. الفقرة الرابعة (04) بلغت فيها نسبة الموافقة 42.4% ونسبة المحايدة 33.3 %في حين كانت نسبة موافق تماما 18.2 %وذلك بناء على عينة الدراسة أما الفقرة الخامسة (05)بلغت نسبة موافق 54.5%، محايد 27.3 %،نسبة موافق تماما 15.2% وذلك بناء على عينة الدراسة، أما الفقرة السادسة (06)فقد بلغت نسبة موافق 45.5% ونسبة محايد 39.4 %في حين كانت نسبة موافق تماما 12.1 % وهذا بناء على عينة الدراسة، الفقرة السابعة (07) قد بلغت نسبة محايد42.4 %ونسبة موافق 39.4.% ، موافق تماما 15.2% ذلك بناءا على عينة الدراسة.

3. نتائج أفراد العينة للمحور الثالث

قمنا بتحليل أفراد العينة وذلك لمعرفة إجابات كل مستجيب، وفيما يلي الجدول يوضح ذلك:

الجدول رقم(3–14): نتائج أفراد العينة للمحور الثالث

الفقرات	تكرار النسبة المئوية	الاجابات					المجموع
		غيرموافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	
الفقرة 01	التكرار	1	1	10	15	6	33
	النسبة	3.0	3.0	30.3	45.5	18.2	100
الفقرة02	التكرار	–	–	9	20	4	33
	النسبة	–	–	27.3	60.6	12.1	100
الفقرة03	التكرار	–	3	14	10	6	33
	النسبة	–	9.1	42.4	30.3	18.2	100
الفقرة 04	التكرار	–	3	14	11	5	33
	النسبة	–	9.1	42.4	33.3	15.2	100
الفقرة05	التكرار	–	6	11	13	3	33
	النسبة	–	18.2	33.3	39.4	9.1	100

الفقرة06	التكرار	2	5	11	11	4	33
	النسبة	6.1	15.2	33.3	33.3	12.1	100
الفقرة07	التكرار	-	3	13	12	5	33
	النسبة	-	9.1	39.4	36.4	15.2	100

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه الذي يشمل نتائج العينة وإجاباتهم عن فقرات المحور الأول تركزت الفقرة الاولى على نسبة الإجابة موافق 45.5% في حين نسبة الإجابة محايد 30.3% بينما بلغت نسبة 18.2 موافق بشدة وذلك بناء على عينة الدراسة، أما الفقرة الثانية (02) بلغت نسبة الموافقة 60.6% ونسبة المحايدة 27.3% في حين بلغت نسبة موافق تماما 12.2% وذلك بناء على عينة الدراسة، أما الفقرة الثالثة(03) بلغت فيها نسبة المحايدة 42.4% ونسبة الموافقة 33.3% و18.2 %نسبة موافق تماما بناء على عينة الدراسة. الفقرة الرابعة (04) بلغت فيها نسبة المحايدة 42.4% ونسبة الموافقة 33.3 %في حين كانت نسبة موافق تماما 15.2 %وذلك بناء على عينة الدراسة أما الفقرة الخامسة (05) بلغت نسبة موافق 39.4%، محايد 33.3 %، نسبة غير موافق 18.2% وذلك بناء على عينة الدراسة، أما الفقرة السادسة (06) فقد بلغت نسبة كل من موافق و محايد 33.3 %،نسبة 15.2غير موافق، 12.1% موافق تماما وهذا بناء على عينة الدراسة، الفقرة السابعة (07) قد بلغت نسبة محايد 39.4 % موافق36.4%، موافق تماما 15.2 %ذلك بناء على عينة الدراسة.

المطلب الثاني : معايير قراءة نتائج اختبار الفرضيات

للقيام باختبار فرضيات الدراسة تم الاستعانة ببرنامج الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS من خلال الاختبارات التي يتيحها والمتمثلة في اختبار ستودنت لعينة one-sample T test وكذا المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل فقرة والمعدل الكلي لكل محور.

حتى نقوم باختبار فرضيات المحاور الثلاثة، نقوم أولا بتحديد الفئات ولتحديد الفئات نقوم بالخطوات التالية:

تعيين الفئات: عدد الفئات هو خمسة فئات حيث إجابة موافق تماما تمثل الفئة رقم (05) وموافق تمثل الفئة رقم (04) ومحايد تمثل الفئة رقم (03) وغير موافق تمثل الفئة رقم (02) وغير موافق تماما تمثل الفئة رقم (01).

حساب المدى: المدى يساوي الحد الأعلى مطروح منه الحد الأدنى.

المدى= 5-1

المدى=4

حساب طول الفئة: طول الفئة يساوي المدى/عدد الفئات.

طول الفئة= 5/4

طول الفئة=0.8

تعيين الفئات: اعتمادا على ما سبق يمكن تعيين الفئات كما يلي:

الفئة الأولى[1-1.79] وتمثل الإجابات غير موافق تماما.

الفئة الثانية[1.8-2.59] وتمثل الإجابات غير موافق.

الفئة الثالثة [2.6-3.39] وتمثل فئة محايد.

الفئة الرابعة [3.4- 4.19] وتمثل فئة موافق.

الفئة الخامسة [4.2- 5] وتمثل فئة موافق بشدة.

بحيث تكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t محسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، أو مستوى المعنوية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60%.

وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها وهذا إذا كانت قيمة tالمحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية، أو مستوى المعنوية أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60%، وتعتبر الفقرة محايدة إذا كان مستوى المعنوية أكبر من 0.05.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

بعد ما قمنا بتحديد الفئات، الآن نقوم باختبار الفرضيات من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبيان وذلك باستخدام اختبار t للعينة الواحدة وهذا لتحليل فقرات الاستبانة.

1. اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الأول

أولا نقوم بالتذكير بالفرضية المتعلقة بالمحور الأول وهي كما يلي:

الفرضية العدمية: لا يوجد تأثير دال إحصائيا لمساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة لتحديد المخاطر بالمؤسسة.

الفرضية البديلة: يوجد تأثير دال إحصائيا لمساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة لتحديد المخاطر بالمؤسسة.

الجدول التالي يوضح اختبارT.test للمحور الأول كما يلي:

الجدول رقم(3–15): اختبارT.test للمحور الأول

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
الفقرة01	3.4242	1.06155	0.6848	2.296	0.028	موافق
الفقرة02	3.6061	0.89928	0.7212	3.871	0.001	موافق
الفقرة03	3.6061	0.89928	0.7212	3.871	0.001	موافق
الفقرة04	3.4848	0.90558	0.6969	3.076	0.004	موافق
الفقرة05	3.4848	1.12142	0.6969	2.484	0.018	موافق
الفقرة06	3.2121	1.11124	0.6424	1.097	0.281	محايد
الفقرة07	2.7273	1.06867	0.5454	(1.466)	0.152	محايد
الفقرة08	3.5152	0.97215	0.7030	3.044	0.005	موافق
مجموع فقرات المحور الاول	3.3826	0.57192	0.6765	3.843	0.001	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الفقرة (01) بلغ الوزن النسبي 0.6848 وهو أكبر من 0.6 وقدر مستوى الدلالة ب 0.028 وهو أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة، أي أن أفراد العينة يوافقون على محتوى هذه الفقرة. الفقرة (02) فقد بلغ الوزن النسبي 0.7212 وهو أكبر من 0.6 وقدر مستوى الدلالة ب 0.001 وهو أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة أي أن أفراد العينة يوافقون على محتوى هذه الفقرة. الفقرة (03) بلغ الوزن النسبي بها 0.7212 وهو أكبر من 0.6 وبلغ مستوى الدلالة 0.001 مما يدل على إيجابية الفقرة، أي أن أفراد العينة يوافقون على محتوى هذه الفقرة، الفقرة(04) بلغ الوزن النسبي 0.6969 وهو اكبر من 0.6 وقدر مستوى الدلالة ب 0.004 وهو أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة، أي ان أفراد العينة يوافقون على محتوى هذه الفقرة. الفقرة(05) بلغ الوزن النسبي 0.6969 وهو اكبر من 0.6 وقدر مستوى الدلالة ب 0.018 وهو أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية

الفقرة، أي أن أفراد العينة يوافقون على محتوى هذه الفقرة. الفقرة (06) بلغ الوزن النسبي 0.6424 وهو أكبر من 0.6 وقدر مستوى الدلالة ب 0.281 وهو اكبر من 0.05 مما يدل على حيادية أفراد العينة على هذه الفقرة. الفقرة(07) بلغ الوزن النسبي 0.5454 وهو أقل من 0.6 كما بلغ مستوى الدلالة 0.152 وهو اكبر من 0.05 مما يدل على حيادية افراد عينة هذه الفقرة. الفقرة (08) بلغ الوزن النسبي 0.7030 وهو أكبر من 0.6 اما مستوى الدلالة فقد بلغ 0.005 وهو أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة، أي أن أفراد العينة يوافقون على هذه الفقرة.

وفي الأخير نحكم على المحور الأول ككل من خلال قيمة T المحسوبة التي قدرت بـ 3.843 والتي هي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 2.448، أي نقبل الفرضية البديلة المتمثلة في يوجد تأثير دال إحصائيا لمساهمة التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر بالمؤسسة.

2. اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثاني

أولا نقوم بالتذكير بالفرضية المتعلقة بالمحور الثاني وهي كما يلي:

الفرضية العدمية: لا يوجد تأثير دال إحصائيا لمساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة لتقييم المخاطر بالمؤسسة.

الفرضية البديلة: يوجد تأثير دال إحصائيا لمساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة لتقييم المخاطر بالمؤسسة.

الجدول التالي يوضح اختبارT.test للمحور الثاني كما يلي:

الجدول رقم(3–16): اختبارT.test للمحور الثاني

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
الفقرة01	3.8182	0.91701	0.7636	5.125	0.000	موافق
الفقرة02	3.8485	0.71244	0.7697	6.841	0.000	موافق
الفقرة03	3.6061	0.93339	0.7212	3.730	0.001	موافق
الفقرة04	3.6970	0.91804	0.7394	4.361	0.000	موافق
الفقرة05	3.8182	0.72692	0.7636	6.466	0.000	موافق
الفقرة06	3.6667	0.73598	0.7333	5.204	0.000	موافق

الفقرة07	3.6667	0.77728	0.7333	4.927	0.000	موافق
مجموع فقرات المحور الثاني	3.7316	0.58983	0.7463	7.125	0.000	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الفقرة (01) بلغ الوزن النسبي 0.7636 وهو أكبر من 0.6 وقدر مستوى الدلالة ب 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة، أي أن أفراد العينة يوافقون على محتوى هذه الفقرة. الفقرة (02) فقد بلغ الوزن النسبي 0.7697 وهو أكبر من 0.6 وقدر مستوى الدلالة ب 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة أي أن أفراد العينة يوافقون على محتوى هذه الفقرة. الفقرة (03) بلغ الوزن النسبي بها 0.7212 وهو أكبر من 0.6 وبلغ مستوى الدلالة 0.001 مما يدل على إيجابية الفقرة، أي أن أفراد العينة يوافقون على محتوى هذه الفقرة، الفقرة(04) بلغ الوزن النسبي 0.7394 وهو اكبر من 0.6 وقدر مستوى الدلالة ب 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة، أي ان أفراد العينة يوافقون على محتوى هذه الفقرة. الفقرة(05) بلغ الوزن النسبي 0.7636 وهو اكبر من 0.6 وقدر مستوى الدلالة ب 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة، أي أن أفراد العينة يوافقون على محتوى هذه الفقرة. الفقرة (06) بلغ الوزن النسبي 0.7333 وهو أكبر من 0.6 وقدر مستوى الدلالة ب 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة أي أن أفراد العينة يوافقون على محتوى هذه الفقرة. الفقرة(07) بلغ الوزن النسبي 0.7333 وهو اكبر من 0.6 كما بلغ مستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة أي أن أفراد العينة يوافقون على محتوى هذه الفقرة .

وفي الأخير نحكم على المحور الأول ككل من خلال قيمة T المحسوبة التي قدرت بـ 3.843 والتي هي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 2.448، أي نقبل الفرضية البديلة المتمثلة في يوجد تأثير دال إحصائيا لمساهمة التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر بالمؤسسة.

3. اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثالث

أولا نقوم بالتذكير بالفرضية المتعلقة بالمحور الثالث وهي كما يلي:

الفرضية العدمية: لا يوجد تأثير دال إحصائيا لمساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة للاستجابة للمخاطر بالمؤسسة.

الفرضية البديلة: يوجد تأثير دال إحصائيا لمساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة للاستجابة للمخاطر بالمؤسسة.

الجدول التالي يوضح اختبارT.testللمحور الثالث كما يلي:

الجدول رقم(3–17): اختبار T.test للمحور الثالث

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
الفقرة01	3.7273	0.91079	0.7454	4.587	0.000	موافق
الفقرة02	3.8485	0.61853	0.7697	7.880	0.000	موافق
الفقرة03	3.5758	0.90244	0.7151	3.665	0.001	موافق
الفقرة04	3.5455	0.86930	0.7091	3.605	0.001	موافق
الفقرة05	3.3939	0.89928	0.6787	2.516	0.017	موافق
الفقرة06	3.3030	1.07485	0.6606	1.620	0.115	محايد
الفقرة07	3.5758	0.86712	0.7151	3.814	0.001	موافق
مجموع فقرات المحور الثالث	3.5671	0.60238	0.7134	5.408	0.000	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الفقرة (01) بلغ الوزن النسبي 0.7454 وهو أكبر من 0.6 وقدر مستوى الدلالة ب 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة، أي أن أفراد العينة يوافقون على محتوى هذه الفقرة. الفقرة (02) فقد بلغ الوزن النسبي 0.7697 وهو أكبر من 0.6 وقدر مستوى الدلالة ب 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة أي أن أفراد العينة يوافقون على محتوى هذه الفقرة. الفقرة (03) بلغ الوزن النسبي بها 0.7151 وهو أكبر من 0.6 وبلغ مستوى الدلالة 0.001 مما يدل على إيجابية الفقرة، أي أن أفراد العينة يوافقون على محتوى هذه الفقرة، الفقرة(04) بلغ الوزن النسبي 0.7091 وهو اكبر من 0.6 وقدر مستوى الدلالة ب 0.001 وهو أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة، أي ان أفراد العينة يوافقون على محتوى هذه الفقرة. الفقرة(05) بلغ الوزن النسبي 0.6787 وهو اكبر من 0.6 وقدر مستوى الدلالة ب 0.017 وهو أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة، أي أن أفراد العينة يوافقون على محتوى هذه الفقرة. الفقرة (06) بلغ الوزن النسبي 0.6606 وهو أكبر من 0.6 وقدر

مستوى الدلالة ب 0.115 وهو اكبر من 0.05 مما يدل على حيادية أفراد العينة على هذه الفقرة.
الفقرة(07) بلغ الوزن النسبي 0.7151 وهو أكبر من 0.6 كما بلغ مستوى الدلالة 0.001 وهو أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية الفقرة أي أن أفراد العينة يوافقون على هذه الفقرة.

وفي الأخير نحكم على المحور الأول ككل من خلال قيمة T المحسوبة التي قدرت بـ 3.843 والتي هي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 2.448، أي نقبل الفرضية البديلة المتمثلة في يوجد تأثير دال إحصائيا لمساهمة التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر بالمؤسسة.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال هذا الفصل تم معالجة العلاقة القائمة بين كل من التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر والحوكمة وذلك من خلال تصميم استبيان متكون من ثلاثة محاور، حيث قدر حجم عينة الدراسة (33) ، و تم تحليل بيانات الاستبيان من خلال الاستعانة بالأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية.

ومن خلال الاستبيان تم استنتاج ما يلي:

- يساهم التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة للتحديد المخاطر بالمؤسسة.
- يساهم التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة لتقييم المخاطر بالمؤسسة.
- يساهم التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة للاستجابة للمخاطر بالمؤسسة.

خاتمة

خاتمة

من خلال هذه الدراسة حاولنا معرفة مساهمة التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر التي تواجه المؤسسة ومتابعة كيفية علاجها في ظل حوكمة الشركات، وذلك من خلال معالجة الإشكالية المطروحة: ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في دعم إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية استنادا على التوجه نحو الحوكمة؟

حيث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، تم تخصيص فصلين للدراسة النظرية أولهما تحت عنوان التدقيق الداخلي بين التأصيل النظري والممارسات المهنية في المؤسسة والثاني كان بعنوان لحوكمة وإدارة المخاطر في المؤسسة، أما الفصل الأخير فخصص للدراسة الميدانية لمجموعة من المدققين و المحاسبين والأساتذة الجامعيين حيث تم توزيع استبيان على عينة الدراسة وتحليل الإجابات المتحصل عليها.

أولا: اختبار الفرضيات

اعتمادا على الدراسة النظرية، واستنادا على معطيات الاستبيان الموزع على عينة الدراسة وعلى ضوء تحليل هذا الاستبيان يمكن اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** يوجد تأثر دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 لمساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة لتحديد المخاطر بالمؤسسة، اعتمادا على الدراسة النظرية وكذا نتائج الدراسة الميدانية يمكن القول أن التدقيق الداخلي يساهم في تحديد المخاطر في ظل الحوكمة في المؤسسة.
- **الفرضية الثانية:** يوجد تأثر دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 لمساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة لتقييم المخاطر بالمؤسسة، اعتمادا على الدراسة النظرية وكذا نتائج الدراسة الميدانية يمكن القول أن التدقيق الداخلي يساهم في تقييم المخاطر في ظل الحوكمة في المؤسسة.

- **الفرضية الثالثة:** يوجد تأثر دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 لمساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة للاستجابة للمخاطر بالمؤسسة، اعتمادا على الدراسة النظرية وكذا نتائج الدراسة الميدانية يمكن القول أن التدقيق الداخلي يساهم في الاستجابة للخاطر في ظل الحوكمة في المؤسسة.

ثانيا: النتائج

من خلال الدراسة التي تم القيام بها تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يعتبر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة، إذ يتفاعل مع إدارة المخاطر والافصاح لتحقيق مسائلة الإدارة وحماية حقوق الملاك وأصحاب المصالح في المؤسسة.
- كفاءة وخبرة المدقق الداخلي تساعده على تحسين نظام الرقابة الداخلية لأن الخبرة والمؤهلات العلمية والتدريب في مجال العمل يساعده على تقييم وإدارة المخاطر والتقليل منها إدراك العديد من دوي الاهتمام بالتدقيق الداخلي سواء الممارسين أو الأكاديميين للدور الحديث الذي يؤديه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.
- هناك إدراك لدى إدارة التدقيق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر للمؤسسة وأهمية وضع إجراءات التدقيق الداخلي تأخذ في الحسبان المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.

ثالثا: التوصيات

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا المقدمة بعض الاقتراحات:

- العمل على نشر مفهوم ثقافة الحوكمة في المؤسسات الجزائرية.
- ضرورة بدل المزيد من الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها لما لها من أثر إجابي في دعم إدارة المخاطر.
- زيادة عدد المدققين الداخليين من دوي الخبرة والكفاءة من أجل تقليص المخاطر إلى حدها الأدنى.
- إلحاق المدققين الداخلين بدورات تدريبية متخصصة تتعلق بمعايير التدقيق الداخلي الدولية وكيفية تطبيقها والتي تساعد على اكتشاف الأخطاء والتلاعب ويجب أن تكون هذه الدورات اجبارية وليست اختيارية.

رابعا: آفاق الدراسة

بعد القيام بهذه الدراسة قد تبين أن موضوع التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في ظل الحوكمة لا يزال غائبا عن مؤسساتنا لذلك يتحتم البحث والعمل فيه بشكل أكبر، ولهذا يكمن تقديم مقترحات لتغطية جوانب أخرى والتي تصب في نفس السياق وهي كالاتي:

- التدقيق الداخلي أداة فعالة لتجسيد مبادئ الحوكمة.
- تأثيرات إدارة المخاطر على جودة عملية التدقيق الداخلي.

المراجع

المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1- أيمن حسن طوباسي، إدارة المخاطر في مؤسسات القطاع الثالث، ص27، بالاطلاع على الموقع https://www.slideshare.net/AymamTobasee/ss-80741202 .

2- احمد قايد نور الدين، مفاهيم في الرقابة الداخلية، دار الإعصار العلمي، جامعة بسكرة/ الجزائر، الطبعة الاولى،2017

3- جهان عبد المعز الجمال، المراجعة وحوكمة الشركات، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2014.

4- حامد نور الدين، عمارة مريم، التدقيق الداخلي للتثبيثات في المؤسسات الاقتصادية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2018.

5- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان/الأردن، الطبعة الأولى،2000.

6- زاهرة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن/عمان، الطبعة الاولى، 2009.

7- سالم بن حميد الفليتي، حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان، دار أسامة، الأردن، عمان، الطبعة الأولى،2010.

8- سامي مُحَّد الوقاد، لؤي مُحَّد وديان، تدقيق الحسابات(1)، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، الطبعة الأولى،2010.

9- السيد مُحَّد، المراجعة والرقابة المالية المعايير والقواعد، دار الكتاب الحديث، بدون بلد النشر، الطبعة الأولى،2008 .

10- صالحي مُحَّد، التدقيق الداخلي و دوره في الرفع من تنافسية المؤسسة، مركز البحث و التطوير الموارد البشرية(الرماح)،الأردن/عمان، الطبعة الأولى، 2016.

11- عبد الرزاق مُحَّد عثمان ،أصول التدقيق والرقابة الداخلية للمرحلة الثالثة، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بدون بلد النشر، الطبعة الثانية،1999.

12- عبد الفتاح مُحَمَّد الصحن و مُحَمَّد السيد سرايا، شحاته السيد شحاته، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية،2008/2007.

13- عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان/الأردن، الطبعة الاولى،2013.

14- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته واخرون، دراسات في الرقابة و المراجعة الداخلية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية الطبعة الأولى،2018.

15- عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، إدرة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، الطبعة العلربية2009.

16- مُحَمَّد الشريف بن زواي، حوكمة الشركات و الهندسة المالية، دار الفكر الجامعي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، الطبعة الأولي،2012.

17- محي الدين عبد الرزاق حمزة، أصول مراجعة الحسابات(1)،قسم المحاسبة، جامعة دمشق، دار الاعصار العلمي، الطبعة الأولى،2017.

- **المجلات والمقالات**

18- عبد المجيد كموش، واقع ممارسة الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر(الشركات المدرجة في بورصة الجزائر نموذجا)،مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة فرحات عباس، سطيف1، المجلد7، العدد1، مارس 2019.

19- اوصيف لخضر، طبيعة العلاقة بين جودة التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات، إدارة المخاطر و الرقابة الداخلية في ظل المعيار رقم2100 (طبيعة العمل)، العدد2017/17.

20- بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، ،جامعة مستغانم/الجزائر،المجلد15، العدد05،2019/03/01.

21- بوسكار ربيعة، مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر على ضوء المعايير الدولية للتدقيق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة مُحَمَّد خيضر/بسكرة،العدد46،2017.

22- بوشمبة بدرة، دور التدقيق الداخلي في تحقيق التطبيق الفعلي لحوكمة الشركات داخل المؤسسات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة الجزائر3، المجلد5، العدد1، ديسمبر2018.

23- حسن فائز حسين، اوجه التشابه والاختلاف بين معايير ال IIA ودليل عمل وحدات التدقيق الداخلي في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية،المجلد13، العدد43،2018.

24- حسن فائز حسين، دور معايير التدقيق الداخلي لل IIA في تحسين الدليل الاسترشادي المحلي وانعكاسه على كفاءة أداء وحدات التدقيق الداخلي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد24، العدد108، 2018.

25- زعيش مُحَّد، خياري زهية، واقع تطبيق ميثاق حوكمة الشركات في الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، عنابة/ الجزائر، العدد11، المجلد4، جوان 2019.

26- شملال نجاة، تقييم أثر التدقيق الداخلي على فعالية و كفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم/الجزائر، المجلد03 ،العدد01،2016/03/01.

27- عاصم أحمد حمد، ورقة عمل التدقيق الشرعي المبني على المخاطر، موسوعة شورى لأبحاث التدقيق الشرعي، 2015/04/20.
http://www.shura.com.kw/PortalFiles/Conference/1452017123240704.pdf

28- عاصم أحمد حمد، ورقة عمل التدقيق المبني على المخاطر، موسوعة شورى لأبحاث التدقيق المبني على المخاطر،2015/04/20.
http://www.shura.com.kw/PortalFiles/Conference/1452017123240704.pdf

29- العايب عبد الرحمان، دور التدقيق الداخلي في الممارسة السليمة لحوكمة الشركات على ضوء المعايير الدولية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد16، العدد16،جامعة فرحات عباس سطيف/الجزائر،2016/12/31.

30- عبد الشكور عبد الرحمان الفرا،قياس فاعلية الأطر والمعايير الحديثة في تقويم نظام الرقابة الداخلية، مجلة جامعة الأزهر/ غزى، المجلد20،العدد1، سلسلة العلوم الإنسانية2018
http://www.alazhar.edu.ps

31- عز الدين عطية، دور حوكمة الشركات في تعزيز فعالية إدارة المخاطر: مدخل نظري تحليلي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، جامعة العربي التبسي-تبسة، المجلد4 العدد2، 23ديسمبر 2018. .

32- قواسمية هيبة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، المجلد5، العدد7 ،2017/06/11.

33- كريم قوية، أثر تطور مهنة المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات، مجلة علمية دولية محكمة ، مجلة علوم اقتصادية،العدد22، المجلد12، جوان2017.

- **المذكرات والأطروحات**

34- إياد حسن سالم، واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة دراسة ميدانية تحليلية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،2012.

35- صالح سمير، واقع حوكمة الشركات في الجزائر، مذكرة لم يذكر نوعها ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس،2018/2017.

36- عبد الرحماني ثورية، تكامل التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي و دوره في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر يسكرة،2016.

37- عبد الرحماني ثورية، تكامل التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي و دوره في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر يسكرة،2016.

38- عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد/تلمسان، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات،2012.

39- كشاط منى، تطوير واقع التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفقا لعناصر الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية، أطروحة دكتوراه، قسم علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2018.

40- صالحي مُحَّد يزيد، أثر التدقيق الداخلي كآلية داخلية للحوكمة على رفع تنافسية المؤسسة، أطروحة دكتوراه في التدقيق المحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، الجزائر،2016.

41- يعقوب ولد الشيخ مُحَّد ولد أحمد يورة، التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية، أطروحة دكتوراه في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان،2015/2014.

42- مُحَمَّد عبد الله حامد العبدلي، أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2012.

43- ورود ناهض الشوا، دور المدقق الداخلي في إدارة مخاطر بيئة العمل، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية غزة،2014.

44- عبد القادر مُحَمَّد العمراني، دليل إجراءات التدقيق الداخلي، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة العلوم و التكنولوجيا، اليمن، جوان 2017.

- **المؤتمرات**

45- عمار بلعادي ورضا جاوحدو، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسات واقع، رهانات وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي،08/07ديسمبر2010

- **المواقع الإلكترونية**

46- دليل إدارة التدقيق الداخلي، جهاز أبو ظبي للمحاسبة، مبادرة من مركز أداء التمييز،جوان2010،
https://adaa.gov.ae/ar/Publications/ADAA%20Publications/أدلة%20الممارسات/Internal-Audit-Manual-June-2010.pdf

47- موقع منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية
http://www.oecd.org/general/name,71139,en.htm,08/09/20

48- معهد المدققين الداخليين على الرابط www.internalauditor.me

49- https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/275

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

- **Les livres**

50- Jacques Renard,théorie et pratique de l'audit interne,5eme edition ,paris 2010.

- **Les thése**

51- Ziani abdelhak,le role de l'audit interne dans l'amélioration de la gouvernance d'entreprise : Cas entreprise algériennes, these de doctorat, en siences economiques, faculté des scienceseconomique et de gestion université abou bekr belkaid , telemcen,2013/2014.

الملاحق

الملحق رقم (01) الإستبيان

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب–عين تموشنت–

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته :

في إطار إعداد مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وجباية معمقة، والموسومة بعنوان"**أثر التدقيق الداخلي[2]كآلية داخلية للحوكمة[3] في تحسين عمليات إدارة المخاطر[4]**"، إذ تهدف الدراسة إلى إبراز مساهمة نشاط التدقيق الداخلي كآلية دعم لإدارة المخاطر بالمؤسسة في ظل الحوكمة، ولتحقيق ذلك تم إعداد استبانة تتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها.

وفي سبيل ذلك فإننا نتوقع منكم المساهمة الجادة في إنجاح هذه الدراسة و ذلك بالإجابة بكل موضوعية على كافة الأسئلة والفقرات، وذلك بوضع علامة في الخانة التي تتفق مع رأيكم، علما بأن هذه المعلومات ستستخدم لغرض البحث العلمي فقط.

نشكركم مسبقا على حسن تعاونكم

إعداد الطالبتين: **إشراف الأستاذ:**

راشدي حياة **بوغازي إسماعيل**

الحوسين إكرام

---

[2]التدقيق الداخلي هو عبارة عن وسيلة رقابية تهدف إلى متابعة العمليات التي تحدث داخل المؤسسة، من أجل التأكد من صحتها، وتطبيقها بأسلوب صحيح، والعمل على تحسينها.

[3]الحوكمة هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه المؤسسات والسيطرة عليها،كما أنها تعمل على ضمان إدارة سليمة وفعالة.

[4] إدارة المخاطر هو ذلك النشاط الذي يهدف إلى التنبؤ وقياس وتقييم المخاطر التي تواجه المؤسسة والتحكم فيها، والتي تعمل على تقليل أثارها.

القسم الأول: المعلومات الشخصية

1-العمر أقل من 30سنة ☐ من30إلى 40سنة ☐

من41إلى50سنة ☐ أكثر من 50سنة ☐

2-المؤهل العلمي ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐

دراسات عليا متخصصة ☐ دكتوراه ☐

مؤهل آخر، اذكره : .....

3-الخبرة المهنية أقل من 5سنوات ☐ من5 إلى 15سنة ☐

من 16 إلى25 سنة ☐ أكثر من 25سنة ☐

4-الوظيفة الحالية مدقق داخلي ☐ مساعد مدقق ☐

مراقب مالي ☐ محاسب ☐ أستاذ جامعي ☐

وظيفة أخرى، أذكرها: .....

القسم الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: دراسة مساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة لتحديد المخاطر بالمؤسسة

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يقوم المدقق الداخلي بتحديد الأحداث السلبية التي يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة					
2	يعتمد المدقق الداخلي على نظام إدارة المخاطر لتحديد المخاطر الهامة المحيطة بالمؤسسة					
3	لدى المدقق الداخلي المهارات اللازمة من أجل تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال					
4	يعمل المدقق الداخلي على مراجعة الأدوات المستخدمة في تحديد المخاطر					
5	نظام المعلومات في المؤسسة يمتاز بسهولة تدفق المعلومات بين الإدارة والمدقق					
6	يعمل المدقق الداخلي على إجراء مقابلات مع مختلف المستويات الإدارية لتحديد أهداف كل منها والمخاطر المتعلقة بها					
7	يجد المدقق الداخلي صعوبة في تحديد المخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسة					
8	يقوم المدقق الداخلي بمساعدة الإدارة في تحديد مستويات المخاطر					

المحور الثاني: دراسة مساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة لتقييم المخاطر بالمؤسسة

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	وسائل القياس المستخدمة في عملية تقييم المخاطر معروفة جيدا لدى المدقق الداخلي					
2	الإجراءات المتبعة للتدقيق الداخلي تحقق الالتزام بالنزاهة من قبل إدارة المؤسسة					
3	يتأكد المدقق من أن الإدارة تؤدي الفحص الدوري لوظائف الأنشطة الرقابية					
4	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من مدى التزام الإدارة بالقوانين					
5	يقوم المدقق الداخلي بتصنيف وتقييم المخاطر حسب أهميتها					
6	تقييم كافة المخاطر التي تواجه مختلف أنشطة المؤسسة بصورة مستمرة ومنتظمة.					
7	تقديم خدمات تأكيدية للإدارة بأن عملية تقييم المخاطر تمت بالشكل المناسب وباستخدام الطرق اللازمة					

المحور الثالث: دراسة مساهمة التدقيق الداخلي في ظل الحوكمة للاستجابة للمخاطر بالمؤسسة

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يساعد التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر ومعالجتها					
2	يتأكد التدقيق الداخلي من فعالية نظام الرقابة الداخلية لمواجهة المخاطر					
3	تقديم خدمات استشارية للإدارة حول البديل المناسب لمواجهة المخاطر المكتشفة					
4	يقوم المدقق الداخلي بوضع إجراءات وأساليب تهدف إلى الحد من المخاطر					
5	يقوم المدقق الداخلي بوضع إجراءات وأساليب للتقليل من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر					
6	يراقب المدقق الداخلي نتائج تحليلات المخاطر					
7	يتولى المدقق الداخلي التأكد من أن إدارة المخاطر تعمل بالكفاءة والفعالية.					

الملحق رقم (02)

مخرجات برنامج spss

1. البيانات الديمغرافية

1.1 العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	6	18,2	18,2	18,2
	من 30 إلى 40 سنة	16	48,5	48,5	66,7
	من 41 إلى 50 سنة	11	33,3	33,3	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

2.1 المؤهل التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	8	24,2	24,2	24,2
	ماستر	9	27,3	27,3	51,5
	ماجستير	4	12,1	12,1	63,6

	دكتوراه	4	12,1	12,1	75,8
	مؤهل آخر	8	24,2	24,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

3.1 الخبرة المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	8	24,2	24,2	24,2
	ماستر	9	27,3	27,3	51,5
	ماجستير	4	12,1	12,1	63,6
	دكتوراه	4	12,1	12,1	75,8
	مؤهل آخر	8	24,2	24,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

4.1 الوظيفة او المهنة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدقق داخلي	3	9,1	9,1	9,1
	مراقب مالي	1	3,0	3,0	12,1
	محاسب	18	54,5	54,5	66,7
	أستاذ جامعي	3	9,1	9,1	75,8
	وظيفة أو مهنة أخرى	8	24,2	24,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

2. اختبارات حول الاستبيان

1.2 اختبار صدق الاتساق الداخلي

Corrélations

			A1	A2	A3	A4
Rho de Spearman	A1	Coefficient de corrélation	1,000	,525**	,413*	,129
		Sig. (bilatéral)	.	,002	,017	,473
		N	33	33	33	33

	A2	Coefficient de corrélation	,525**	1,000	,162	,528**
		Sig. (bilatéral)	,002	.	,368	,002
		N	33	33	33	33
	A3	Coefficient de corrélation	,413*	,162	1,000	,461**
		Sig. (bilatéral)	,017	,368	.	,007
		N	33	33	33	33
	A4	Coefficient de corrélation	,129	,528**	,461**	1,000
		Sig. (bilatéral)	,473	,002	,007	.
		N	33	33	33	33
	A5	Coefficient de corrélation	,071	,096	,340	,353*
		Sig. (bilatéral)	,695	,594	,053	,044
		N	33	33	33	33
	A6	Coefficient de corrélation	,359*	,373*	,521**	,369*
		Sig. (bilatéral)	,040	,033	,002	,034
		N	33	33	33	33
	A7	Coefficient de corrélation	,044	,254	-,074	,184
		Sig. (bilatéral)	,810	,153	,682	,305
		N	33	33	33	33
	A8	Coefficient de corrélation	,199	,309	,220	,418*

		Sig. (bilatéral)	,267	,080	,218	,016
		N	33	33	33	33
	A	Coefficient de corrélation	,509**	,663**	,573**	,687**
		Sig. (bilatéral)	,002	,000	,000	,000
		N	33	33	33	33

Corrélations

			A5	A6	A7	A8
Rho de Spearman	A1	Coefficient de corrélation	,071	,359*	,044	,199
		Sig. (bilatéral)	,695	,040	,810	,267
		N	33	33	33	33
	A2	Coefficient de corrélation	,096	,373*	,254	,309
		Sig. (bilatéral)	,594	,033	,153	,080
		N	33	33	33	33
	A3	Coefficient de corrélation	,340	,521**	-,074	,220
		Sig. (bilatéral)	,053	,002	,682	,218
		N	33	33	33	33
	A4	Coefficient de corrélation	,353*	,369*	,184	,418*
		Sig. (bilatéral)	,044	,034	,305	,016
		N	33	33	33	33

	A5	Coefficient de corrélation	1,000	,341	-,191	,499**
		Sig. (bilatéral)	.	,052	,288	,003
		N	33	33	33	33
	A6	Coefficient de corrélation	,341	1,000	,106	,330
		Sig. (bilatéral)	,052	.	,555	,061
		N	33	33	33	33
	A7	Coefficient de corrélation	-,191	,106	1,000	,302
		Sig. (bilatéral)	,288	,555	.	,088
		N	33	33	33	33
	A8	Coefficient de corrélation	,499**	,330	,302	1,000
		Sig. (bilatéral)	,003	,061	,088	.
		N	33	33	33	33
	A	Coefficient de corrélation	,435*	,665**	,440*	,662**
		Sig. (bilatéral)	,011	,000	,010	,000
		N	33	33	33	33

Corrélations

			A
Rho de Spearman	A1	Coefficient de corrélation	,509**
		Sig. (bilatéral)	,002

		N	33
	A2	Coefficient de corrélation	,663**
		Sig. (bilatéral)	,000
		N	33
	A3	Coefficient de corrélation	,573**
		Sig. (bilatéral)	,000
		N	33
	A4	Coefficient de corrélation	,687**
		Sig. (bilatéral)	,000
		N	33
	A5	Coefficient de corrélation	,435*
		Sig. (bilatéral)	,011
		N	33
	A6	Coefficient de corrélation	,665**
		Sig. (bilatéral)	,000
		N	33
	A7	Coefficient de corrélation	,440*
		Sig. (bilatéral)	,010
		N	33
	A8	Coefficient de corrélation	,662**
		Sig. (bilatéral)	,000
		N	33
	A	Coefficient de corrélation	1,000
		Sig. (bilatéral)	.
		N	33

Corrélations

			B1	B2	B3	B4
Rho de Spearman	B1	Coefficient de corrélation	1,000	,433*	,425*	,551**
		Sig. (bilatéral)	.	,012	,014	,001
		N	33	33	33	33
	B2	Coefficient de corrélation	,433*	1,000	,361*	,275
		Sig. (bilatéral)	,012	.	,039	,121
		N	33	33	33	33
	B3	Coefficient de corrélation	,425*	,361*	1,000	,472**
		Sig. (bilatéral)	,014	,039	.	,006
		N	33	33	33	33
	B4	Coefficient de corrélation	,551**	,275	,472**	1,000
		Sig. (bilatéral)	,001	,121	,006	.
		N	33	33	33	33
	B5	Coefficient de corrélation	,507**	,464**	,549**	,633**
		Sig. (bilatéral)	,003	,006	,001	,000
		N	33	33	33	33
	B6	Coefficient de corrélation	,394*	,130	,407*	,509**
		Sig. (bilatéral)	,023	,471	,019	,002
		N	33	33	33	33

	B7	Coefficient de corrélation	,597**	,301	,273	,369*
		Sig. (bilatéral)	,000	,089	,124	,035
		N	33	33	33	33
	B	Coefficient de corrélation	,761**	,583**	,721**	,749**
		Sig. (bilatéral)	,000	,000	,000	,000
		N	33	33	33	33

Corrélations

			B5	B6	B7	B
Rho de Spearman	B1	Coefficient de corrélation	,507**	,394*	,597**	,761**
		Sig. (bilatéral)	,003	,023	,000	,000
		N	33	33	33	33
	B2	Coefficient de corrélation	,464**	,130	,301	,583**
		Sig. (bilatéral)	,006	,471	,089	,000
		N	33	33	33	33
	B3	Coefficient de corrélation	,549**	,407*	,273	,721**
		Sig. (bilatéral)	,001	,019	,124	,000
		N	33	33	33	33
	B4	Coefficient de corrélation	,633**	,509**	,369*	,749**

		Sig. (bilatéral)	,000	,002	,035	,000
		N	33	33	33	33
	B5	Coefficient de corrélation	1,000	,591**	,520**	,818**
		Sig. (bilatéral)	.	,000	,002	,000
		N	33	33	33	33
	B6	Coefficient de corrélation	,591**	1,000	,692**	,645**
		Sig. (bilatéral)	,000	.	,000	,000
		N	33	33	33	33
	B7	Coefficient de corrélation	,520**	,692**	1,000	,678**
		Sig. (bilatéral)	,002	,000	.	,000
		N	33	33	33	33
	B	Coefficient de corrélation	,818**	,645**	,678**	1,000
		Sig. (bilatéral)	,000	,000	,000	.
		N	33	33	33	33

Corrélations

			C1	C2	C3	C4
Rho de Spearman	C1	Coefficient de corrélation	1,000	,556**	,029	,199
		Sig. (bilatéral)	.	,001	,871	,266
		N	33	33	33	33

	C2	Coefficient de corrélation	,556**	1,000	,390*	,570**
		Sig. (bilatéral)	,001	.	,025	,001
		N	33	33	33	33
	C3	Coefficient de corrélation	,029	,390*	1,000	,457**
		Sig. (bilatéral)	,871	,025	.	,008
		N	33	33	33	33
	C4	Coefficient de corrélation	,199	,570**	,457**	1,000
		Sig. (bilatéral)	,266	,001	,008	.
		N	33	33	33	33
	C5	Coefficient de corrélation	,103	,320	,327	,736**
		Sig. (bilatéral)	,568	,070	,063	,000
		N	33	33	33	33
	C6	Coefficient de corrélation	,259	,565**	,383*	,566**
		Sig. (bilatéral)	,146	,001	,028	,001
		N	33	33	33	33
	C7	Coefficient de corrélation	,517**	,531**	,347*	,586**
		Sig. (bilatéral)	,002	,001	,048	,000
		N	33	33	33	33
	C	Coefficient de corrélation	,496**	,696**	,545**	,820**

		Sig. (bilatéral)	,003	,000	,001	,000
		N	33	33	33	33

Corrélations

			C5	C6	C7	C
Rho de Spearman	C1	Coefficient de corrélation	,103	,259	,517**	,496**
		Sig. (bilatéral)	,568	,146	,002	,003
		N	33	33	33	33
	C2	Coefficient de corrélation	,320	,565**	,531**	,696**
		Sig. (bilatéral)	,070	,001	,001	,000
		N	33	33	33	33
	C3	Coefficient de corrélation	,327	,383*	,347*	,545**
		Sig. (bilatéral)	,063	,028	,048	,001
		N	33	33	33	33
	C4	Coefficient de corrélation	,736**	,566**	,586**	,820**
		Sig. (bilatéral)	,000	,001	,000	,000
		N	33	33	33	33

	C5	Coefficient de corrélation	1,000	,567**	,619**	,766**
		Sig. (bilatéral)	.	,001	,000	,000
		N	33	33	33	33
	C6	Coefficient de corrélation	,567**	1,000	,605**	,776**
		Sig. (bilatéral)	,001	.	,000	,000
		N	33	33	33	33
	C7	Coefficient de corrélation	,619**	,605**	1,000	,838**
		Sig. (bilatéral)	,000	,000	.	,000
		N	33	33	33	33
	C	Coefficient de corrélation	,766**	,776**	,838**	1,000
		Sig. (bilatéral)	,000	,000	,000	.
		N	33	33	33	33

2.2 اختبار ثبات الاستبيان

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
A1	23,6364	16,676	,361	,676
A2	23,4545	16,943	,430	,662
A3	23,4545	17,381	,366	,674
A4	23,5758	16,189	,538	,639
A5	23,5758	16,877	,304	,691
A6	23,8485	15,008	,545	,630
A7	24,3333	18,542	,136	,726
A8	23,5455	16,131	,494	,646

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
B1	22,3030	12,155	,634	,815
B2	22,2727	14,455	,385	,849

B3	22,5152	12,320	,588	,823
B4	22,4242	11,939	,672	,809
B5	22,3030	12,968	,678	,811
B6	22,4545	13,131	,633	,817
B7	22,4545	13,006	,613	,819

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
C1	21,2424	15,377	,220	,836
C2	21,1212	14,360	,648	,773
C3	21,3939	14,371	,379	,809
C4	21,4242	12,752	,688	,754
C5	21,5758	13,127	,590	,771
C6	21,6667	11,854	,645	,760
C7	21,3939	12,559	,727	,746

3. اختبار الفرضيات

1.3 نتائج أفراد العينة

A1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	9,1	9,1	9,1
	غير موافق	2	6,1	6,1	15,2
	محايد	9	27,3	27,3	42,4
	موافق	16	48,5	48,5	90,9
	موافق بشدة	3	9,1	9,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

A2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	3,0	3,0	3,0
	غير موافق	2	6,1	6,1	9,1
	محايد	10	30,3	30,3	39,4
	موافق	16	48,5	48,5	87,9
	موافق بشدة	4	12,1	12,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

A3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	3,0	3,0	3,0
	غير موافق	2	6,1	6,1	9,1
	محايد	10	30,3	30,3	39,4
	موافق	16	48,5	48,5	87,9
	موافق بشدة	4	12,1	12,1	100,0

	Total	33	100,0	100,0	

A4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	15,2	15,2	15,2
	محايد	11	33,3	33,3	48,5
	موافق	13	39,4	39,4	87,9
	موافق بشدة	4	12,1	12,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

A5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	6,1	6,1	6,1
	غير موافق	4	12,1	12,1	18,2
	محايد	9	27,3	27,3	45,5
	موافق	12	36,4	36,4	81,8
	موافق بشدة	6	18,2	18,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

A6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	9,1	9,1	9,1
	غير موافق	5	15,2	15,2	24,2
	محايد	10	30,3	30,3	54,5
	موافق	12	36,4	36,4	90,9
	موافق بشدة	3	9,1	9,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

A7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	15,2	15,2	15,2
	غير موافق	8	24,2	24,2	39,4
	محايد	12	36,4	36,4	75,8

	موافق	7	21,2	21,2	97,0
	موافق بشدة	1	3,0	3,0	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

A8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	3,0	3,0	3,0
	غير موافق	4	12,1	12,1	15,2
	محايد	9	27,3	27,3	42,4
	موافق	15	45,5	45,5	87,9
	موافق بشدة	4	12,1	12,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

B1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	3,0	3,0	3,0
	غير موافق	2	6,1	6,1	9,1
	محايد	5	15,2	15,2	24,2
	موافق	19	57,6	57,6	81,8
	موافق بشدة	6	18,2	18,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

B2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,0	3,0	3,0
	محايد	8	24,2	24,2	27,3
	موافق	19	57,6	57,6	84,8
	موافق بشدة	5	15,2	15,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

B3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	3,0	3,0	3,0
	غير موافق	2	6,1	6,1	9,1
	محايد	11	33,3	33,3	42,4
	موافق	14	42,4	42,4	84,8
	موافق بشدة	5	15,2	15,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

B4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	3,0	3,0	3,0
	غير موافق	1	3,0	3,0	6,1
	محايد	11	33,3	33,3	39,4
	موافق	14	42,4	42,4	81,8
	موافق بشدة	6	18,2	18,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

B5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,0	3,0	3,0
	محايد	9	27,3	27,3	30,3
	موافق	18	54,5	54,5	84,8
	موافق بشدة	5	15,2	15,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

B6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,0	3,0	3,0
	محايد	13	39,4	39,4	42,4
	موافق	15	45,5	45,5	87,9
	موافق بشدة	4	12,1	12,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

B7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,0	3,0	3,0
	محايد	14	42,4	42,4	45,5

	موافق	13	39,4	39,4	84,8
	موافق بشدة	5	15,2	15,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

C1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	3,0	3,0	3,0
	غير موافق	1	3,0	3,0	6,1
	محايد	10	30,3	30,3	36,4
	موافق	15	45,5	45,5	81,8
	موافق بشدة	6	18,2	18,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

C2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	9	27,3	27,3	27,3
	موافق	20	60,6	60,6	87,9
	موافق بشدة	4	12,1	12,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

C3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	9,1	9,1	9,1
	محايد	14	42,4	42,4	51,5
	موافق	10	30,3	30,3	81,8
	موافق بشدة	6	18,2	18,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

C4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	9,1	9,1	9,1

	محايد	14	42,4	42,4	51,5
	موافق	11	33,3	33,3	84,8
	موافق بشدة	5	15,2	15,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

C5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	18,2	18,2	18,2
	محايد	11	33,3	33,3	51,5
	موافق	13	39,4	39,4	90,9
	موافق بشدة	3	9,1	9,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

C6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	6,1	6,1	6,1
	غير موافق	5	15,2	15,2	21,2
	محايد	11	33,3	33,3	54,5
	موافق	11	33,3	33,3	87,9
	موافق بشدة	4	12,1	12,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

C7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	9,1	9,1	9,1
	محايد	13	39,4	39,4	48,5
	موافق	12	36,4	36,4	84,8
	موافق بشدة	5	15,2	15,2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
A1	33	3,4242	1,06155	,18479
A2	33	3,6061	,89928	,15655
A3	33	3,6061	,89928	,15655
A4	33	3,4848	,90558	,15764
A5	33	3,4848	1,12142	,19521
A6	33	3,2121	1,11124	,19344
A7	33	2,7273	1,06867	,18603
A8	33	3,5152	,97215	,16923
A	33	3,3826	,57192	,09956

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 % Inférieur	Supérieur
A1	2,296	32	,028	,42424	,0478	,8007
A2	3,871	32	,001	,60606	,2872	,9249

A3	3,871	32	,001	,60606	,2872	,9249
A4	3,076	32	,004	,48485	,1637	,8060
A5	2,484	32	,018	,48485	,0872	,8825
A6	1,097	32	,281	,21212	-,1819	,6061
A7	-1,466	32	,152	-,27273	-,6517	,1062
A8	3,044	32	,005	,51515	,1704	,8599
A	3,843	32	,001	,38258	,1798	,5854

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
B1	33	3,8182	,91701	,15963
B2	33	3,8485	,71244	,12402
B3	33	3,6061	,93339	,16248
B4	33	3,6970	,91804	,15981
B5	33	3,8182	,72692	,12654
B6	33	3,6667	,73598	,12812
B7	33	3,6667	,77728	,13531
B	33	3,7316	,58983	,10268

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 % Inférieur	Supérieur
B1	5,125	32	,000	,81818	,4930	1,1433
B2	6,841	32	,000	,84848	,5959	1,1011
B3	3,730	32	,001	,60606	,2751	,9370
B4	4,361	32	,000	,69697	,3714	1,0225
B5	6,466	32	,000	,81818	,5604	1,0759
B6	5,204	32	,000	,66667	,4057	,9276
B7	4,927	32	,000	,66667	,3911	,9423
B	7,125	32	,000	,73160	,5225	,9407

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
C1	33	3,7273	,91079	,15855
C2	33	3,8485	,61853	,10767
C3	33	3,5758	,90244	,15709
C4	33	3,5455	,86930	,15133
C5	33	3,3939	,89928	,15655
C6	33	3,3030	1,07485	,18711
C7	33	3,5758	,86712	,15095

C	33	3,5671	,60238	,10486

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	T	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
C1	4,587	32	,000	,72727	,4043	1,0502
C2	7,880	32	,000	,84848	,6292	1,0678
C3	3,665	32	,001	,57576	,2558	,8957
C4	3,605	32	,001	,54545	,2372	,8537
C5	2,516	32	,017	,39394	,0751	,7128
C6	1,620	32	,115	,30303	-,0781	,6842
C7	3,814	32	,001	,57576	,2683	,8832
C	5,408	32	,000	,56710	,3535	,7807